الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية "الايراد من العقود مع العملاء" في تحسين قيمة الشركات

– دراسة تطبيقية–

إعداد الطالبة: أليسار سعادة

إشراف الأستاذ الدكتور: نبيل الحلبي

رسالة ماجستير مقدمة استكمالاً للحصول على درجه الماجستير في المحاسبة

2022

قرار لجنة الحكم

نوقشت هذه الرسالة بعنوان: أثر تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية" الإيراد من العقود مع العملاء" في تحسين قيمة الشركات " –دراسة تطبيقية –

وتم إجراء التعديلات المطلوبة عليها من قبل لجنة الحكم.

أعضاء لجنة الحكم السادة:

د نبيل الحلبي	الاستاذ في كلية الاقتصاد قسم المحاسبة/رئيساً ومشرفاً	
د ابراهيم ميدة	الاستاذ في كلية الاقتصاد قسم المحاسبة/ عضواً	
د. علي يوسف	الاستاذ المساعد في كلية الاقتصاد قسم المحاسبة /عضواً	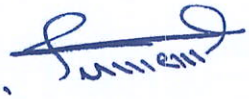

كلما اقتربنا الى قمة، امتدت بنا قدرتنا الى قمم نحن جديرون ببلوغها وبالسير الى ماوراءها...

إلى مربية الأجيال العظيمة، نبع العطاء والتضحية والحب الذي لا ينضب. ملاكي الذي يحميني وينير لي طريقي ...أمي الغالية. .. أدامك الله عطرا يفوح ويملأ الكون حباً وفرحاً وعطاء..

إلى من علمني أن الحياة وقفة عز فقط.... والدي الغالي

إلى سندي وقوتي في هذه الحياة... اخوتي

إلى أملي فرحي ورجائي، قلبي النابض..... أولادي

إلى اعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصادة عموماً.. وقسم المحاسبة خصوصاً...

إلى مشرفي الذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد، ولم يبخل بجهد او علم إلا وفاض به. الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي الجزيل الاحترام..

إلى الدكتور إبراهيم ميده والدكتور علي يوسف اللذان شرفاني بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وإثرائها من خلال مناقشتهم وملاحظاتهم القيمة...

إلى اصدقائي وزملائي وكل من قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز هذه الدراسة...

أهديكم جميعاً رسالتي هذه.. وأشكركم من كل قلبي على كل الحب، الدعم، التشجيع والتحفيز، العلم والمعرفة التي منحتموني إياها.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الجداول	I
قائمة الرسوم البيانية –قائمة الاشكال	II
قائمة المصطلحات	III
الملخص باللغة العربية	IV
الفصل الاول: الإطار العام للدراسة	
أولاً–مقدمة	2
ثانياً –مشكلة الدراسة واسئلتها.	2-4
ثالثاً –فرضيات الدراسة	4
رابعاً –انموذج الدراسة	5
خامساً –أهداف الدراسة	5
سادساً –أهمية الدراسة	6
سابعاً–حدود ومحددات الدراسة	6-8
ثامناً –الدراسات السابقة	8-22
تاسعاً–منهجية البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة	23
عاشراً– هيكل البحث	24
الفصل الثاني: المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية	
2-1 **المبحث الاول: متطلبات الاعتراف بالايراد وقياسه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**	
– تمهيد	26
2-1-1نشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS	26-27

2-1-2 مفهوم الايراد ومتطلبات قياسه وتوقيت الاعتراف به وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS11-IAS18)	
2-1-2-1مفهوم الايراد وقياسه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	28-29
2-1-2-2 توقيت الاعتراف بالإيرادات بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي	29-31
2-2 المبحث الثاني: متطلبات إثبات الإيرادات بموجب معيار اعداد التقارير المالية IFRS15	
2-2-1 إصدار معيار الايراد من العقود مع العملاء	32-33
2-2-2 هدف المعيار واهميته	33-34
2-2-3 الايرادات التي لا تدخل بنطاق المعيار	34-35
2-2-4 متطلبات الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء (نموذج الخمس خطوات).	35-47
2-2-5 متطلبات الافصاح للمعيار	47-49
2-2-6 توافق المعيار IFRS 15 مع معيار المحاسبة الدولية IAS8	49-50
2-2-7 المشكلات المحاسبية المتعلقة بالايراد التي عالجها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15	51-64
الفصل الثالث: مقاييس تقييم الشركات وأهمية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في قياس قيمة الشركات	
– تمهيد	67
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول قيمة الشركة	67
3-1-1 مفهوم قيمة الشركة	68-69
3-1-2 الهدف من تقييم الشركة	69-70
3-1-3 تطور مفاهيم وعملية قياس قيمة الشركات	70-71
المبحث الثاني: أنواع مقاييس تقييم الشركات واهمية تطبيق المعايير الدولية في قياس قيمة الشركات	
أنواع مقاييس قيمة الشركات	72-73
3-2-1 المقاييس المبنية على الربحية	73-75
3-2-2 المقاييس المبنية على القيمة	76

1-2-2-3مفهوم خلق القيمة وتحسينها	76-77
2-2-2-3 أهمية المقاييس المبنية على القيمة في قياس قيمة الشركات	77-78
3-2-2-3 أهم المقاييس المبنية على القيمة	78-87
3-2-3 أفضلية مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على المقاييس المالية الأخرى في قياس قيمة للشركات	88-89
3-2-4 أهمية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في قياس قيمة الشركات.	90-92
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات	
المبحث الاول: الدراسة التطبيقية	
4-1-1 منهجية الدراسة	95
4-1-2 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة	95
4-1-3مصادر المعلومات اللازمة	95-96
4-1-4تعريف الشركات عينة الدراسة وتطبيق المعيار على القوائم المالية لديهم	96-109
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.	
4-2-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث	110
4-2-2 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي	110-111
4-2-3 اختبار الفرضيات	112-118
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.	
5-1 النتائج والاستنتاجات	120-121
5-2 التوصيات	122
المراجع باللغتين العربية والانكليزية	123-139
الملخص باللغة الانكليزية	140
صفحة العنوان باللغة الانكليزية	141

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	رقم الصفحة
1	الأثر على المركز المالي عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على شركة سيرياتيل	100
2	الأثر الناتج عن التغير في الاعتراف بالإيراد عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على قائمة الدخل لشركة سيرياتيل	101
3	تأثير تطبيق المعيار على القيمة الاقتصادية المضافة على شركة سيرياتيل	103
4	الأثر على المركز المالي عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على شركة المقاولات	106
5	الأثر الناتج عن التغير في الاعتراف بالإيراد عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على قائمة الدخل لشركة المقاولات	107
6	تأثير تطبيق المعيار على القيمة الاقتصادية المضافة على شركة المقاولات	109
7	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	111
8	الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٩	112
9	الدالات الاحصائية لاختبار الفروق للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد	113
10	الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٩/سيرياتيل	114
11	الدالات الاحصائية لاختبار الفروق للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد /سيرياتيل	115
12	الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٩/مقاولات	117
13	الدالات الاحصائية لاختبار الفروق للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد /مقاولات	118

قائمة الرسوم البيانية

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
1	تحسين القيمة الاقتصادية في الشركات فيما لو تم تطبيق المعيار IFRS 15	١١٤
2	تحسين القيمة الاقتصادية في شركة الاتصالات فيما لو تم تطبيق المعيار IFRS 15	١١٦
3	تحسين القيمة الاقتصادية في شركة المقاولات فيما لو تم تطبيق المعيار IFRS 15	١١٨

قائمة الاشكال

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
1	نموذج الخمس خطوات.	36
2	آلية تعديلات العقد.	39
3	تحديد التزامات الاداء.	40
4	أفضلية القيمة الاقتصادية المضافة على المقاييس التقليدية.	89

قائمة المصطلحات

الرمز	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
IFRS (15)	International Financial Reporting (15)	المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٥)
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
AICPA	American Institute of Certified Publice Accountants	مجمع المحاسبين الامريكي
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
APB	Accounting Principles Board	هيئة مبادئ المحاسبة
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
EPS	Earnings Per Share	ربحية السهم
ROA	Return on Assets	العائد على الاصول
ROE	Return on Equity	العائد على حقوق الملكية
RI	Residual Income	الدخل المتبقي
WACC	Weighted Average Cost of Capital	التكلفة المرجحة لرأس المال
NOPAT	Net operating profit before interest	صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد
CI	Invested Capital	رأس المال المستثمر
C	Capital	رأس المال
OCF	Operating Cash Flow	التدفق النقدي التشغيلي
OCFD	Operating Cash Flow Demand	الطلب على التدفق النقدي التشغيلي
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
ROIC	Return on Invested Capital	العائد على رأس المال المستثمر
NPV	Net Present Value	صافي القيمة الحالية
WD	Weight of Debt	الوزن الترجيحي للديون
WE	Weight of Equity	الوزن الترجيحي لحقوق الملكية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار اعداد التقارير المالية الدولية "الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15" في تحسين قيمة الشركات. لتحقيق هذا الهدف تم تطبيق المعيار على القوائم المالية لعينة من الشركات، حيث تم قياس قيمة الشركة عن طريق القيمة الاقتصادية المضافة، كما تم إجراء دراسة تحليلية للبيانات المالية للشركات محل الدراسة في الفترة الممتدة من 2014 حتى 2019. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدم عدد من الطرق الإحصائية عن طريق برنامج Spss.

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:

١-يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات الاتصالات والمقاولات السورية.

٢-يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات الاتصالات.

٣-يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركة المقاولات.

بناء على هذه النتائج اوصت الدراسة عدة توصيات مفيدة للأبحاث المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15، متطلبات الاعتراف والقياس والافصاح، قيمة الشركة، القيمة الاقتصادية المضافة.

الفصل الاول:

الإطار العام للدراسة

أولاً–مقدمة الدراسة:

تعتبر الإيرادات شريان الحياة لكل نشاط تجاري، وواحدة من أهم المعلومات التي لها صلة وثيقة بجميع المستخدمين الماليين لتقييم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية وتحديدها. حيث تختلف نتائج الشركة بشكل كبير اعتماداً على الوقت الذي تختار فيه الاعتراف بالإيراد، ومبلغ الإيراد الواجب الاعتراف به، فقد تسعى الشركة إلى تضخيم إيراداتها أو تصغيرها بشكل مصطنع، وبالتالي إصدار قوائم مالية غير موثوقة ولا تعبر عن الواقع الحقيقي للشركة، لذا من الضروري أن يتم الاعتراف بالإيرادات بشكل صحيح. مع ذلك تختلف متطلبات الاعتراف بالإيراد في معايير المحاسبة المالية والمعايير الدولية للتقارير المالية، وقد أدى هذا الاختلاف إلى معالجات محاسبية مختلفة للمعاملات الاقتصادية المتماثلة، مما أثر بشكل سلبي على الشركات عالمياً، فتزايدت الحاجة إلى إيجاد نقاط تقارب بينهما، الأمر الذي دفع كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير متطلبات جديدة ومتقاربة للاعتراف بالإيرادات، فقاموا بإصدار معيار إعداد التقارير المالية (الإيرادات من العقود مع العملاء)، والذي بدأ تطبيقه اعتباراً من 1/1/2018 وحل محل معيار الإيراد رقم 18ومعيار عقود المقاولات رقم11.

ثانياً–مشكلة الدراسة:

الإيرادات هي دائماً العنصر المهم المبلغ عنه في القوائم المالية للشركة. هذا العنصر ليس مهماً من الناحية النقدية البحتة فحسب، بل أيضاً من حيث صلته بعملية اتخاذ القرارات للمستثمرين، حيث تعتبر التغييرات والنمو في إيرادات الشركة مقاييس مهمة لأداء الشركة في الماضي وآفاقها المستقبلية. ونظراً لأن الإيرادات تعد مقياساً مهماً للأداء يستخدمه المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون في تقييم

أداء الشركات، فإن حساب الإيرادات يمثل أحد أهم التحديات التي تواجهها الشركات، والمحور الهام فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد هو متى يتم الاعتراف به، ومقدار الإيراد المعترف به.

ومن أكثر القطاعات التي تتعرض لمشاكل عند اعترافها بالايراد هي قطاع المقاولات، إذ أن المشكلة الأساسية فيه تتمثل في تحديد إيراد الفترة المالية التي تعد عنها القوائم المالية، بشكل خاص كيفية قياس الإيراد الواجب وإثباته وتوقيت عملية الاعتراف به، وصعوبة تحديد مقدار التكاليف والأرباح التي يجب الاعتراف بها لكل فترة محاسبية، وذلك بسبب طول مدة إنجاز العمل التي تمتد إلى أكثر من فترة مالية واحدة. ولا يخلو قطاع الاتصالات أيضا من مشاكل قياس الايراد والاعتراف فيها باعتباره قطاعاً خدمياً، كالإيرادات التي تأتي من بيع البطاقات المسبقة او لاحقة الدفع، أو الايرادات التي تأتي من العروض المجانية، أو الايرادات التي تأتي من تقديم خدمات الاتصال بخدمات اخرى. حيث يتم تسجيل الايرادات الناتجة من خدمات الاتصالات عندما يقوم المشترك بالدفع وليس عند تقديم الخدمة للزبون.

وبما أن الاعتراف بالإيرادات كان ومازال من أهم القضايا التي تواجه واضعي المعايير، واعترافاً بمواطن الضعف في المعايير الدولية الحالية للاعتراف بالإيرادات، تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الإيرادات من العقود مع العملاء IFRS15، الذي وضع إطاراً شاملاً واحداً لمبلغ وتوقيت الاعتراف بالإيرادات المطبق على جميع عقود العملاء عبر الصناعات المختلفة، بهدف توفير معلومات مفيدة عالية الجودة حول طبيعة وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية لمستخدمي البيانات المالية. ونظراً لأهمية تطبيق هذا المعيار في البيئة السورية، وأهمية قطاعي المقاولات والاتصالات من خلال عملية إعادة الإعمار وخاصة في الفترة الحالية، ومساهمتهم المباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الظروف المعاشية للفرد. يمكننا صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي:

- هل يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات الاتصالات والمقاولات السورية؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات الاتصالات؟
- هل يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات المقاولات؟

ثالثا –فرضيات الدراسة:

استناداً إلى تساؤلات المشكلة البحثية والى أهداف الدراسة صيغت الفرضيات التالية:

Ho – لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات الاتصالات والمقاولات السورية؟

ويندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

HO-1 لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات الاتصالات؟

HO-2 – لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات المقاولات؟

رابعاً-أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل: **المتغير التابع:**

معيار الايراد من العقود مع العملاء (IFRS15) قيمـــــــــة الشـــــــركات

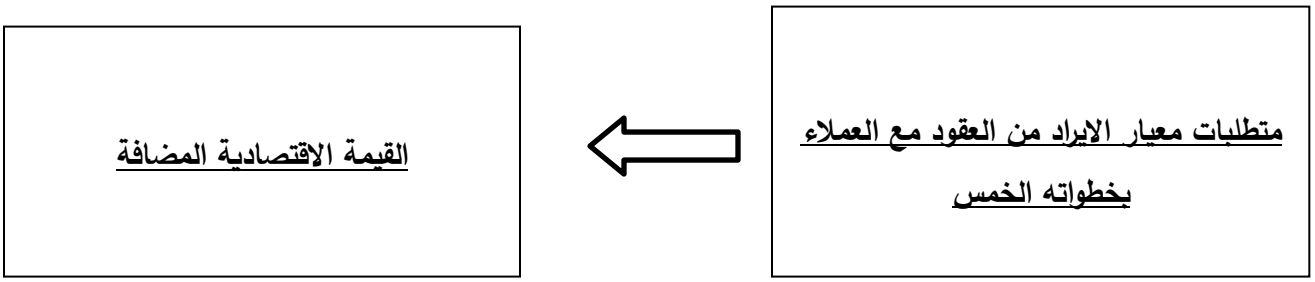

خامساً-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى بيان أثر تطبيق معيار (الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15) في تحسين قيمة الشركات، وذلك من خلال:

١- تحديد الفروق على القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء وبعده في شركات الاتصالات والمقاولات السورية.

٢- تحديد الفروق على القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق معيار الإيراد الإيراد من العقود مع العملاء وبعده في شركات الاتصالات.

٣-تحديد الفروق على القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء وبعده في شركات المقاولات.

سادساً: أهمية الدراسة:

إن الوصول لإطار محاسبي متكامل للاعتراف بالإيرادات، وتحديد متطلبات العرض والافصاح المرتبطة به، مع توضيح مدى تأثير تطبيقه في تحسين قيمة الشركات، يساعد الشركات في الوصول الى مصداقية وعدالة الإفصاح عن المركز المالي، وبالتالي زيادة الاعتماد على المعلومات المحاسبية لاستخدامها في القرارات المختلفة.

مع توضيح أثر تطبيق المعيار في تحسين قيمة الشركة، عن طريق استخدام أداة التطبيق على البيانات الفعلية لاختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة.

سابعاً– حدود الدراسة ومحدداتها:

– **حدود البحث الزمانية:** تمت دراسة البيانات المالية للشركات موضع الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 وحتى 2019، مع ملاحظة أن المعيار بدأ تطبيقه الالزامي بتايخ ٢٠١٨/١/١، لكن تم السماح بالتطبيق المبكر له، وهذا مايفسر تطبيقه من قبل الباحثه قبل سنوات من بدء سريانه.

– **حدود البحث العلمية:** 1–تقتصر الدراسة على بيان أهم متطلبات المعيار المحاسبى IFRS15 دون باقى المعايير المحاسبية الأخرى.

2– تقتصر الدراسة على تطبيق المعيار المحاسبي IFRS15 على شركات من قطاع الإتصالات والمقاولات لتوافق أنشطتها مع عقود العملاء دون باقى شركات القطاعات الأخرى.

3– طبقت البيانات بأثر رجعي خلال الفترة المدروسة وفقا للبيانات والعقود التي حصلت عليها الباحثة من شركة المقاولات، ووفقاً للبيانات المنشورة لشركة الاتصالات.

- محددات البحث:

من أجل تحديد أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي IFRS 15 على قيمة إيرادات الشركات في سورية، (سواء المنشورة منها كشركة سيرياتيل او غير المنشورة كشركة المقاولات)، لا بد من معرفة بعض التفاصيل الخاصة بمصادر الإيراد بكل شركة.

- ففي شركة الاتصالات سيرياتيل نتيجة لسرية المعلومات لم يسمح للباحثة بالحصول على البيانات والمعلومات اللازمة المتعلقة بالإيرادات من أجل تطبيق معيار الإيراد على العقود مع العملاء، (عدا تلك المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية والخاضعة لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية) وهذه البيانات والمعلومات رغم أنها تعتبر الأكثر دقة كونها خاضعة لرقابة الهيئة من بيانات الشركات الغير مدرجة(المقاولات) لكن هذه البيانات غير كافية، لذلك سيتم تقييم أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء بحدود هذه البيانات على القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها.

- أما شركات المقاولات السورية بغالبيتها غير ملزمة بنشر قوائمها، الامر الذي أدى الى صعوبة في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، وعند قبول الشركة إعطاء البيانات للباحثة من اجل تطبيق المعيار وبيان أثره على قوائمها، تم الطلب من الباحثة عدم ذكر اسم الشركة والتزامها بسرية البيانات لعينة الدراسة.

- ولبيان الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار وبيان أثرها على القوائم المالية للشركات، كان لابد من استخدام نموذج موحد لقياس قيمة الشركة، حيث تم استخدام القيمة الاقتصادية المضافة لتعكس الربح الحقيقي لشركات الاتصالات والمقاولات والوصول الى قياس دقيق لقيمة الشركات. و عند حساب المتوسط المرجح لرأس المال تم استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية للوصول الى تكلفة حقوق الملكية، حيث لم يتم تطبيق نموذج تسعير الاصول الراسمالية وطريقة النمو وفق جوردن او غيرها من النماذج كون عينة

الدراسة تتضمن شركات مدرجة ضمن سوق دمشق للاوراق المالية شركة الاتصالات (سيرياتيل) وشركات غير مدرجة(المقاولات).

ثامناً – الدراسات السابقة:

تدعم الدراسات السابقة المشكلة البحثية وتؤيدها، وتم اختيار أكثر الدراسات ذات الصلة بتطبيق المعيار IFRS15 وأثره في تحسين قيمة الشركات كدراسة تطبيقية على شركتي الاتصالات والمقاولات:

-الدراسات باللغة العربية:

1 – دراسة محمد (2020) بعنوان:

"انعكاس تبني IFRS 15 على إجراءات تدقيق الإيرادات في البيئة العراقية – دليل إرشادي مقترح"

هدفت الدراسة الى التعريف بالقياس المحاسبي وفق المعيار IFRS15 وانعكاسه على الإجراءات المحاسبية، وبيان أهمية تبني تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS15) ودوره في إيجاد اجراءات تدقيق محددة تساعد مراقبي الحسابات في عملية التدقيق. حيث اعتمد الباحث على أخذ راي عينة من الأكاديميين والمهنيين عن طريق استمارة استبيان صممت لهذا الغرض لمعرفة أهمية تبني المعيار وانعكاسه على إجراءات التدقيق المتبعة. توصل الباحث إلى عدة استنتاجات من أهمها أن تطبيق متطلبات المعيار IFRS15 يوفر دليلاً استرشادياً جيداً لقياس الإيرادات، بالإضافة إلى ضرورة تدريب الكوادر المختصة من أجل التعريف بإجراءات القياس وفق المعيار IFRS15. وقد أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها: ضرورة توفير المتطلبات الضرورية لتطبيق المعيار في البيئة المحاسبية العراقية إضافة الى التعريف به إعلاميا وأكاديميا ومهنيا.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الجانب النظري لمعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS15) .

٢-دراسة خزعل، مشجل (٢٠١٩) بعنوان:

"أثـر قيـاس نتـائج نشـاط عقودالانشـاء وفـق IFRS15 علـى قائمـة الـدخل فـي شـركات المقـاولات العراقية" دراسة تطبيقية على شركة المنصور العامة للمقاولات الانشائية".

هـدفت الدراسـة الـى التعريـف بالمعيـار الجديـد IFRS15 وتوضـيح نمـوذج الاعتـراف بـالايراد، وتحديـد أثـر قيـاس نتـائج عقـود الانشـاء وفـق IFRS15 علـى قائمـة الـدخل فـي شـركات المقـاولات العراقيـة، وتوصـلت الدراسـة الـى عـدة نتـائج اهمهـا: ان تطبيـق المعيـار يعطـي نتـائج قيـاس متوازنـة فـي حـين تطبيـق مفـاهيم القاعدة المحاسبية الاولى المطبقة في الشركات تعطي نتائج نشاط غير متوازنة.

واوصـى الباحثـان بضـرورة تعـديل القاعـدة المحاسـبية الاولـى بمـا يتوافـق مـع متطلبـات المعيـار الجديـد IFRS15 بالإضـافة إلـى ايجـاد نظـام محاسـبي ينسـجم وطبيعـة نشـاط الشـركات ويلبـي متطلبـات القيـاس والإفصاح المنشودة بما يتفق مع متطلبات الإبلاغ المالي رقم ١٥.

اسـتفادت الباحثـة مـن هـذه الدراسـة بتطـوير الجانـب النظـري مـن خـلال معرفـة نتـائج تطبيـق متطلبـات المعيـار علـى قطـاع المقـاولات فـي البيئـة العراقيـة وتـأثيره علـى القـوائم الماليـة لـديها، واوجـه الاخـتلاف بينـه وبـين المعايير الاخرى.

٣ -دراسة عبد السلام (٢٠١٨) بعنوان:

"أثـر الإمتثـال للمعيـار الـدولى للتقـارير الماليـه ١٥ IFRS علـى جـودة المعلومـات المحاسـبيه وتعظيم قيمة المنشأه فى قطاع الاتصالات المصرية".

هـدفت الدراسـة الـى دراسـة وتقيـيم نمـوذج الاعتـرف والقيـاس والافصـاح الـذي يقدمـه IFRS١٥ مـع التعـرف علـى متطلباتـه، ودوافـع إصـداره بالاضـافة إلـى دراسـة وتحليـل مفهـوم قيمـة الشـركة مـع توصـيف أهـم العوامـل المـؤثرة فيهـا والتعـرف علـى أهـم نمـاذج القيـاس المحاسـبي المسـتخدمة، بالاضـافة لقيـاس مسـتوى جوهريـة

تحليل الفروق بين شركات الاتصالات فيما يتعلق بتأثير المعيار المحاسبي IFRS١٥على قيمة المنشأة ، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام حزمة البرامج االحصائية SPSS20 بجانب مجموعة من الأساليب الإحصائية واستخدام اداة الاستبيان حول مدى قدرة المراجع فى استخدام اشارات الخطر للكشف والتنبؤ بالتعثر المالي، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية كان من أهمها: عدم كفاية المتطلبات الحالية للإفصاح عن الإيرادات وكذا غياب الترابط بين الافصاح عن الإيراد أو الافصاح عن العناصر الاخرى بالقوائم المالية، ومحاولة الاعتراف بإيرادات العقود مع العملاء دون تحديد إلتزامات الاداء بتلك العقود، ودون الافصاح عن فصل المكون التمويلى للعقد عن ثمن السلعة أو الخدمة فى حالة البيع الآجل، بالإضافة إلى عدم وضوح أثر الممارسات المحاسبية لدى تلك الشركات في مجال الاعتراف بالايراد وتعظيم قيمة المنشأة، وأهم التوصيات كانت : تطبيق المعيار في مختلف المنشآت التى تدخل فى عقود مع العملاء مع مراعاة الخصومات، المرتجعات، الائتمانات، الحوافز التى تمنح للعملاء، والعمل على تطبيق المعيار(IFRS15) لما له من أثر في تحقيق الشفافية في الافصاح المحاسبي وزيادة موثوقية القياس المحاسبي للبيانات المالية ، وعلاج المعوقات والمشكلات التى تواجه الاعتراف بالايرادات من العقود مع العملاء فى قطاع الاتصالات المصري.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الجانب النظري من خلال معرفة نتائج تطبيق متطلبات المعيار على قطاع الاتصالات في البيئة المصرية والمشكلات والمعوقات التي تعيق تطبيقه.

١- دراسة مرتجى (2018) بعنوان:

" مدى تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد حوكمة الشركات وأثر ذلك على تقييمها المالي باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة"

هدفت الدراسه إلى التعرف على مدى تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد حوكمة الشركات، وأثر ذلك على تقييمها المالي باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة، اتبعت هذه

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: بلغت نسبة التطابق الكلي للمؤشرات مع قواعد حوكمة الشركات (46%) وهي نسبة مقبولة من تطبيق قواعد الحوكمة. وقد أوصت الدراسة الى ضرورة قيام المؤسسات المعنية بدور فاعل في تنظيم دورات تدريبية مكثفة تتخصص في مجال قضايا الحوكمة المتعددة لارتباطها بكفاءة الشركات وتحسين أدائها المالي، والعمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة، وكذلك الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من أثر على الاداء المالي. استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الجانب النظري لخلق وتحسين قيمة الشركة بالإضافة لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وأهميته في قياس قيمة الشركة.

٥ –دراسة شنيشل (2017) بعنوان:

" الاعتراف بالإيراد وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي وانعكاسه على جودة الإبلاغ المالي في قطاع الاتصالات–دراسة تطبيقية."

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الخطوات الخمس لمتطلبات الاعتراف بالإيراد وفق المعيار IFRS15، وبيان أثر تطبيقه لقطاع الاتصالات وانعكاسه على جودة التقارير المالية فيها. اعتمد الباحث منهج دراسة حالة العقد مع الزبون دراسة تطبيقية على شركة اسياسيل للاتصالات في العراق.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS15 في قطاع الاتصالات عالج القصور الموجود في المعايير السابقة وحدد أساليب علمية على أصل العقد والتزامات العقد وبالتالي فإن الإيرادات التي تم الاعتراف بها هي إيرادات فعلية تعبر عن حقيقة النشاط والمركز المالي، مماساهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي. أوصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها تطوير النظام المحاسبي الموحد بما يتوافق مع المعيار IFRS15 وإصدار تعليمات تلزم الشركات بتطبيقها.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة في تطوير الإطار النظري للبحث من خلال التعرف على الخطوات الخمس للمعيار وانعكاسه الإيجابي على جودة التقارير المالية.

٦-دراسة الخريسات، (2017) بعنوان:

"أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS15 على الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء – دراسة حالة شركة الاتصالات الأردنية-أورانج".

هدفت الدراسة الى بيان أثر التحول لتطبيق المعيار الجديد على الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء على شركة الاتصالات الاردنية. قامت الباحثة بتطبيق المعيار على بيانات الشركة وتحليلها، حيث تم استخدام عدد من الطرق الإحصائية من خلال الانحدار المتعدد.

وتوصلت الى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد أثر إيجابي لتطبيق المعيار IFRS15 على إجمالي الإيرادات المتحققة، كما أنه يقدم صورة أوضح عن الوضع الحقيقي للشركة من خلال إظهار صور العقود مع العملاء في قائمة المركز المالي وبالتالي زيادة توزيعات الأرباح وزيادة حقوق الملكية. أوصت الدراسة إلى حث الإدارة العليا للشركة بشكل خاص والشركات الأردنية بشكل عام لتطبيق المعيار لما له من أثر في تحقيق الشفافية في الإفصاح وزيادة موثوقية القياس المحاسبي للبيانات المالية.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الإطار النظري للمعيار من خلال معرفة الاختلافات عن المعايير السابقة(IAS11،IAS18) والأثر الإيجابي لتطبيقه في تحقيق الشفافية في الإفصاح وزيادة موثوقية القياس المحاسبي للبيانات المالية في قطاع الاتصالات.

٧-دراسة برهوم (2016) بعنوان:

" استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية استخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس حديث في تقييم الأداء المالي لمشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك فعاليته في خلق وتحسين قيمة الشركة. ودوافع التحول في قياس أداء شركات الأعمال من المقاييس التقليدية إلى مقياس القيمة الاقتصادية المضافة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ثم أسلوب (Panel Data Analysis) لتحليل فرضيات الدراسة تم تحليل بيانات السلسلة الزمنية المقطعية شملت(23) شركة تنطبق عليها معايير اختيار عينة الدراسة. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين استخدام القيمة الاقتصادية المضافة وبين كل من زيادة الحصة السوقية ونمو سعر السهم وكذلك العوائد المحاسبية. وبناءً على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الفلسطينية في تقييم الفرص الاستثمارية وكذلك ربطها بأنظمة الحوافز مع ضرورة الإفصاح عن القيمة الاقتصادية المضافة في التقارير المالية السنوية للشركات الفلسطينية.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال معرفة اهمية القيمة الاقتصادية المضافة وافضليتها على المؤشرات التقليدية الاخرى في قياس قيمة الشركات.

٨-دراسة إبراهيم وخليل، (2016) بعنوان:

"قياس أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على استدامة الأرباح المحاسبية".

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على استدامة الأرباح المحاسبية في البيئة المصرية. اعتمد الباحثان على إجراء دراسة ميدانية على عينة من المديرين الماليين والمحاسبيين ومراقبي الحسابات وأعضاء هيئة التدريس ومستخدمي التقارير المالية المنشورة من خلال قائمة استقصاء. توصل الباحثان إلى أن تطبيق المعيار يؤثر بشكل إيجابي على استدامة الأرباح المحاسبية، إلا أنه يوجد صعوبات تواجه تطبيق المعيار وهي الحاجة إلى تغييرات جوهرية في العمليات الحالية لجمع البيانات ونظم تقنيات المعلومات. أوصى الباحثان بضرورة قيام الهيئات والمنظمات المهنية بإصدار معيار محاسبي مصري بعنوان الإيراد من العقود مع العملاء يسير على منهج المعيار IFRS15، بالإضافة إلى قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المرتبطة بالاعتراف والقياس وفق المعيار IFRS15 .

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الإطار النظري من خلال تطوير الإطار النظري للمعيار والاثر الإيجابي لتطبيقه في استدامة الأرباح المحاسبية.

- الدراسات باللغة الاجنبية:

1 - دراسة: Levanti (2020) بعنوان:

"**Applicability Of IFRS 15 Principles For The Banking Industry: An Analysis With Reference To The Credit, In Romania**"

"**قابلية تطبيق مبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ للصناعة المصرفية: تحليل المؤسسات الائتمانية في رومانيا**"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة المجالات التي يمكن أن تؤثر فيها إرشادات الإيرادات الجديدة على الصناعة المصرفية وتحليل تأثير اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم15لعينة مختارة من المؤسسات الائتمانية العاملة في السوق المصرفية الرومانية. أشارت نتائج البحث الذي تم إجراؤه إلى أن اعتماد المعيار الجديد لم يكن له تأثير كبير على النتائج السنوية ؛ ومع ذلك ، فقد أغفلت العديد من البنوك إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 على الصناعة المصرفية ولم تحلل أو تفصح عن التأثير في بياناتها المالية السنوية لسنة تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليةIFRS15، بالإضافة الى ذلك اشارت نتائج البحث ان المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 معيارًا معقدًا ، حيث يقدم متطلبات إلزامية أكثر مما تم تضمينه في إرشادات الاعتراف السابقة في معيار المحاسبة الدولي رقم 18، وسيؤدي تطبيق المتطلبات الجديدة إلى تغييرات جوهرية في سياسات الاعتراف بالإيرادات لبعض المنشآت، لذلك يجب أن تولي البنوك اهتمامًا خاصًا لعقود بطاقات الائتمان (وخطط الولاء المضمنة) والخدمات الاستشارية والمنتجات المجمعة.

استفادت الباحثة الدراسة بتطوير الإطار النظري للدراسة، من خلال بيان الاسباب التي ادت لصدور معيار الايراد من العقود مع العملاء ومتطلبات تطبيقه.

2-دراسة : Haggenmüller(2019) بعنوان:

"Revenue recognition under IFRS 15 A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement"

"الاعتراف بالإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٥، تقييم نقدي للأغراض المحددة مسبقًا والآثار المترتبة على التحسين"

بحثت هذه الدراسة في المشاكل والتحديات الرئيسية التي قد تنشأ في أثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 وتقييم التأثير المحتمل على ربحية الشركات وأدائها، تم جمع البيانات النوعية من خلال 15 مقابلة متعمقة شبه منظمة في ألمانيا مع مراجعي الحسابات، والمحاسبين القانونيين المعتمدين ذوي الخبرة البارزة في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15، والمحاسبين المشاركين أو المسؤولين عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 في شركاتهم. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 يتناول بشكل رئيسي الصناعات التي واجهت صعوبات في تطبيق متطلبات التحقق من الإيرادات السابقة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بسبب وجود إرشادات مفقودة أو غير محددة تجبرهم على استخدام معايير خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، نظراً لتعقيده، فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS15 يؤثر أيضاً على الشركات ذات نماذج الأعمال البسيطة وقد يكون تطبيقه مستهلكاً للوقت بشكل غير متوقع ويحتاج الكثير من العمل بالإضافة لصعوبة تطبيقه دون أن يؤدي إلى تغييرات جوهرية، وذلك على الرغم من عدم الكشف عن أي مؤشر على أن إدارة الأرباح أو التلاعب قد تكون مرتبطة باعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 أم لا. استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والاسباب التي ادت لصدور معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15، بالإضافة لمتطلبات هذا المعيار وآلية تطبيقه.

3-دراسةTarabelsi (2018) بعنوان:

"IFRS 15 Early adoption and Accounting Information: Case of Real Estate Companies in Dubai"

" التبنـــي المبكـــر لتطبيـــق معيـــار IFRS15 علـــى جـــودة المعلومـــات المحاســـبية: حالـــة الشـــركات العقارية في دبي"

هـدفت الدراسـة الـى تحليـل تـأثير التطبيـق المبكـر للمعـايير الدوليـة للتقـارير الماليـة IFRS15 مـن قبـل شـركة المقـاولات REC علـى جـودة المعلومـات المحاسـبية: الأربـاح وحقـوق الملكيـة. لتحقيـق اهـداف الدراسـة تـم تحليـل بيانـات شـركةRECالمدرجـة فـي سـوق دبـي المـالي التـي اختـارت اسـتخدام المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة IFRS15 لإعـداد بياناتهـا الماليـة الموحـدة للسـنة الماليـة 2015. أشـارت النتـائج إلـى أن الاعتمـاد المبكـر للمعيـار الـدولي للتقـارير الماليـة IFRS15 مـن قبـلREC لـه تـأثير إيجـابي كبيـر علـى الأربـاح وحقـوق المسـاهمين لجميـع الشـركات التـي تـم تحليلهـا فـي الورقـة. أوصـت الدراسـة أن هنـاك حاجـة لدراسـات مسـتقبلية مـن أجـل تحليـل تـأثير اسـتخدام المعـايير الدوليـة للتقـارير الماليـة IFRS15 مـن قبـل جميـع الكيانـات فـي عـام 2018. اسـتفادت الباحثـة مـن هـذه الدراسـة بتطـوير الإطـار النظـري مـن خـلال فهـم خطوات المعيار وبيان أثره الإيجابي في شركات المقاولات.

4 –دراسة Alshatnawi (2017) بعنوان:

"The Possibility of the Jordanian Industrial Corporations to Applying the IFRS15"

"إمكانية قيام الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق معيار اعداد التقارير المالية IFRS15"

هدفت الدراسة إلى استكشاف إمكانية قيام الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية إعداد التقارير المالية (IFRS15) من وجهة نظر معدي إعداد التقارير المالية. لتحقيق أهداف الدراسة صُمِمَ استبيان وتوزيعه على عينة ٨٤ فرداً. أظهرت الدراسة أنه من الممكن للشركات الأردنية أن تلتزم بمتطلبات الاعتراف بالإيراد والقياس المحاسبي. ومن غير الممكن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، ووجود عقبات تمنع الشركات من تطبيق هذا المعيار ومن هذه العوائق صعوبة فهم وشرح متطلبات هذا المعيار، وعدم وجود أنظمة محاسبية مناسبة تسهل تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة بالإيرادات وفقاً لهذا المعيار. أوصت الدراسة بتشجيع الشركات على الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الإيرادات وفقاً للمعيار(IFRS15) لتعزيز ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وتشجيعها على توفير أنظمة محاسبية كافية لتسهيل تطبيق المعالجات المحاسبية وتوفير الكوادر المحاسبية الكفؤة والمؤهلة وتنظيم برامج تدريبية لها لتطبيق المعايير.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الإطار النظري من خلال فهم خطوات المعيار وبيان أثره الإيجابي في الشركات الصناعية والمعوقات التي تمنعها من تطبيق المعيار وسبل تذليل العقبات لتطبيقه.

5-دراسة Maxime (2016) بعنوان:

"The New IFRS 15 Standard Implementation Challengers for Belgian Companies".

" التحديات التي تواجهها الشركات البلجيكية عند تنفيذ المعيار الجديد IFRS15"

هدفت الدراسة إلى عرض المتطلبات الرئيسية لتطبيق المعيار (IFRS15) وشرحه، وتحليل الاختلافات بالمقارنة مع المعيار IAS18 وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها الشركات البلجيكية في الوضع الراهن والإجراءات التي يجب أن تقوم بها الشركات لاستعدادها لتطبيقه. لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت أداة الاستبيان للشركات البلجيكية بمسح عبر الانترنت. تلخصت نتائج الدراسة بأن التغيير للمعيار (IFRS15) في الشركات البلجيكية غير ضروري ولاسيما بسبب تعقيده وجهود التنفيذ الذي يتطلبه.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الإطار النظري من خلال معرفة المعوقات التي تواجه الشركات لتطبيق المعيار.

6-دراسة Khamis (2016) بعنوان:

"Perception of Preparers and Auditors of Revenue from Contract with Customer ifrs15" Evidence from Egypt".

"تصور المُعدين والمراجعين للإيرادات من العقد المبرم مع العميل IFRS15 "

هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على تصورات معدي القوائم المالية والمراجعين في مصر على معيار (IFRS15) وركزت على بيان مستوى فهم قياس الإيرادات ووضوحها وسهولة التطبيق في القطاعات المختلفة. اعتمدت الدراسة على المقابلات الفردية واستخدام الاستبيان لعدد من معدي التقارير والمدققين عبر مختلف قطاعات الأعمال في مصر. خلصت الدراسة الى أن عينة الدراسة لم تستخدم بعد المعيار

(IFRS15)، ولا يملكون المعرفة الكافية حول المعيار. أوصت الدراسة بضرورة قيام البورصة المصرية والهيئات العامة للرقابة المالية بإعداد إصدارات تعليمية وتثقيفية للمستثمرين والمحللين حول المتطلبات الجديدة للاعتراف بالإيراد وأثرها على القوائم المالية، بالإضافة الى قيام مكاتب المراجعة بتطوير مهارات أعضائها من خلال التدريب المستمر.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتطوير الإطار النظري من خلال بيان أهمية وجود قوانين تلزم الشركات لتطبيق المعيار بالإضافة الى التدريب المستمر لكوادرها للاستفادة من التأثير الإيجابي للمعيار في جودة التقارير المالية.

7- دراسة Kasztelnik (2015) بعنوان:

"The Value Relevance of Revenue Recognition under International Financial Reporting Standards".

" تأثير ملاءمة قيم الاعتراف بالإيراد وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير ملاءمة قيم الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الولايات المتحدة منذ اعتمادها IFRS15 لتحقيق أهداف الدراسة استخدم التحليل الاحصائي عبر اختباراتt. وفرت النتائج دليلاً قوياً على أن تطبيق المعيار الجديد سيؤثر إيجابياً على ملاءمة المعلومات المحاسبية من حيث قيم الاعتراف بالإيراد، وإيجابياً على الإفصاح المحاسبي والشفافية وسيوفر مصدر قيم للمعلومات لمستخدمي القوائم الحسابات، وتأثير إيجابي وزيادة في الضرائب الفدرالية. ركزت التوصيات على القيود الكبيرة المفروضة على العملة في شكل عائدات التبادل الدولي في معظم البلدان الصناعية في جميع أنحاء العالم.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة" بتطوير الإطار النظري من خلال التأثير الإيجابي للمعايير الدولية على الإفصاح المحاسبي والشفافية في القوائم المالية وتوفير معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.

8-دراسة ,Jack (2014) بعنوان:

"The Impact of the Revenue Recognition Project"

" أثر مشروع الاعتراف بالايرادات"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الآثار المترتبة عند تطبيق معيار الاعتراف بالإيراد IFRS15 على إيرادات شركات الطيران الامريكية المتولدة من برامج المسافر الدائم خلال عام 2013. قام الباحث بتحليل بيانات 9 شركات طيران تستخدم برامج المسافر الدائم. خلصت الدراسة الى أن تطبيق متطلبات معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 لا تتطابق مع الواقع الاقتصادي لعمل شركات الطيران، وسوف يؤدي في الواقع إلى تقارير مالية أقل وضوحاً، بالإضافة الى وجود صعوبة في محاسبة العقود ومنهجيات التخصيص وفق معيار الإيراد الجديد على قطاع الطيران، إذ يحتاج تطبيقه إلى تغييرات جذرية مما يعقد تطبيقها. أوصت الدراسة أنه يجب على الشركات وأصحاب المصلحة أن يفهموا جيداً تأثير تطبيق المعيار على صناعاتهم.

استفادت الباحثة من هذه الدراسة أن تطبيق هذا المعيار يواجه صعوبات في بعض القطاعات وغير ملائم، إذ يتطلب إعادة هيكلة للسياسات المحاسبية وزيادة في التكاليف.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

البيان	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الهدف	هدفت الدراسات السابقة إلى بيان تأثير المعيار الجديد في استدامة الأرباح المحاسبية، جودة الإبلاغ المالي، ربحية الشركات، الاعتراف بالإيراد، وتأثيره على المشكلات المحاسبية. بالإضافة لبيان تأثير تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الاداء المالي للشركات.	هدفت الدراسة الحالية الى بيان أثر المعيار الجديد في تحسين قيمة الشركات
البيئة والمجتمع	تناولت الدراسات السابقة أثر تطبيق المعيار في قطاعات المصارف، الاتصالات، المقاولات، الشركات الصناعية في عدة دول منها الولايات المتحدة، المانيا، مصر، العراق، دبي، بلجيكا، الاردن، رومانيا.	شركات المقاولات – شركة الاتصالات في البيئة السورية.
المنهجية	منهج وصفي تحليلي	منهج وصفي تحليلي
أداة الدراسة	استخدمت الدراسات السابقة كل من الاستبيان، المقابلات، دراسة حالة وتحليل المحتوى بالإضافة لتطبيق مجموعة من النماذج الإحصائية	دراسة حالة وتحليل المحتوى بالإضافة لتطبيق مجموعة من النماذج الاحصائية
متغيرات الدراسة	جودة الإبلاغ المالي–استدامة الأرباح المحاسبية–الاعتراف بالإيراد–ربحية الشركات –المشكلات المحاسبية لقطاع المقاولات–جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة الشركة.	تناولت الدراسة الحالية أثر تطبيق المعيار في تحسين قيمة الشركات بمؤشره: القيمة الاقتصادية المضافة
الاساليب الاحصائية المستخدمة	اختبارات T-Test– الانحدار المتعدد والبسيط – اختبار PANEL DATA ANALAYSIS -الطرفية–	Tow Related Sample Wilcoxon Signed Rank –

تاسعاً –منهجية البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتم رسم خطوات البحث ومراحله عن طريق جمع المعارف الضرورية التي تتناول موضوع البحث بالرجوع الى ادبيات الدراسة من مراجع ودراسات سابقة، واستخدام أداة التطبيق وتحليل المحتوى على البيانات الفعلية للشركات ، حيث تم القيام بتفريغ وإدخال البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار في تحسين القيمة الاقتصادية على برنامج اكسل وأجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات الدراسة وحُوِلَت هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي Statistical (Package for the Social Sciences) (SPSS) ، و استخدمت الأدوات الإحصائية التالية:

١) اختبار التوزيع الطبيعي One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test من أجل التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي.

٢) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة كالنسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي

٣) تطبيق اختبار الاشارة Tow Related Sample (Wilcoxon Signed Ranks Test) من أجل دراسة الفروق لتأثير تطبيق المعيار على القيمة الاقتصادية المضافة لكل شركة.

عاشراً–هيكل البحث:

لتحقيق اهداف الدراسة قامت الباحثة بتقسيم البحث إلى خمسة فصول(مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة)، حيث اشتمل الفصل الأول على الإطار التمهيدي للبحث والدراسات السابقة، وتناول الفصل الثاني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث خصص المبحث الأول فيه لمتطلبات الاعتراف بالإيراد وقياسه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بينما المبحث الثاني تناول متطلبات اثبات الإيراد بموجب معيار إعداد التقارير المالية IFRS15. تناول الفصل الثالث مقاييس تقييم الشركات وأهمية تطبيق المعايير الدولية في قياس قيمة الشركات، حيث خصص المبحث الأول للمفاهيم الاساسية لقيمة الشركات، بينما تناول المبحث الثاني أنواع المقاييس المستخدمة في قياس قيمة الشركات وأهمية تطبيق المعايير الدولية في قياس قيمة الشركات. والفصل الرابع تمت فيه الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات، حيث تناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن الشركات محل الدراسة (الاتصالات – المقاولات)، بالإضافة لتطبيق المعيار عليها، بينما خصص المبحث الثاني لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

واشتملت الخاتمة على النتائج والتوصيات وقائمة المراجع بالاضافة لملخص باللغة الانكليزية وصفحة العنوان باللغة الانكليزية.

الفصل الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

ويتضمن مايلي:

2-1 المبحث الاول: متطلبات الاعتراف بالايراد وقياسه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

2-1-1 نشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

2-1-2مفهوم الايراد ومتطلبات قياسه وتوقيت الاعتراف به وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS11-IAS18)

2-2 المبحث الثاني: متطلبات إثبات الإيرادات بموجب معيار اعداد التقارير المالية IFRS15

2-2-1 إصدار معيار الايراد من العقود مع العملاء

2-2-2 هدف المعيار واهميته

2-2-3 الايرادات التي لا تدخل بنطاق المعيار

2-2-4 متطلبات الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء (نموذج الخمس خطوات).

2-2-5 متطلبات الافصاح للمعيار

2-2-6 توافق المعيار IFRS 15 مع معايير المحاسبة الدولية IAS8

2-2-7 المشكلات المحاسبية المتعلقة بالايراد التي عالجها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15

2-1 المبحث الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تقوم المحاسبة بدور أساسي وهام في كفاءة أسواق رأس المال وفي التأثير على قرارات الاستثمار من خلال التقارير المالية التي تعدها الشركات، هذه التقارير يجب أن توفر المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لإتخاذ قراراتهم الاستثمارية. الجزء الأساسي من هذه المعلومات هو حساب صافي الدخل، فنمو صافي الدخل وحجمه يبلغ صناع القرار معلومات حول الاستدامة والقوة المالية وقدرة نمو الأعمال للشركة. ولكن، لا يمكن تحديد النمو إلا من خلال مقارنة نتائج الدخل الصافي على سلسلة من الفترات المحاسبية، أو مقارنتها مع الشركات المماثلة. لذلك، فإن تحديد متى يمكن الاعتراف بالإيرادات وكيفية قياسها وتسجيلها بطريقة صحيحة في دفاتر الأعمال، من الاعتبارات المهمة للمحاسبين وصناع القرار على حد سواء.

2-1-1 نشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

بدأت المحاولة الأولى لإنشاء مبادئ المحاسبة المقبولة عموماًGAAP في عام 1930، بعد انهيار سوق الأوراق المالية عام 1929، والاعتقاد بأن غياب متطلبات إعداد التقارير المالية ساهم في تضارب الاسس المحاسبية المستخدمة الأمر الذي انعكس سلباً على نتائج القوائم المالية وأدى إلى تضليل المجتمع المالي بسبب حوداث الافلاس المتوالية[1]. وفي عام ١٩٣٣ شكل مجمع المحاسبين الامريكي AICPA لجنة إجراءات المحاسبة بهدف وضع مبادئ للمحاسبة وقامت اللجنة بإصدار عدة نشرات محاسبية لمعالجة المشاكل التي تظهر في الواقع العملي وأصدرت ٤٢ نشرة جمعتها في نشرة واحدة تحمل الرقم ٤٣، لكنها فشلت في وضع مبادئ ملزمة واكتفت بتقديم توصيات لحل المشاكل، أدى ذلك الى حل لجنة الاجراءات المحاسبية عام ١٩٥٩ وشكل محلها هيئة مبادئ المحاسبة APB والتي تولت اصدار آراء

[1] Haggenmüller,S,2019, p:31

ولم تصدر مبادئ، وفي عام ١٩٧٢ تم حل هيئة مبادئ المحاسبة وشكل محلها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مهمتها وضع معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة[٢]. وفي عام1973 كان هناك اتجاه عالمي لتوحيد القواعد المحاسبية و بدأت محاولات التوحيد بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من قبل 16 هيئة محاسبة مهنية في الدول، مثل أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وبدأت هذه اللجنة في نشر المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، والهدف منها هو نشر معيار واحد لكل بند منفصل في القوائم المالية وفيما بعد تغير اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC الى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB [٣].

لكن الفضائح المحاسبية التي بدأت منذ عام 2001 أدت إلى القيام بإصلاحات تنظيمية مختلفة، وكان من بين أهم الإصلاحات فكرة التقارب بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وانصبّ التركيز الرئيسي على إيجاد مبادئ عامة مماثلة، الهدف العام منها هو إنشاء أساس سليم لمعايير المحاسبة المستقبلية التي تستند إلى المبادئ، والمتسقة داخلياً والمتقاربة دولياً وازالة الاختلافات بين معايير المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية وإصدارها على شكل معايير تقرير مالي دولية IFRS[٤].

وقد حظي قياس الإيراد والاعتراف به من نصيبه في عملية تطوير المعايير وتم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الايراد من العقود مع العملاء IFRS15 كمعيار شامل بديلا عن المعايير السابقة (IAS18–IAS ١١)[٥].

---

[2] القاضي، حمدان واخرون٢٠٠٩: نظرية المحاسبة، ص ٣٣-٤٣

[3] Kivioja. T(2018), p:14.

[4] Mattei1,G&Paoloni,N(2019), p:169.

[5] Zhee, L(2016), p:3-4.

2-1-2 مفهوم الايراد ومتطلبات قياسه وتوقيت الاعتراف به وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS11-IAS18):

2-1-2-1 مفهوم الايراد وقياسه وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

تعرّف الإيرادات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 بأنه إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية خلال الفترة الناشئة في سياق الأنشطة العادية للشركة عندما تؤدي تلك التدفقات إلى زيادة في حقوق الملكية، بخلاف الزيادات المتعلقة بالمساهمة من المشاركين في الأسهم[٦]. تقاس الإيرادات وفق المعيار 18 على أساس القيمة العادلة للعائد الذي تم تسلمه أو المستحق القبض، حيث يتم تحديدها بالاتفاق بين الشركة والعميل، مع الأخذ في الاعتبار أي خصم تجاري أو خصم الكمية الذي تمنحه الشركة[٧].

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 11، يقاس الايراد الواجب الاعتراف به من خلال تقدير نتائج عقد المقاولات بشكل موثوق، وتحديد إيرادات ومصروفات العقد عن الفترة المالية حسب نسبة العمل المنجز في كل فترة، وعندما يتجاوز إجمالي تكاليف العقد إجمالي إيرادات العقد يتم الاعتراف بالخسارة المتوقعة كمصروف على الفور، ولا ينبغي تأجيل الخسارة حتى يكتمل المشروع[٨]. كما يجب الافصاح: عن عائدات العقد المعترف بها كإيراد في الفترة المالية، وعن الطرق المستخدمة لتحديد إيرادات العقد المعترف بها في الفترة، والطرق المستخدمة لتحديد مرحلة إتمام العقود قيد التنفيذ، علاوة على ذلك، فإن التكلفة الإجمالية المتكبدة، والأرباح المعترف بها، وعدد السلف المستلمة، ومقدار الاحتفاظ وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 11

---

6 شنيشل، عقيل حسين (٢٠١٧)، ص:١١١.

7 معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨

8 Mazumder. B, Purohit. K (2018), p:23.

يجب الافصاح عنها في بيان المركز المالي، والإفصاح عن إجمالي المبالغ المستحقة من العملاء كأصل وإجمالي المبالغ المستحقة للعملاء عن عمل العقد كالتزام[9].

2-1-2-2 توقيت الاعتراف بالإيرادات بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي:

ليس فقط مبلغ الإيرادات التي سيتم الاعتراف بها مهماً، ولكن أيضاً النقطة أو النقاط الزمنية التي يجب فيها الاعتراف بالإيرادات والإبلاغ عنها في غاية الأهمية، فالقضية الأساسية في المحاسبة عن الإيرادات هي تحديد وقت الاعتراف بالإيراد، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إليه ويمكن قياس هذه المنافع بشكل موثوق[10].

الممارسات المحاسبية المختلفة في الاعتراف بالإيراد كثيرة، بعضها يركز الاهتمام على اكتساب الإيراد، وبعضها على تحققه أو قابليته للتحقق، وأغلبها يوازن بين شرط الاكتساب وشرط التحقق ويمكن حصر تلك الممارسات العملية في مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة الأسس التي تقضي بالاعتراف بالإيراد كاملاً في تلك النقطة الزمنية التي يتم عندها أداء النشاط الرئيسي أو إتمام حدث هام في دورة الأعمال، وفقاً لهذه النظرية، يعترف بالإيراد عند بيع البضائع إذا تم نقل مخاطر ومزايا كبيرة من مالك البضاعة إلى المشتري، وعدم احتفاظ الشركة بالمشاركة الإدارية المستمرة للملكية أو السيطرة الفعالة على البضائع المباعة، بالإضافة لإمكانية قياس مقدار الإيرادات بشكل موثوق، واحتمالية تدفق المنافع الاقتصادية للمعاملة إلى الشركة[11]. ويتم أيضاً إثبات

[9] معيار المحاسبة الدولي ١١ عقود المقاولات
[10] Oyedokun, G El(2016), p:7.
[11] Deloitte, (2014), ,IFRS 15 —: Part 2B – Differences vs. IAS 18 — Revenue, p2.

الإيـرادات علـى الخـدمات المقدمـة إذا أمكـن تقـدير نتـائج المعاملـة بشـكل موثـوق، وذلـك وفقـاً لتطبيـق معيـار المحاسبة الدولي رقم 18[12].

المجموعة الثانية: وهي مجموعه من الأسس تنظر جميعها إلى الإيراد على انه تيار متدفق من الإنتاج المشترك فيما بين الأنشطة المختلفة والفترات المحاسبية، وبالتالي يلزم توزيع القيمة المضافة على أكثر من نقطة زمنية واحدة أو على أكثر من وظيفة إنتاجية واحدة، ويندرج تحت هذه المجموعة كافة أسس التحقق التي تعترف بالإيرادات تدريجياً في أثناء الإنتاج. ومن الأمثلة على هذا النهج طريقة نسب الاتمام كما هو مطبق في معيار المحاسبة الدولي رقم11.[13]

– إن اختيـار توقيـت الاعتـراف بـالإيرادات يعتمـد اعتمـاداً كبيـراً علـى أهـداف التقـارير الماليـة للشـركة وعلـى دوافـع مـديريها، فمـثلاً سـيؤدي هـدف تقليـل ضـريبة الـدخل إلـى سياسـة مختلفـة للإقـرار بـالإيرادات مقارنـةً بالهـدف المتمثـل فـي زيـادة صـافي الـدخل. ففـي سـوريا، مـن المـرجح أن تفضـل الشـركات غيـر المدرجـة فـي البورصـة طريقـة العقـد الكامـل لتأجيـل مـدفوعات الضـرائب، بينمـا مـن المحتمـل أن تعتمـد الشـركة المدرجـة النسبة المئوية للإنجاز وذلك لحماية أسواقها.

نجد مما سبق، أن المحور الهام فيما يتعلق بمتطلبات الاعتراف بالإيراد يدور حول توقيت الاعتراف به، حيـث تختلـف هـذه المتطلبـات بـاختلاف الفئـات (بيـع السـلع، وتقـديم الخـدمات، والفوائـد، والعوائـد، والأربـاح) أي متى يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية الى الشركة وامكانية قياسها بموثوقية، ولا يبتعد ذلك عن طرق تحقق الإيرادات التي تضمنتها الأدبيات المحاسبية، كتحقق الإيرادات بالبيع او عند التسليم او عند الإنتهاء من الإنتاج او خلال عملية الإنتاج[14].

---

[12]Haggenmüller, S(,2019, p:38.

[13] Haggenmüller, S(2019), p:36-37 .

[14] بقيلة ، بسام (٢٠١٤)، ص23.

ومع ذلك، نلاحظ أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تحتوي على إرشادات محدودة حول العديد من الموضوعات الهامة، مثل محاسبة الترتيبات مع العناصر المتعددة، ومن الصعب فهم وتطبيق معاملات الإيرادات فهي أكثر تعقيداً، بخلاف المبيعات البسيطة للبضائع أو تقديم الخدمات، مثل الترتيبات التي تحتوي على اعتبارات متغيرة. علاوة على ذلك، فإن هذه المعايير ليس لديها سوى إرشادات محدودة بشأن المعاملات الناشئة الأخرى مثل ترتيبات الضمانات التي تشتمل على مكون خدمة. وبالتالي، تستمر مشاكل الاعتراف بالإيرادات عند ظهور أنواع جديدة من المعاملات.

2-2 المبحث الثاني: متطلبات إثبات الإيرادات بموجب معيار اعداد التقارير المالية IFRS15 :

يهدف القسم الفرعي التالي إلى تقديم وصف حول متطلبات الاعتراف بالإيراد بموجب معيار اعداد التقارير المالية "الايراد من العقود مع العملاء" هدفه واهميته، وموجز عن المشاكل المحاسبية التي عالجها.

2-2-1 إصدار معيار الايراد من العقود مع العملاء:

أسفرت سلسلة فضائح الشركات في عام 2002 عن إصلاحات تنظيمية مختلفة، تم على أثرها توقيع مذكرة تفاهم سميت باسم اتفاقية نوروالك، من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية في نوروالك، كونيتيكت، الولايات المتحدة في 18 سبتمبر 2002[١٥]. وقد تعهدت المجالس بالإلتزام بمشروع التقارب وتنسيق خطط عملهم المستقبلية لضمان تحقيق الهدف النهائي بشأن قابلية المقارنة للمعايير[١٦]. فعلى الرغم من أن التقارب هو قوة دافعة رئيسية وراء مشروع الاعتراف بالإيرادات إلا أنه ليس الوحيد، لأن معايير المحاسبة الأمريكية بالإضافة إلى المعايير الدولية بحاجة إلى التحسين لأنها لا تعكس بدقة الجوهر الاقتصادي لبعض المعاملات الاقتصادية المعقدة، بالإضافة الى ذلك خصوصية المعايير الأمريكية التي تجعلها صعبة التفسير ومربكة بشكل عام، و مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة ملزمة بهذه المعايير الصارمة التي يصعب تحقيق الامتثال الكامل لها، أما بالنسبة الى المعايير الدولية للإبلاغ المالي فالمشكلة الرئيسية هي في غموضها[١٧]. ولتحقيق هدف المقاربة، تم إقرار عدد من المشاريع، ومن بين هذه المشاريع مشروع قصير الأجل، لإزالة الاختلافات بين معايير المحاسبة المالية

[15]Mattei1,G&Paoloni,N (2019), p:169.
[16] Khamis, A. M (2016), .p:2.
[17] Jack,K(2014), p:11.

ومعـايير المحاسـبة الدوليـة، حيـث وضـعت معـايير محاسـبية مختلفـة فـي إطـار جـدول أعمـال مراجعـة المعـايير المحاسـبية، كـان معيـار الاعتـراف بـالإيرادات أحـدها، حيـث تـم إصـدار المعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة الإيرادات من العقود مع العملاء والذي بدأ تطبيقه الالزامي اعتباراً من 1/1/2018 [18].

2-2-2 هدف معيار الايراد من العقود مع العملاء واهميته:

يتمثـل الهـدف الرئيسـي للمعيـار فـي تـوفير نمـوذج واحـد شـامل للتعـرف علـى الإيـرادات لجميـع عقـود العمـلاء، وتحسـين إمكانيـة المقارنـة داخـل الصـناعات وعبرهـا وعبـر أسـواق رأس المـال[١٩]. حيـث يعتبـر هـذا المعيـار أحـد المعـايير الحديثـة والهامـة التـي تلبـي متطلبـات الاعتـراف والقيـاس والإفصـاح المتعلقـة بـالإيرادات المتأتيـة مـن العقـود المبرمـة مـع العمـلاء، فهـو يحـدد مبـادئ الإبـلاغ عـن المعلومـات المفيـدة لمسـتخدمي المعلومـات المحاسـبية حـول طبيعـة ومبـالغ وتوقيـت وحـالات عـدم اليقـين المتعلقـة بـالإيرادات[٢٠]، والتـدفقات الناشـئة عـن العقـود المبرمـة مـع العمـلاء، ويقـوم بتبسـيط إعـداد القـوائم الماليـة مـن خـلال تقليـل عـدد المتطلبـات التـي يجـب أن تشـير إليهـا الشـركة، ويـوفر سلسـلة مـن المبـادئ التوجيهيـة للعمليـات اللاحقـة، التـي لـم تـدرج صـراحة (مثـل الإيـرادات مـن الخـدمات، والإيـرادات مـن الخـدمات الإضـافية أو مـن بعـض التغييـرات التعاقديـة) ويساهم أيضاً في تحسين المعلومات المتعلقة بترتيبات العناصر المتعددة[٢١].

جـاء هـذا المعيـار كبـديل لمعـايير المحاسـبة الدوليـة رقـم 18 (الإيـرادات) ورقـم 11 (عقـود المقـاولات) بسـبب صـعوبة الفهـم والتطبيـق لهـذه المعـايير علـى الحـالات المتداخلـة والمعقـدة للتعـرف علـى الإيـراد، حيـث كانـت هـذه المعـايير تفتقـر إلـى التوجيهـات الكافيـة بشـأن مواضـيع مهمـة، مثـل الاعتـراف بـالإيرادات للترتيبـات التـي

18 Dalkilic, A. F. (2015), p:68.
19 Oyedokun, G. E (2016), p:22
[20]Mattei1,G&Paoloni,N(2019), p:171.
[21]Domala.D & Tummuru, k (2017),:Sap"revenue accounting and reporting and ifrs15", P15.

يكـون فيهـا العقـد يشـمل سـلعاً أو خـدمات متعـددة (ترتيبـات متعـددة العناصـر) الـذي غالبـاً لا تتـوفر فيـه متطلبات الإفصاح الكافية لمستخدمي البيانات المالية لتمكينهم من فهم رقم الإيرادات[٢٢].

إن مفتـاح الاعتـراف بـالإيراد بموجـب هـذا المعيـار هـو" نقـل السـيطرة علـى السـلع أو الخـدمات، ولـيس نقـل المخـاطر والتعويضـات"[٢٣]. حيـث يركـز علـى تحديـد التزامـات الأداء ويميـز بـين التزامـات الأداء التـي يـتم الوفـاء بهـا "فـي وقـت مـا" وتلـك التـي يـتم الوفـاء بهـا "بمـرور الوقـت"، ويتحـدد ذلـك بالطريقـة التـي تنتقـل بهـا سـيطرة البضـائع أو الخـدمات إلـى العميـل، وتـم توسـيع نطـاق المعيـار لتغطيـة التكـاليف المتعلقـة بـالعقود، واسـتبعدت التبـادلات غيـر النقديـة بـين الشـركات فـي نفـس خـط العمـل، وإيـرادات الفوائـد والارباح حيـث سـيتم التعامل معهم وفق معيار رقم 9 الأدوات المالية[٢٤].

2-2-3 الايرادات التي لا تدخل ضمن نطاق المعيارIFRS 15:

ان المعيـار IFRS15 لـم يتضـمن كافـة انـواع الايـرادات حيـث إن هنـاك بعـض الاسـتثناءات التـي عولجت في معايير أخرى مثل[٢٥]:

1.الايـرادات المتعلقـة بالإيجـارات حيـث تطـرق إليهـا المعيـار IAS17 والمعيـار البـديل IFRS16المتعلقـان بالإيجارات.

2.الايرادات المتعلقة بعقود التأمين حيث تطرق إليها المعيار IFRS4 المتعلق بعقود التأمين.

3.الايـرادات المتعلقـة بـالأدوات الماليـة حيـث تطـرق إليهـا المعيـار IFRS9 المتعلـق بـالأدوات الماليـة الاعتـراف والقياس.

[22]Efrag,(2016), " Endorsement of amendments to (IFRS) 15 " p:2.
[23]Deloitte(2015):"IFRS 15,Your Questions Answerd"March 1 p:26.
[24]Deloitte(2018) " Revenue from Contracts with Customers, A guide to IFRS 15, March 2018", p:5.
[25] خريسات, براءة,(٢٠١٧)، ص:١٩.

4.الايـرادات المتعلقـة بـالقوائم الماليـة الموحـدة حيـث تطـرق إليهـا المعيـار IFRS10 المتعلـق بـالقوائم الماليـة الموحدة.

5.الايرادات المتعلقة بالترتيبات المشتركة حيث تطرق إليها المعيار IFRS11 المتعلق بالترتيبات المشتركة.

6.الايـرادات المتعلقـة بـالقوائم الماليـة المنفصـلة حيـث تطـرق إليهـا المعيـار IAS27 المتعلـق بـالقوائم الماليـة المنفصلة.

7.الايـرادات المتعلقـة بالاسـتثمارات فـي الشـركات الزميلـة والعقـود المشـتركة حيـث تطـرق إليهـا المعيـار IAS28 المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة والعقود المشتركة.

4-2-2 المتطلبـات المحاسـبية لإثبـات الإيـرادات وقياسـها وفقـاً للمعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء IFRS15"

يتمثـل المبـدأ الأساسـي للمعيـار الـدولي لإعـداد التقـارير الماليـة IFRS15 "الإيـرادات مـن العقـود مـع العمـلاء" فـي أن الشـركة تعتـرف بـإيرادات العقـود التـي تشـمل تحويـل البضـائع او تقـديم الخـدمات مقابـل مبلـغ يمثـل العائـد المتوقـع أن تحصـل عليـه مقابـل تقـديم السـلعة او الخدمـة للعميـل[٢٦]. وذلـك مـن خـلال تعزيـز نـوعين مـن أسـاليب التعـرف علـى الإيـرادات، وهمـا: الـنهج الأول هـو الاعتـراف عنـد نقطـة زمنيـة، والثـاني هـو الاعتـراف التـدريجي بمـرور الوقـت[٢٧]. فـي الوقـت نفسـه يميـز المعيـار الـدولي للتقـارير الماليـة IFRS15 نفسـه عـن طريـق تطبيـق نمـوذج مـن خمـس خطـوات، يسـتخدم لتحليـل المعـاملات وتحديـد كيفيـة الاعتـراف بالإيرادات، المتعلقة بالفترة الزمنية عند استحقاقها[٢٨]، وهي على الشكل التالي:

[26] Deloitte,(2018" Revenue from Contracts with Customers, A guide to IFRS 15, March 2018", p18.
[27] Khamis, A. M. (2016), p:9 .
[28] Grosu, V. Socoliuc, M, , p:96.

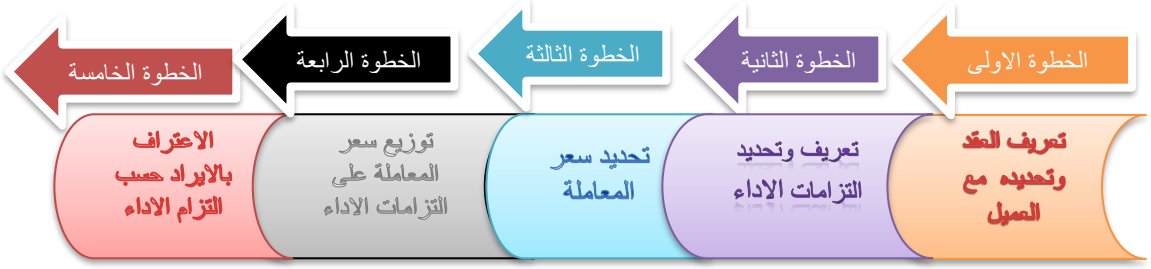

شكل رقم (1) نموذج الخمس خطوات، من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع[٢٩]

الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) مع العميل:

عقد العميل هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ لتقديم سلعة أو خدمة، ويمكن أن يكون العقد شفهياً أو مكتوباً أو ضمنياً، وبغض النظر عن الشكل، ليتم الاعتراف بالعقد بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 ، فهو يحتاج إلى الوفاء بالمعايير التالية:

موافقة الطرفين على العقد، وامكانية تحديد حقوق كل طرف في السلع والخدمات القابلة للنقل، وتحديد شروط الدفع، وللعقد جوهر واهمية تجارية، أي أن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة عرضة للتغيير كنتيجة الالتزام بالعقد[٣٠].

عند تقييم قابلية تحصيل العقد، يتعين على الشركة مراعاة قدرة العميل وعزمه على دفع المقابل عند استحقاقه، وهذا يتجاوز شروط العقد ويتطلب من الشركة تقييم مخاطر الائتمان للعميل، في الممارسة العملية، عندما يكون هناك احتمال أكثر من 50 في المائة للتجميع، فإنه يعتبر محتملاً، في الحالات التي لا يتم فيها استيفاء المعايير المذكورة أعلاه، سيتم إثبات الإيرادات فقط بعد الوفاء بالتزامات الأداء التعاقدية وتسلم قيمتها[٣١].

[29]Deloitte" Revenue from Contracts with Customers, A guide to IFRS 15, March 2018", p:41.
[30] International Financial Reporting Standard, May2014"IFRS15" ,'p8-10.
[31] Kivioja. T(2018), p:25

بالإضافة إلى ذلك، يسمح المعيار للشركات بتجميع العقود ذات الخصائص المتشابهة في المحافظ، مادامت لن تؤثر بشكل جوهري على الأرقام المحاسبية مقارنة بمحاسبة العقود بشكل منفصل[٣٢]. يكون ذلك مفيداً عندما يكون لدى الشركة كمية كبيرة من عقود العملاء المماثلة، ويكون من المفيد فحص العقود ككل بدلاً من أن تكون فردية، ففي قطاع المقاولات مثلاً، قد يكون هذا أكثر تعقيداً لأن الأطراف المتعددة غالباً ما تشارك في مشروع بناء وقد يكون هناك ترتيبات تعاقدية متعددة بين الأطراف والعميل النهائي أو بين مختلف الموردين، تتيح الإرشادات الحالية لعقود أنواع المقاولات ونوع الإنتاج للشركة دمج العقود مع العملاء المختلفين عند استيفاء معايير معينة، فمثلاً عندما تكون العقود مرتبطة اقتصادياً مع بعضها البعض تعتبر عقداً واحداً، بالمقابل، يمكن تقسيم عقد واحد إلى عدة عقود بشكل فعال في ظروف معينة[٣٣].

يبسط المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 عملية دمج العقود، حيث يتم دمج العقود حسب المعيار إذا استوفى شرطاً واحداً من المتطلبات التي يجب تلبيتها في المعيار المحاسبي الدولي رقم11 بدلاً من جميع المتطلبات[٣٤]:

– الشرط الأول: من المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 الخاص بالتفاوض على العقود باعتباره حزمة ذات هدف تجاري واحد مرتبطاً بشكل وثيق بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 11.

– والشرط الثاني المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 يعتمد مبلغ المقابل الذي يتعين دفعه في عقد واحد على سعر أو أداء العقد الآخر، مما يجعله مترابطاً.

– الشرط الثالث يشير إلى السلع والخدمات الموعودة في العقود يجب أن تكون مترابطة وتمثل التزام أداء واحد.

[32]BDO,2018:" IFRS In Practice 2018 – IFRS 15"p:8.
[33]Pwc,2017"New revenue guidance Implementation in the engineering and construction industry"p:2.
[34]Milan v W, Daniël C.(2020), p:4.

مثال[35]: تبرم الشركة عقدا لبناء مصنع للعميل. وستقوم الشركة بتثبيت أنظمة التدفئة والإضاءة وتكييف الهواء في المبنى قبل تسليمها للعميل. وكثيرا ما تقوم الشركة بتوريد هذه الأنظمة بشكل منفصل وتضعها في المباني القائمة التي يملكها العملاء. نلاحظ هنا انه يمكن للعميل الاستفادة من أنظمة التدفئة والإضاءة والتكييف الخاصة بالشركة من خلال الحصول على المبنى، وبالتالي فإن هذه النظم قادرة على أن تكون سلعاً وخدمات متميزة. ومع ذلك، فإن العقد يتطلب من الشركة أن تدمج هذه الأنظمة بشكل كبير في مبنى المصنع، وبالتالي فإن الوعد بتزويدها غير محدد بشكل منفصل عن الوعد بتوفير المصنع نفسه. ولذلك ينبغي اعتبار جميع السلع والخدمات في العقد التزاما واحدا للأداء.

في كثير من الأحيان يمكن تعديل العقود. وتعديل العقد هو تغيير في النطاق أو السعر (أو كليهما) للعقد الذي تمت الموافقة عليه من قبل أطراف العقد، حيث تحتاج الشركة إلى تقييم ما إذا كان هذا تعديلاً للعقد الأصلي أو ما إذا كان ينشئ عقدًا جديدًا منفصلاً[36].

-**يتم احتساب تعديل العقد على أنه عقد منفصل عندما**[37]: يتم الوعد بسلع وخدمات مميزة إضافية، ويزيد سعر العقد بمقدار يعكس أسعار البيع المستقلة للمنتجات. لذلك يبقى العقد الأصلي كما هو، ويتم إبرام عقد جديد للسلع أو الخدمات الإضافية بالأسعار التقليدية.

-**التعديل الذي ليس عقداً منفصلاً يتم احتسابه على النحو التالي**[38]:

• تعديل مستقبلي إذا كانت السلع أو الخدمات في التعديل مختلفة عن تلك التي تم نقلها قبل التعديل. يتم دمج المقابل المتبقي في العقد الأصلي مع المقابل الموعود به في التعديل لإنشاء سعر معاملة جديد يخصص بعد ذلك لجميع التزامات الأداء المتبقية.

[35] BDO,2018:" IFRS In Practice 2018 – IFRS 15", p:25.
[36] Cognizant solution overview, july,2016"new-revenue-accounting-standards-its-impact-on-erp-systems",p:9 .
[37] EY. October 2017'' Presentation and disclosure requirements of IFRS 15''p:49.
[38] PWC,2017" A comprehensive look at the new revenuemodel", p:6.

• تعديل تراكمي لإيرادات العقد إذا كانت السلع والخدمات المتبقية غير مميزة وجزء من التزام أداء منفرد يتم استيفاؤه جزئياً. فعندما تبرم الشركة عقدا لبناء مبنى مكاتب للعميل مثلاً، وعندما يتم الانتهاء من أعمال البناء جزئيا، يتفق الطرفان على تعديل لتصميم المبنى. فيعامل هذا التعديل كتعديل للعقد القائم وسيتضمن ذلك تعديل سعر الصفقة وتكاليف العقود، كما سيشمل إعادة قياس التقدم المحرز في إنجاز العقد.

ويبين الشكل التالي الية تعديلات العقد:

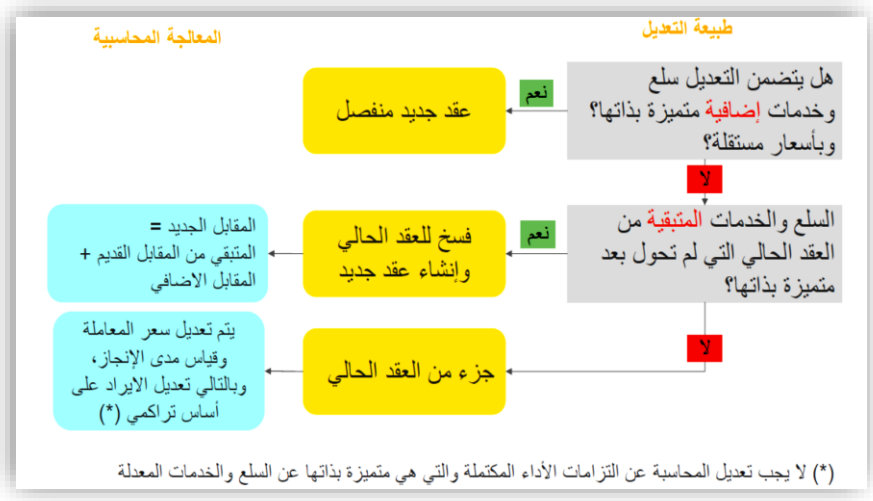

الشكل رقم (2) الية تعديلات العقد وفق IFRS15 ،من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع [٣٩]

الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء في العقد:

بعد تحديد العقد، ستقوم الشركة بتقييم شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد جميع السلع والخدمات الموعودة في العقد وتحديد أي من السلع والخدمات الموعودة (أو السلع والخدمات المجمعة) يجب أن يتم حسابها كأداء التزامات منفصلة، فالتزام الأداء هو وعد في عقد نقل إلى عميل:

[39] Deloitte,2018:"A guide to IFRS 15,March 2018", p 175.

إمـا سـلعة أو خدمـة (أو مجموعـة مـن السـلع أو الخـدمات) متميـزة؛ أو سلسـلة مـن السـلع أو الخـدمات المتميـزة التي هي نفسها والتي لديها نفس نمط النقل إلى العميل[٤٠].

تكـون السـلعة أو الخدمـة متميـزة فـي حالـة اسـتيفاء كـلا المعيـارين التـاليين[٤١]: • يمكـن للعميـل الاسـتفادة مـن السـلعة أو الخدمـة إمـا بمفـرده أو مـع المـوارد الأخـرى المتاحـة بسـهولة للعميـل (علـى سـبيل المثـال الشـركة تبيـع بانتظـام السـلعة أو الخدمـة علـى حـدة) • يمكـن تعريـف السـلعة أو الخدمـة بشـكل منفصـل عـن البضـائع أو الخـدمات الأخـرى فـي العقـد. **مثـال:** عنـد بيـع تـرخيص لبرنـامج حاسـوبي مـع تحديثاتـه لمـدة ٣ سـنوات بالاضـافة الـى الـدعم الفنـي لـه، فـي هـذه الحالـة فالمنتجـات كلهـا والخـدمات يمكـن شـراؤها منفصـلة وبالتـالي خـدمات متميزة وليست مكون واحد

والشكل التالي يبين ألية تحديد التزامات الاداء:

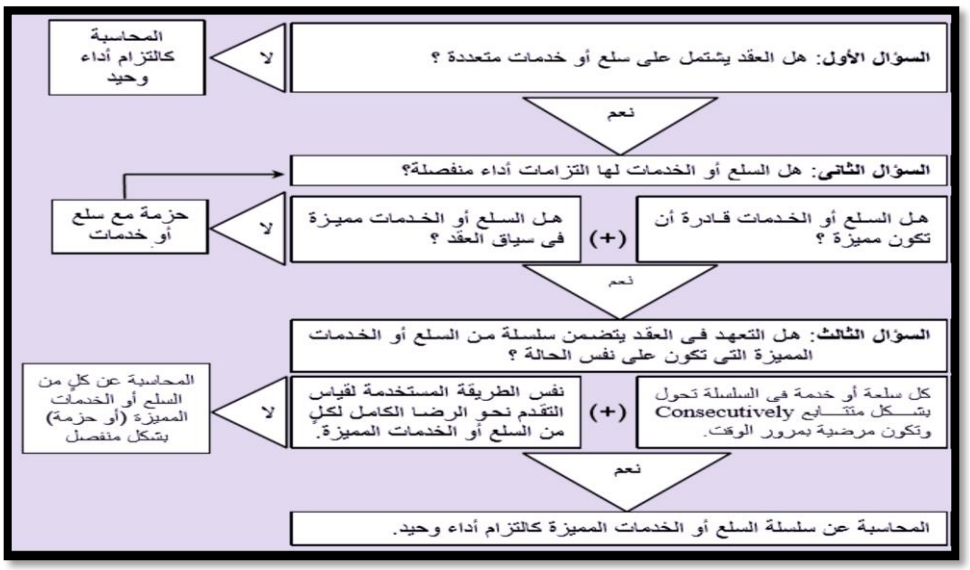

شكل رقم (3) تحديد التزامات الاداء، من اعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع [٤٢]

[40] PWC,2017" A comprehensive look at the new revenuemodel", p:8.
[41] Grosu, V. Socoliuc, M, 'p:99.
[42] Deloitte,2018:"A guide to IFRS 15,March 2018", p 54.

نجد مما سبق انه يجب على الشركات، ان تقوم بعمل التقديرات المطلوبة وتوثيق استنتاجاتها الخاصة بأن العناصر المختلفة للعقد ترتبط ببعضها بدرجة كبيرة، وأنه يتم أداء خدمة متكاملة من أجل المحاسبة عن العقد كالتزام أداء واحد. أما إذا لم تستطع الشركة إثبات العلاقة المتداخلة بين عناصر العقد فانه يتم الاعتراف بالالتزامات كالتزامات أداء مختلفة.

الخطوة 3: تحديد سعر المعاملة:

سعر المعاملة هو مقدار الاعتبار في العقد الذي تتوقع الشركة أن تحصل عليه مقابل نقل البضائع أو الخدمات الموعودة إلى العميل[٤٣]. يمكن أن يكون سعر المعاملة مبلغاً ثابتاً من نظر العميل، ولكنه قد يشتمل أحياناً على مقابل أو مقابل متغير في شكل غير النقد، ويتم ضبط سعر المعاملة أيضاً لتأثيرات القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يشتمل على عنصر تمويل مهم وأي مقابل يدفع للعميل[٤٤]، حيث لا يُطلب من الشركة النظر في القيمة الزمنية للنقود إذا كانت الفترة بين الدفع وتحويل السلع أو الخدمات الموعودة هي سنة واحدة أو أقل[٤٥]. كوسيلة عملية عند تقييم ما إذا كان العقد يحتوي على عنصر تمويلي هام، يجب على الشركة أن تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة، بما في ذلك[٤٦]:

• طول الفترة الزمنية بين وقت قيام الشركة بتحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل ووقت قيام العميل بالدفع مقابلها؛

• ما إذا كان مبلغ المقابل سيختلف بشكل جوهري إذا دفع العميل نقداً عند تحويل البضائع أو الخدمات؛ وسعر الفائدة في العقد وأسعار الفائدة السائدة في السوق ذات الصلة.

[43] Khamis, A. M. (2016),.p:10.
[44]Efrag, (2016):" Endorsement of amendments to (IFRS) 15 ", p:4.
[45]Deloitte,2014",IFRS 15 Part 2B – Differences vs. IAS 18 — Revenue" ,p8.
[46] PWC,2017" A comprehensive look at the new revenuemodel"p:12.

إذا كان المقابل متغيراً، تقوم الشركة بتقدير مقدار الاعتبار الذي سيحق له مقابل السلع أو الخدمات الموعودة، سيتم تضمين المبلغ المقدر للمقابل المتغير في سعر المعاملة فقط، إلى الحد الذي يكون من المحتمل فيه للغاية ألا يحدث انعكاس كبير في مقدار الإيرادات التراكمية المعترف بها لاحقاً (قد تختلف الاعتبارات بسبب الخصومات أو الحسومات أو المبالغ المستردة أو الائتمانات أو تنازلات الأسعار أو الحوافز أو مكافآت الأداء أو العقوبات أو غيرها من العناصر المماثلة) [٤٧].

ولتقدير إجمالي سعر العقد المتغير، تستخدم الشركة إحدى الطرق التالية لتقدير مقدار الاعتبار الذي تتوقع الحصول عليه[٤٨]:

١- القيمة المتوقعة –مجموع المبالغ المرجحة الاحتمال في مجموعة من مبالغ المقابل المحتملة؛ أو

٢- لمبلغ الأكثر ترجيحاً –النتيجة الوحيدة الأكثر ترجيحاً للعقد (التي قد تكون أكثر ملاءمة إذا كان لمبلغ المعاملة نتيجتان محتملتان فقط، على سبيل المثال عندما يكون هناك رسوم نجاح إما سيتم قبولها أو لن يتم قبولها. تستخدم الشركة أياً من هذه المبالغ الذي يتوقع أن يكون مقدار الاعتبار مؤهلاً له بشكل أفضل).

النهج المستخدم ليس اختياراً للسياسة، ولكن يجب على الإدارة استخدام النهج الذي تتوقع أنه سيتوقع على أفضل وجه مقدار المقابل الذي سيحق للشركة بناءً على شروط العقد ومع مراعاة جميع المعلومات المتاحة بشكل معقول، حيث ستحتاج الإدارة إلى تحديد ما إذا كان هناك جزء من المقابل المتغير يجب إدراجه في سعر المعاملة، حتى لو لم يتم تضمين التقدير الكامل للمقابل المتغير لأنه لا يجتاز عتبة الاحتمالية العالية[٤٩].

[47] International Financial Reporting Standard , May2014 " IFRS 15 "p8-10.
[48]Kpmg,2014"First-Impressions-Impacts-on-the-construction-industry-of-the-new-Revenue-standard"p7-8.
[49] PWC,2017"– A comprehensive look at the new revenuemodel"p:11.

مثال[50]: ستحصل الشركة التي تقوم ببناء أصل للعميل على مكافأة حوافز إذا تم الانتهاء من الأصل بنهاية العام الحالي ومع ذلك، لن يتم دفع هذه المكافأة إذا كان تاريخ الإنجاز في موعد أقصاه (حتى في يوم واحد بعد نهاية العام). وتقدر الشركة احتمال الانتهاء بحلول نهاية العام لتكون 95٪. نرى انه مع وجود نتيجتين محتملتين فقط، فإن طريقة المبلغ الأكثر احتمالا ستوفر على الأرجح أفضل تنبؤ بالمبلغ الذي يحق للشركة الحصول عليه. ومن المرجح أن يتم تلقي مكافأة الحوافز، وبالتالي سعر المعاملة هو السعر المتفق عليه بالاضافة للمكافاة.

نجد مما سبق أنه من الضروري أن تقوم الشركات بتحديث سعر الصفقة المقدرة (بما في ذلك تقييم قيمة الاعتبار المتغير) في نهاية كل فترة تقرير لتمثل بصدق الظروف الموجودة في نهاية فترة التقرير.

الخطوة 4: تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد:

يجب تخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء بطريقة تمثل مقدار الاعتبار الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل نقل البضائع أو الخدمات الموعودة بها[51]. يتحقق هذا الهدف من خلال تخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء على أساس سعر بيع مستقل نسبياً، باستثناء الخصومات والاعتبارات المتغيرة، حيث تحدد الشركة سعر البيع المستقل عند بداية العقد لكل سلعة أو خدمة مميزة تؤدي الى التزام اداء، وتخصص سعر المعاملة لكل التزام أداء بما يتناسب مع أسعار البيع المستقلة[52].

أما إذا كان سعر البيع المستقل غير قابل للملاحظة بشكل مباشر فيجب على الشركة تقديره، يقترح المعيار رقم 15 طرق مختلفة يمكن استخدامها لتقدير سعر المعاملة وهي[53]:

تقييم سعر السوق المعادل (السائد)، التكلفة المتوقعة مضافا اليها هامش الربح المتوقع، النهج المتبقي.

[50]Melville,A: International_financial_reporting_2017,p:210
[51] Khamis, A. M. (2016).,p:11.
[52] Grosu, Ve. Socoliuc, M, p:100.
[53] Khamis, A. M. (2016), .p:11.

بالنسبة لبعض العقود، تمنع متطلبات الإيرادات الشركة من الاعتراف بالإيراد عند نقل سلعة أو خدمة إلى عميل إذا لم يكن هناك أي دليل ملحوظ على أسعار البيع المستقلة لكل من السلع أو الخدمات الموعودة في العقد، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى تأجيل الاعتراف بالإيرادات لأنه لا يمكن التعرف على الإيرادات عندما يتم نقل السلع أو الخدمات الموعودة إلى العميل، على سبيل المثال يحدث هذا بانتظام في صناعة البرامج عندما لا تكون الأسعار القابلة للملاحظة متاحة كتحديث البرامج والوظائف والخدمات الإضافية[٥٤]. يتم توزيع أي خصم إجمالي مقارنة بمجموع اسعار البيع المستقلة بين التزامات الاداء على اساس سعر البيع المستقل نسبياً، في حالة دفع المبلغ المدفوع مقدما او لاحقاً يجب على الشركة النظر فيما إذا كان العقد يتضمن ترتيباً هاما للتمويل وإذا كان الامر كذلك يجب تعديل القيمة الزمنية للنقود[٥٥].

الخطوة ٥: الاعتراف بالإيراد عندما الوفاء بالتزام الأداء:

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنتقل السيطرة الى العميل نتيجة عملية البيع والتسليم للعميل او بمرور الوقت وذلك حسب طبيعة العقد[٥٦]. وحدد المعيار IFRS15 طريقتين أساسيتين للاعتراف بالإيراد كالتالي: الاعتراف بالإيراد عند نقطة معينة من الزمن ويتم تطبيقها عندما تنتقل السيطرة الى العميل، والسيطرة هنا تعنى نشوء التزام العميل بالدفع للشركة نتيجة حيازة وانتقال ملكية قانونية للأصل وانتقال المخاطر والمنافع الخاصة بالملكية للعميل، وموافقة العميل على الاصل[٥٧]. والطريقة الثانية هي الاعتراف بالإيراد على مدى فترة زمنية من الزمن، ويتم تطبيقها عندما يحصل العميل على الخدمة وبالتالي فان للشركة الحق في تسلم الدفعات مقابل الخدمة المقدمة طوال فترة العقد ويتم اثبات ايراداتها بموجب الطرق المناسبة (يتم الاستيفاء بمرور الوقت في حال واحد أو أكثر ممايلي)[٥٨]:

[54]Deloitte, 2018" Revenue from contructs with customers, Aguide to IFRS15",P135.
[55] MNP.CA.2017"IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide"p:28.
[56] PWC,2017"– A comprehensive look at the new revenuemodel"p:16.
[57] International Financial Reporting Standard, " May ,2014"IFRS15",p:8.
[58]kpmg,(2014)"First-Impressions-Impacts-on-the-construction-industry-of-the-new-revenue-standard"p7-8

1 – يتلقى العميل في وقت واحد ويستهلك الفوائد التي توفرها الشركة. على سبيل المثال (خدمات روتينية أو متكررة).

2 – يؤدي أداء الشركة إلى إنشاء أو تحسين الأصل الذي يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه. على سبيل المثال (بناء الأصول على موقع العميل).

3– لا يؤدي أداء الشركة إلى إنشاء أصل مع استخدام بديل للشركة، وله حق قابل للتنفيذ في الدفع مقابل الأداء المكتمل حتى الآن. على سبيل المثال (بناء أصل متخصص لا يمكن إلا للعميل استخدامه، أو بناء أصل لطلب العميل).

عند استيفاء التزام الأداء بمرور الوقت، يوفر المعيار نوعين من الطرق لقياس التقدم المحرز بموجب العقد: طرق الإدخال أو طرق الإخراج، تعترف طرق المدخلات بالإيرادات "على أساس جهود أو مدخلات الشركة لتلبية التزامات الأداء بالنسبة إلى إجمالي المدخلات المتوقعة بما يرضي التزام الأداء هذا" (الموارد المستهلكة وساعات العمل المنفقة والتكاليف المتكبدة والوقت المنقضي)، وتعترف أساليب المخرجات بالإيرادات "على أساس القياسات المباشرة للقيمة التي يتلقاها الزبون من السلع أو الخدمات المحولة إلى التاريخ بالنسبة للبضائع أو الخدمات المتبقية الموعودة بموجب العقد"[٥٩]. قد يشمل الإنتاج مسوحات للأداء المنجز حتى الآن، وتقييم النتائج المحققة، والمراحل التي تم التوصل إليها، والوقت المنقضي، عندما تقوم الشركة بتطبيق طريقة الإخراج، تسمح هذه الطريقة العملية للشركة بالاعتراف بالإيراد في المبلغ الذي يحق لها الحصول عليه[٦٠]. في حين أن طرق الإدخال (على سبيل المثال، التكاليف المتكبدة)، قد تكون مقاييس مناسبة للتقدم، أما إذا لم يكن لدى الشركة أساس معقول لقياس مدى تقدمها، فسيكون هناك قدر كبير من

[59] Khamis, A. M. (2016), p:11
[60]Deloitte, 2015"Applying IFRS in Engineering and Construction The new revenue recognition standard" July 2015,p31

عدم اليقين، لذلك، لا يتم التعرف على الإيرادات حتى يمكن قياس التقدم[٦١]. ومع ذلك، إذا لم تتمكن الشركة من قياس تقدمها بشكل معقول، ولكنها تتوقع استرداد التكاليف المتكبدة تجاه الوفاء بالتزام الأداء (على سبيل المثال، لن يتم تكبد الخسارة)، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 الاعتراف بالإيراد إلى الحد الذي يتم فيه تكبد التكاليف حتى تصبح الشركة قادرة على قياس تقدمها بشكل معقول، وتتوافق هذه المتطلبات مع معيار المحاسبة الدولي رقم 11، الذي يسمح بإثبات هامش الربح الصفري عندما لا يمكن تقدير النتيجة النهائية، ولكن يتم التأكد من عدم وجود أي خسارة سوف يتم تكبدها[٦٢].

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 18 يعتمد توقيت تحقق الإيرادات من بيع السلع في المقام الأول على نقل المخاطر والمكافآت، بينما يركز المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15، بدلاً من ذلك، على وقت انتقال السيطرة على تلك السلع إلى العميل، قد يؤدي هذا النهج المختلف إلى تغيير التوقيت للتعرف على الإيرادات بالنسبة لبعض الشركات. على سبيل المثال، قد تقوم بعض الشركات بتوريد البضائع على أساس أن العنوان يمر إلى العميل في نقطة الشحن (كممارسة من ممارسات العمل)، ولكن قد يعوض العميل عن الخسارة أو الضرر أثناء الشحن (إما عن طريق الائتمان أو الاستبدال). في السابق، ربما لم يتم الاعتراف بالإيراد إلا عند نقطة التسليم، على أساس أنه يتم الاحتفاظ ببعض التعرض للمخاطر والمكافآت حتى ذلك الحين. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS15، سوف تحتاج الشركات إلى تقييم ما إذا كانت السيطرة تمر إلى العميل عند نقطة الشحن أو عند نقطة التسليم. قد يؤدي ذلك إلى التعرف على الأرباح في وقت مختلف. إذا أثبت الإيراد عند نقطة الشحن، فقد يكون من الضروري تخصيص جزء من

[61] Deloitte, 2018" Revenue from contructs with customers, Aguide to IFRS 15", P158.
[62]Deloitte, 2015"Applying IFRS in Engineering and Construction The new revenue recognition standard" July 2015, p31-32.

سعر المعاملة إلى خدمة "شحن وتغطية مخاطر" متميزة، مع تحقق ذلك العنصر من الإيرادات عند تقديم الخدمة[٦٣].

مما سبق نجد أن المعيار لم يحدد الطريقة المفضلة (المدخلات أو المخرجات) لقياس التقدم المنجز، ولكنه يطالب الشركات باستخدام حكم دقيق في تقييم مزايا كل طريقة وعيوبها والنظر في كل من طبيعة السلع والخدمات الموعودة وأداء الشركة. ويجب على الشركة أن تطبق طريقة واحدة لقياس التقدم لكل التزام أداء وأن تطبق تلك الطريقة بشكل متسق على التزامات الأداء المشابهة وفي الظروف المشابهة.

5-2-2 الإفصاح المحاسبي حسب متطلبات المعيار IFRS15:

يعتبر الإفصاح المحاسبي المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية، وله آثار واسعة تمتد لتشمل كل ما يتعلق بالتقرير المحاسبي، وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولذلك فقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة، وذلك لمساعدة الأطراف الخارجية على اتخاذ قرارات سليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم، وانطلاقا من ذلك نجد أن الفكر المحاسبي قد تناول عدة أنواع من الإفصاح وذلك حسب طبيعة ونوعية وكمية المعلومات والبيانات التي يشملها، ومن هذه الأنواع الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل،الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري[٦٤].

إن من الأسباب المهمة لانهيار كثير من الشركات هو نقص الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لها، وما ينتج عنه من

[63]Deloitte,2014:",IFRS 15: Part 2B – Differences vs. IAS 18 — Revenue", p:6.
[64] حسينة، بوشايب، ٢٠١٦، ص ١٣.

عدم تماثل في المعلومات بين الأطراف داخل الوحدات الاقتصادية وخارجها، الأمر الذي سبب ضغوطاً كبيرةً على الشركات للاستجابة لمصالح الأطراف المختلفة في تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح[٦٥].

ادى ذلك الى اصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 الذي تضمن مجموعة متماسكة من متطلبات الإفصاح التي تؤدي إلى قيام الشركة بتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات شاملة حول طبيعة ومقدار وتوقيت عدم اليقين في الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود الشركة مع العملاء[٦٦]. ووفر متطلبات واضحة للعرض والإفصاح أكثر تفصيلاً مما هي عليه بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي القديمة (أي معايير المحاسبة الدولية رقم 11 لعقود المقاولات والإيرادات 18 وتفسيراتها ذات الصلة) وزاد من حجم الإفصاحات المطلوبة التي يتعين على الشركات إدراجها في بياناتها المالية المرحلية والسنوية[٦٧]. حيث تضمنت العديد من المتطلبات الجديدة معلومات لم تفصح عنها الشركات مسبقاً مثل :

(الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بإثبات الإيرادات وفقاً للمعيار الجديد المطلوب وصفه، تصنيف الإيرادات، –أرصدة العقود –تكاليف الحصول على العقود أو الوفاء بها–التزامات الأداء المتبقية–الإفصاح عن الأحكام الهامة والتغييرات في الأحكام التي تؤثر على مبلغ وتوقيت الإيرادات من العقود مع العملاء) [٦٨]. في الممارسة العملية، ستتوقف طبيعة التغييرات التي تطرأ على البيانات المالية للشركة ومداها على عدد من العوامل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، طبيعة أنشطتها المدرة للدخل ومستوى المعلومات التي أفصحت عنها سابقًا[٦٩]. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 يشترط على الشركات الافصاح بشكل منفصل عن أرصدة العقود من العقود المبرمة مع العملاء، فسيكون من الضروري بالنسبة إلى الشركات التي لديها مستحقات مادية من

65 دحدوح، حسين، حمادة، رشا، ٢٠١٥. ص ١٠.
66 PWC,2016, Revenue from contracts with customers "What is your implementation effect?"p:21.
67 EFRAG, (2016)"Endorsement of amendments to (IFRS) 15, Introduction, background and conclusions"p:5.
68 PWC,2017"– A comprehensive look at the new revenuemodel"p:22.
69 EY.October 2017 Applying IFRS Presentation and disclosure requirements of IFRS 15,p:291.

العقود غير المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 فصل هذه الأرصدة لأغراض الافصاح[٧٠]. على سبيل المثال، قد يكون لدى الشركة حسابات القبض المتعلقة بعقود التأجير التي قد تحتاجها، يفصح عنها بشكل منفصل عن الحسابات المدينة المتعلقة بالعقود مع العملاء. وستحتاج الشركة إلى التأكد من أن لديها الأنظمة والسياسات والإجراءات المناسبة والضوابط الداخلية المعمول بها لجمع المعلومات المطلوبة والافصاح عنها[71].

مما سبق نجد أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 يزيد بشكل كبير في حجم الإفصاحات المطلوبة في البيانات المالية للشركات، وخاصة البيانات المالية السنوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الإفصاحات المطلوبة جديدة تماماً، وإن الشركات قد تحتاج إلى بذل جهد إضافي عند إعداد الإفصاحات المطلوبة في البداية لبياناتها المالية المرحلية والسنوية.

2-2-6 توافق المعيار IFRS 15 مع معيار المحاسبة الدولي IAS8:

من الاعتبارات المثيرة للاهتمام ومسألة للكثير من النقاش هو كيف تنتقل الشركات إلى المعيار الجديدIFRS15. لقد سمح مجلس معايير المحاسبة الدولية بالتبني المبكر للمعيار وحدد طرق الانتقال اليه بحيث يتوافق المعيار IFRS15 مع معيار المحاسبة الدولية IAS8 من حيث المعالجة، حيث تختار الشركات احدى الطريقتين التاليتين[٧٢]:

[70] Deloitte,2018" Revenue from Contracts with Customers ,A guide to IFRS 15,March 2018"p 223
[71] EY.October 2017"Applying IFRS-IFRS 15 Presentation and disclosure s". p:17.
[72] Papa, Vincent:" Watching The “Top Line”. P:4-5.

1. **التطبيق بأثر رجعي كامل:**

يتم إعادة تصوير البيانات المالية المتعلقة بجميع الفترات قبل تاريخ التطبيق المبدئي، وتعترف الشركة بالأثر التراكمي لتطبيق المعيار IFRS15 في حقوق الملكية في الأرباح المحتجزة في بداية فترة المقارنة المعروضة[٧٣].

2. **التطبيق بأثر رجعي معدل:**

حيث تقوم الشركة بتطبيق المعيارIFRS15 اعتباراً من تاريخ التطبيق المبدئي، مع عدم إعادة بيان مبالغ الفترة المقارنة، ويسجل الأثر التراكمي لتطبيق المعيار IFRS15 في البداية، وهو ما يؤثر على الإيرادات والتكاليف كتعديل للرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية في تاريخ التطبيق الأولي بموجب طريقة التأثير التراكمي، وبموجب متطلبات التغييرات المحاسبية، تفصح الشركة عن المبلغ الذي يتأثر به كل بند من بنود قائمة المركز المالي في الفترة الحالية التي تطبق فيها الشركة المعيارIFRS15 ، ويتم شرح للتغييرات الهامة بين النتائج التي أفصح عنها في إطار المعيارIFRS15 وتلك التي تخضع للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما[٧٤].

لكل شركة اختيار طريقة الانتقال المناسبة لها، لكونها تعتمد على ظروف وطبيعة عمل الشركة. ومع ذلك نرى أن طريقة الأسلوب الرجعي الكامل ستناسب الشركات التي تتوقع تغييرات كبيرة في حساب إيراداتها وترغب في تقديم اتجاه مماثل للأرباح، في حين أن طريقة التطبيق بأثر رجعي معدل مناسبة للشركات التي تتوقع تأثيراً محدوداً من المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15، لكن الاهم أن تكون الإفصاحات كاملة وشفافة، وأن يتم تقديم التفسير الكامل لكل سطر من البيانات المالية المتأثرة والتغيرات الهامة بين النتائج المبلغ عنها بموجب المعيار الدولي للتقارير الماليةIFRS15 والمعيار السابق المتبع[75].

[73]Deloitte,2018" Revenue from Contracts with Customers ,A guide to IFRS 15,March 2018"p 232-233.
[74] MNP.CA.2017"IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide".p59-60
[75].Maxime P.2016, p:18.

2-2-7 المشكلات المحاسبية المتعلقة بالإيراد التي عالجها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15:

قدم المعيار حلاً لبعض المشكلات المحاسبية المتعلقة بالإيراد أهمها:

1- البيع مع حق الرد:

غالباً ما تمنح الشركات في العديد من الصناعات (مثل البيع بالتجزئة، والمنتجات الصناعية، المنتجات الاستهلاكية، وما إلى ذلك) للعملاء حق رد البضائع المشتراة، مما قد يؤدي إلى منح الشركة العميل أحد الإجراءات التالية[٧٦]:

•استرداد كامل أو جزئي لأي مقابل مدفوع. •ائتمان ينطبق على المبالغ المستحقة. •منتج آخر في التبادل (على سبيل المثال ، "حقوق تداول المخزون").

وتتمثل المخاطرة هنا أن الشركة تقوم بالاعتراف بالإيراد ثم يقوم العميل بإلغاء البيع، مما يمثل تحدياً لمعيار الاعتراف بالإيراد. في تلك الحالة تقوم الشركة بالاعتراف بقيمة الايراد بالكامل عند النقطة المبدئية للبيع فقط إذا كان باستطاعتها تقدير العائد مستقبلي، أما في حالة عدم إمكانية تقدير العائد المستقبلي، فإنه لابد من انتهاء الحق في رد البضاعة قبل الاعتراف بالإيراد[٧٧].

إن الاعتراف بالإيراد أو تأجيله للفترات المقبلة والمتوقفة على توقعات الشركة سوف يفتح المجال للتلاعب في القوائم المالية، لذلك أكد المعيار على ضرورة قيام الشركة بتحديث قياس التزام الرد وذلك في نهاية كل فترة تقدير بالنسبة للتغييرات في التوقعات حول مبلغ الاستردادات، وأن تعترف بالتعديل المقابل كإيراد (أو تخفيض في الايراد)، وعلى الشركة عرض الأصل بشكل مستقل عن التزام الأداء، ولا تعتبر تبادلات

[76] Deloitte,2015:" IFRS 15,Your Questions Answerd "March 1, 2015.p:23.

[77] . محمد, تامر عبد المنعم.٢٠١٥، ص ٢٣٥.

العملاء لبضاعة بأخرى من نفس النوع والجودة والحالة والسعر (لون وحجم واحد) استرجاعات لأغراض تطبيق هذا المعيار، أما العقود التي يجوز بموجبها أن يقوم العميل برد البضاعة المعيبة مقابل أخرى سليمة، فيتم تقييمها طبقاً لإرشادات الضمانات التي تضمنها المعيارIFRS15 [٧٨].

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 ، عندما تتم المبيعات للعملاء مع حق العودة ، ستحتاج الشركة البائعة إلى المحاسبة عنها على النحو التالي[٧٩]:

أ) إيراد المنتجات المحولة بقيمة المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه فقط. (بمعنى أنه، لن يتم الاعتراف بالإيراد للمنتجات المتوقع إعادتها)؛

ب) التزام استرداد.

ج) تكلفة الأصل (والتعديل المقابل لتكلفة المبيعات) مقابل حقها في ذلك استرداد المنتجات من العملاء عند تسوية مسؤولية الاسترداد.

مثال[٨٠]: تدخل الشركة في 100 عقد مع العملاء. يتضمن كل عقد بيع منتج واحد مقابل 100 وحدة عملة (إجمالي 100 منتج × 100 وحدة عملة = 10000 وحدة عملة إجمالي الاعتبار) .(يتم تسلم النقد عند التحكم في تحويل المنتج). تتمثل ممارسة الأعمال المعتادة للشركة في السماح للعميل بإرجاع أي منتج غير مستخدم خلال 30 يوماً واسترداد أموالك بالكامل. تكلفة كل منتج هو 60 وحدة عملة.

تطبق الشركة متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15على المحفظة المكونة من 100 عقد لأنها تتوقع بشكل معقول، (وفقًا للفقرة 4، الآثار المترتبة على البيانات المالية) انه عند تطبيق هذه

[78]MNP,2017" IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide". February 2017.p:39.
[79] International Financial Reporting Standard®,May 2014",IFRS 15".p24-p26
[80] EY.2017,Applying IFRS"IFRS 15 "A closer look at the new revenue recognition standard (Updated October 2017).p:134.

المتطلبات لن تختلف المحفظة مادياً عن تطبيق متطلبات العقود الفردية ضمن المحفظة. لذلك سيتم التعامل معه على انه عقد واحد.

نظراً لأن العقد يسمح للعميل بإرجاع المنتجات، فإن المقابل المتسلم من العميل متغير. لتقدير المتغير بالنظر إلى حق الشركة، تقرر الشركة استخدام طريقة القيمة المتوقعة لأنها الطريقة التي تتوقعها للتنبؤ بشكل أفضل بمبلغ المقابل الذي سوف يحق لها .باستخدام طريقة القيمة المتوقعة، الشركة تقدر أنه لن يتم إرجاع 97 منتجا. عند نقل السيطرة على 100 منتج، لذلك لن تعترف الشركة بالإيرادات للمنتجات الثلاثة التي يتوقع إرجاعها وبالتالي تعترف بالآتى:

أ) إيراد بقيمة 9700 وحدة عملة (100 × 97 منتج غير متوقع إرجاع)؛

ب) التزام برد مبلغ 300 وحدة عملة (استرداد 100 وحدة عملة × 3 منتجات يتوقع اعادتهم).

ج) أ صل بقيمة 180وحدة عملة (60 × 3 منتجات تم ارجاعها،) مقابل حقها في استرداد المنتجات من العملاء عند تسوية مسؤولية الاسترداد.(تكلفة المخزون).

مما سبق نجد أن المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 لحقوق العائد، قد لا تغير الممارسة بشكل كبير عن المعايير السابقة، حيث أنه بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS11-IAS18)، تم إثبات الإيرادات في وقت البيع للمعاملة التي منحت العميل حق العودة، بشرط أن يكون البائع قادرا على تقدير العوائد المستقبلية بشكل موثوق بالإضافة إلى ذلك، كان البائع ملزماً بالاعتراف بالمسؤولية عن العوائد المتوقعة، أما بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15، ستقوم الشركة بتقدير سعر المعاملة وتطبيق القيد على سعر المعاملة المقدر، و ستأخذ في الاعتبار المنتجات المتوقع إرجاعها من أجل تحديد المبلغ الذي تتوقع الشركة الحصول عليه (باستثناء المنتجات المتوقع

إرجاعها)، وسوف تعترف الشركة بمبلغ العوائد المتوقعة كالتزام استرداد ، مما يمثل التزامها بإعادة مقابل العميل[٨١] .

لكن قد يكون التصنيف في بيان المركز المالي للمبالغ المتعلقة بحق إرجاع الأصل تغييراً عن الممارسة السابقة، فبموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السابقة(IAS11-IAS18) ، تعترف الشركة عادةً بالالتزام والمصروفات المقابلة، ولكن ربما لم تعترف بأصل عائد للمخزون الذي يمكن إرجاعه، كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15. بالإضافة إلى ذلك، يتضح من المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 أن القيمة الدفترية للمخزون المرتجع (أي المنتج المتوقع إرجاعه) يخضع لاختبار انخفاض القيمة من تلقاء نفسه، بشكل منفصل عن المخزون المتوفر. " يتم قياسه مبدئيا بالرجوع الى القيمة الدفترية السابقة المخزون ناقصا أي تكاليف متوقعة لاسترداد البضاعة شاملا النقص المحتمل في قيمة البضائع المستردة"[٨٢].

2- الضمانات:

تعمل الشركات عادة على توفير ضمانات متصلة ببيع البضاعة أو تقديم الخدمة، وتختلف طبيعة هذه الضمانات باختلاف الصناعات والعقود، فبعض الضمانات توفر للعميل تأكيدات على أن البضاعة تتفق مع المواصفات المتفق عليها، والبعض الآخر يمد العميل بخدمة، بالإضافة إلى تأكيد بأن المنتج يتفق مع المواصفات المتفق عليها. وتتمثل المشكلة هنا في الجزء من الإيرادات التي يجب أن يتم تخصيصه للضمان وتوزيعه على مدار عمره[٨٣].

وإزاء ذلك فقد تضمن المعيار IFRS15 إرشادات تتعلق بالمحاسبة، هذه الضمانات تتمثل بمايلي:

---

[81]EY.2017,Applying IFRS"IFRS 15 "A closer look at the new revenue recognition standard (Updated October 2017)p:134.

[82] BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018 – IFRS 15 ", P80 .

[83] BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018 – IFRS 15 ",P83.

• الضمانات التي تعد العميل بأن المنتج الذي تسلم كما هو محدد في العقد تسمى "الضمانات من نوع الضمان". هذا النوع من الضمان لا يوفر سلعة أو خدمة إضافية للعميل (أي أنها ليست التزامات أداء منفصلة) وفق المعيار IFRS15، على سبيل المثال، غالباً ما تقدم شركات المقاولات ضمانات مختلفة ضد عيوب البناء وفشل بعض أنظمة التشغيل لفترة من الزمن، تستوفى التكلفة التقديرية للوفاء بهذه الضمانات وفقاً للمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي الدولي رقم 37[٨٤].

• الضمانات التي تقدم خدمة للعميل بالإضافة إلى ضمان أن المنتج المسلم كما هو محدد في العقد تسمى "الضمانات من نوع الخدمة". إذا كان العميل لديه خيار شراء الضمان بشكل منفصل أو إذا كان الضمان يوفر خدمة للعميل تتجاوز إصلاح العيوب الموجودة في وقت البيع، تقدم الشركة ضماناً من نوع الخدمة، وفق هذا المعيار فإن هذا النوع من الضمان يمثل خدمة متميزة وهو التزام أداء منفصل، لذلك ستقوم الشركة بتخصيص جزء من سعر المعاملة للضمان بناءً على سعر البيع المقدر المستقل للضمان، وستعترف الشركة بالإيرادات المخصصة للضمان خلال فترة تقديم خدمة الضمان[85].

ولتقدير ما إذا كان الضمان يوفر للعميل خدمة بالإضافة إلى تأكيد بأن المنتج يتفق مع المواصفات المتفق عليها، فقد تضمن المعيار IFRS15 ضرورة أن تأخذ الشركة في اعتبارها عدة عوامل أهمها[٨٦]:

- تقرير الضمان بموجب القانون، وفي هذه الحالة لا يعتبر الضمان التزام أداء نظراً لأن الضمان يكون لحماية العملاء من مخاطر شراء منتجات معيبة.
- وطول فترة تغطية الضمان، فكلما كبرت هذه الفترة كلما كان الاحتمال الأكثر هو أن الضمان يمثل التزام أداء،

[84]EY(2015)" Applying IFRS in Engineering and Construction The new revenue recognition standard" July 2015,p35-38.
85 E y,2019 : Applying IFRS A closer look at IFRS 15, (Updated September 2019)P 362-367.
[86]MNP,2017" IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide". February 2017.p:40-41.

- بالإضافة الى طبيعة المهام التي تتعهد الشركة بتقديمها، فإذا كان من الضروري أن تؤدي الشركة مهاماً معينة لتوفير تأكد أن المنتج يتفق مع المواصفات المتفق عليها (مثلاً خدمة شحن المنتج المرتد المعيب)، فعندئذ فإن هذه المهام لا يحتمل أن تنشئ التزام أداء.

وإذا تطلب القانون أن تقوم الشركة بدفع مقابل إذا تسببت منتجاتها في ضرر أو تلف، فإن ذلك لا ينشأ التزاماً للأداء، فمثلاً الصانع الذي يبيع منتجاته في ظل تشريع يقضي بالتزام الصانع بأي ضرر نتيجة استخدام العميل للمنتج في الغرض المستهدف منه[٨٧]. وبالمثل في حالة تعهد الشركة بدفع تعويض للعميل عن الالتزامات والأضرار الناتجة من مطالبات براءة الاختراع والاسم التجاري والعلامة التجارية وغيرها، فإن الشركة تقوم بالمحاسبة عن هذه الالتزامات وفقاً للمعيار IAS37 " "المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة"[٨٨].

3-تحديد ما إذا كانت الشركة تعمل كأصيل أو كوكيل:

تعتبر معاملات الوكالة شائعة جداً في أعمال اليوم، وأحياناً ليس من السهل تحديد علاقة الوكالة، ففي علاقة الوكالة، يقوم الوكيل فقط بتحصيل المبالغ نيابة عن الأصيل وبالتالي لا يمكنه الاعتراف بالإيرادات و المشكلة في معاملات الوكالة في تحديد ما إذا كانت الشركة تعمل على أنها أصيل أو وكيل، فجاء المعيار IFRS15 الذي قدم حل لهذه المشكلة اذ اعتبر ان الشركة تعمل كأصيل إذا كانت تسيطر على البضاعة أو الخدمة قبل أن تقوم بتحويلها إلى العميل، ومع ذلك فليس من الضروري أن تعمل الشركة كأصيل إذا حصلت على السند القانوني لملكية المنتج وقتياً قبيل تحويله الى العميل[٨٩].

[87] BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018 – IFRS 15 ",P85.
[88] International Financial Reporting Standard®,May 2014,"IFRS 15", p33.
[89]MNP,2017" IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide". February 2017 .p:42.

الشركة التي تعمل بصفتها أصيلاً في عقد يمكنها الوفاء بالتزام الأداء بنفسها أو بتكليف طرف آخر، فمثلاً يمكن لمقاول الباطن الوفاء ببعض أو كل التزام نيابة عنه، وعندما تقوم الشركة التي تعمل أصيلاً بالوفاء بالتزام الأداء فإنها تعترف بالإيراد بالمبلغ الإجمالي للمقابل الذي تتوقع أن تحصل عليه مقابل تبادل تلك البضائع أو المحولة[٩٠].

ومن ناحية أخرى، اعتبر المعيار IFRS15 أن الشركة تعمل على أنها وكيل إذا كان التزام أدائها منظماً لتوريد البضائع والخدمات بمعرفة طرف آخر، فعندما تقوم الشركة التي تعمل وكيلاً، بالوفاء بالتزام الأداء فإنها تعترف بالإيراد بمبلغ الأتعاب أو العمولة التي تتوقع أن تحصل عليها مقابل تصرفها في البضاعة أو الخدمة المحولة من الأصيل[٩١]. تتمثل أتعاب أو عمولة الشركة في صافي المبلغ المقابل الذي تحتجزه الشركة بعد سداد الطرف الآخر للمقابل المستلم في عملية تبادل البضائع أو الخدمات المقدمة من هذا الطرف. وقد تضمن المعيار IFRS15 بعض السمات والمؤشرات التي تشير إلى أن الشركة تعمل على أنها وكيل، وبالتالي لا تسيطر على البضاعة أو الخدمة قبل توريدها الى العميل أهمها مايلي[٩٢]:

١- أن يكون الطرف الآخر هو المسؤول بداية عن الوفاء بالعقد.

٢- الا تتحمل الشركة مخاطر المخزون قبل طلب العميل أو بعده أو خلال الشحن أو عند الإرجاع.

٣- ألا يكون للشركة حرية التصرف في تحديد أسعار الطرف الآخر للبضائع أو الخدمات وبالتالي إن المنفعة التي قد تحصل عليها الشركة من تلك البضائع أو الخدمات تكون محدودة.

٤- أن يكون مقابل الذي ستتسلمه الشركة على شكل عمولة.

٥- الا تتحمل الشركة مخاطر الائتمان عن المبلغ الواجب تحصيله من العميل مقابل تبادل بضائع أو خدمات الطرف الآخر.

---

[90] International Financial Reporting Standard®,May 2014,"IFRS 15",p34-35

[91] BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018 – IFRS 15", p86.

[92] MNP,2017" IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide". February 2017.p:44.

عندما تقوم الشركة بتسليم المنتج إلى طرف آخر (مثلاً موزع) لبيعها في النهاية إلى العميل، فإن الشركة تقوم بتقييم ما إذا كان الطرف الآخر قد حصل على السيطرة على المنتج عند أي نقطة زمنية، فالمنتج الذي سلم للطرف الآخر يكون على سبيل الأمانة لأن هذا الطرف لم يحصل على السيطرة على هذا المنتج. وتبعاً لذلك فإن الشركة لا تعترف بالإيراد عند تسليم المنتج لطرف آخر إذا كان هذا المنتج محتفظاً به كأمانة[٩٣].

بعد أن تحدد الشركة ما إذا كانت هي اصيل أم وكيل ومبلغ إجمالي أو صافي الإيرادات التي سيتم الاعتراف بها. تعترف الشركة بالإيراد عندما تفي بالتزام الأداء الخاص بها، ويكون ذلك عن طريق نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة المحددة التي ينطوي عليها التزام الأداء، إما في نقطة زمنية أو بمرور الوقت أي أن الأصل يعترف بالإيرادات عندما(أو كما) تنقل السلعة أو الخدمة المحددة إلى العميل. سيعترف الوكيل بالإيرادات عندما يكتمل التزام الأداء بالترتيب للسلعة أو الخدمة المحددة[٩٤].

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 إرشادات تطبيقية لتحديد ما إذا كانت الشركة هي شركة رئيسية(أصيل) أو وكيل في ترتيب مشابه لمعايير التقارير المالية الدولية القديمة، ومع ذلك، فإن الاختلاف الرئيسي هو أن المعيار يركز على التحكم في السلع أو الخدمات المحددة كمبدأ شامل يجب على الشركات مراعاته عند تحديد ما إذا كانت تعمل كأصيل أو وكيل، وهذا يعني أن الشركة أولاً تقييم ما إذا كانت تتحكم في السلعة أو الخدمة المحددة قبل مراجعة المؤشرات الرئيسية للمعيار،" المؤشرات هنا بمثابة دعم لتحديد سيطرة الشركة وليست بديلاً لها"، قد يؤدي ذلك إلى توصل الشركات إلى استنتاجات مختلفة عما كانت عليه في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القديمة، "هذا تغيير عن معيار المحاسبة الدولي رقم 18، والذي بموجبه قامت الشركة بتقييم المؤشرات من أجل تحديد الأصيل مقابل الوكيل". بالإضافة إلى

[93] MNP,2017" IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide". February 2017.p:42.
[94] E.Y(2017) Applying IFRS"IFRS 15 "A closer look at the new revenue recognition standard (Updated October 2017)p97.

ذلك، لم يتعرض المعيار الجديد لبعض المؤشرات من معيار المحاسبة الدولي 18 (على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتعرض لمخاطر الائتمان وشكل المقابل كعمولة) تماشياً مع الممارسة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القديمة، ستحتاج الشركات إلى تقييم ما إذا كان العرض الإجمالي أو الصافي مناسباً[٩٥].

4-تكاليف العقد:

تشمل تكاليف العقد وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS15 كلاً من: التكاليف الإضافية للحصول على العقد وتكاليف تنفيذ العقد. يجب على الشركة الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على التعاقد مع العميل على أنها أصل إذا كانت الشركة تتوقع استرداد هذه التكاليف، أما فيما يتعلق بتكاليف تنفيذ العقد، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 أن تتم رسملة التكاليف المرتبطة مباشرة إلى العقد[٩٦].

التكاليف الإضافية المتكبدة للحصول على عقد: هي تلك التي لم يكن من الممكن تكبدها لو لم يتم الحصول على العقد الفردي، ويمكن الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد على أنها مصروف فوري بدلاً من رسملتها إذا كانت الفترة التي سيتم خلالها إنفاقها (أو إطفاءها) هي سنة واحدة أو أقل[٩٧].

جميع التكاليف الجارية الأخرى لتشغيل الأعمال، بما في ذلك التكاليف التي يتم تكبدها بغرض الحصول على عقد مع العميل سيتم دفعها على أنها مصروفات، ما لم تقع ضمن نطاق معيار محاسبي آخر (مثل المعيار المحاسبي الدولي 16الممتلكات والآلات والمعدات) والمطلوب المحاسبة عنها كأصل، بموجب التوجيهات الحالية، تقوم بعض الشركات بحساب التكاليف الإضافية للحصول على عقد وفقاً لمعيار

[95] E.Y (2017), Applying IFRS"IFRS "A closer look at the new revenue recognition standard (Updated October 2017)p96.
[96]EFRAG, (2016)"Endorsement of amendments to (IFRS) 15, Introduction, background and conclusions"p:5.
[97] Cpa.2015" IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers".p:34.

المحاسبة الدولي 38الأصول غير الملموسة، بالنسبة لتلك الشركات، سيُحدث المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 تغييراً في النهج لأن هذه التكاليف أصبحت الآن صريحة في نطاقه ، حيث سيتم تخفيض نطاق التكاليف القابلة للرسملة وفق هذا المعيار "، ففي الحياة العملية قد تقتصر التكاليف المؤهلة للرسملة على المثال الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS15 الخاص بعمولة المبيعات، مع أي تكاليف أخرى تم تكبدها بغض النظر عما إذا كان العقد قد تم دفعه على أنها مصروفات عند تكبدها[98].

- **تكاليف تنفيذ العقد:** على النقيض من التكاليف الإضافية للحصول على عقد والتي تقع بالكامل في نطاقه، فإن متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS15 تنطبق فقط على تكاليف تنفيذ العقد الذي لا تقع ضمن نطاق معيار آخر (على سبيل المثال، IAS2المخزون، المعيار المحاسبي الدولي 16 الممتلكات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الأصول غير الملموسة)، على سبيل المثال، المواد المباشرة وتكاليف العمالة المباشرة ستكون بشكل عام المعترف به كأصل (العمل قيد التنفيذ) ويتم قياسه وفقاً لما هو معمول به معيار المخزون IAS2. وبالمثل، الآلات أو الأصول الملموسة يتم الحصول عليها للاستخدام في الوفاء بعقد العميل وفقاً لـIAS16 ، والآلات أو الأصول غير الملموسة IAS38. ولكن إذا كانت أي من التكاليف التي تتكبدها الشركة لا تقع ضمن نطاق معيار دولي أخر، يمكن الاعتراف بها على أنها أصل فقط إذا[99]:

(أ) تتعلق التكاليف مباشرة بعقد محدد مع العميل. (ب) تولد منافع مستقبلية ، و (ج) يتوقع استرداد التكاليف.

[98] BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018 ",p:75.
[99] Melville,Alan: International_financial_reporting_2017.p:213.

يتم الاعتراف أيضاً بالتكاليف المتكبدة في أثناء عملية تقديم الخدمات التي كان من الممكن تكبدها بغض النظر عما إذا كان قد تم ربح العقد أو خسارته (على سبيل المثال تكاليف العامة والادارية) كمصاريف عند تكبدها، ما لم تكن قابلة للتحميل مباشرة إلى العميل، بغض النظر عما إذا كان قد تم الحصول على العقد أم لا[١٠٠].

يقدم المعيار أمثلة على التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد على النحو التالي[١٠١]:

(أ) العمل المباشر (رواتب وأجور الموظفين) (ب) المواد المباشرة (اللوازم المستخدمة في تقديم الخدمات الموعودة للعميل)؛(ج) تخصيص التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد أو بأنشطة العقد (على سبيل المثال، تكاليف إدارة العقد والإشراف عليه، والتأمين واستهلاك الأدوات والمعدات وأصول حق الاستخدام تستخدم في تنفيذ العقد)؛ (د) التكاليف التي يتحملها العميل بشكل صريح بموجب العقد ؛ و(هـ) التكاليف الأخرى التي يتم تكبدها فقط لأن الكيان أبرم العقد (على سبيل المثال ، المدفوعات للمقاولين من الباطن).

5-ترتيبات إعادة الشراء:

تنشأ اتفاقية إعادة الشراء عندما يبيع البائع أصلًا لعميل ويكون مطلوباً أو لديه خيار لإعادة الشراء الأصل، يمكن أن يكون الأصل نفسه هو نفسه الذي تم بيعه إلى العميل في الأصل، وهو نفس الأصل إلى حد كبير، أو أصٍل آخر (أكبر) يتضمن مكون الأصل الذي تم بيعه في الأصل، عادة تأتي الترتيبات في الأشكال الثلاثة التالية[١٠٢]:

١- يلتزم البائع بإعادة الشراء، ويلتزم العميل بإعادة بيع الأصل (عقد آجل)؛

[100]Kpmg,2014"First-Impressions-Impacts-on-the-construction-industry-of-the-new-revenuestandard"p:6.
[101]Deloitte,march,2018" Aguide to IFRS 15",P 208.
[102]BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018", p110

٢- لدى البائع خيار شراء، مما يمنحه حقاً وليس التزاما بإعادة شراء الأصل؛ و

٣- لدى العميل خيار بيع، مما يمنحه الحق ولكن ليس التزاما بإعادة بيع الأصل.

وتتمثل المشكلة هنا في كيفية قيام الشركة بالمحاسبة عن هذه العقود. إزاء ذلك فقد نص المعيار IFRS15 بمعالجتها على الشكل التالي:

a) العقد المستقبلي وخيار الشراء:

في الخيارين الاول والثاني نجد أنه إذا تضمن العقد التزام الشركة بإعادة شراء الأصل في المستقبل، أو حق الشركة في إعادة شراء الأصل بسعر محدد خلال فترة محددة. فإن العميل لا يحصل على السيطرة على الأصل نظراً لأن التزام العميل يكون محدوداً في قدرته على توجيه استخدام جميع المنافع المتبقية من الأصل والحصول عليها بشكل جوهري، مما يعني أنه لا يتحكم في الأصل، لذلك لا يعترف البائع بأي إيراد من البيع وبدلاً من ذلك، بناءً على الشروط التعاقدية، يتم المحاسبة عن العقد على أنه إما عقد إيجار أو ترتيب تمويل، لتحديد أي من هاتين الطريقتين، يقارن سعر إعادة الشراء للأصل مع سعر البيع الأصلي، مع الأخذ في الاعتبار حساب آثار القيمة الزمنية للنقود[١٠٣].

1- إذا كان سعر إعادة الشراء أقل من سعر البيع الأصلي للأصل، يتم احتساب العقد على أنه عقد إيجار وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16عقود الإيجار، ما لم يكن العقد هو جزء من صفقة بيع وإعادة تأجير، إذا كانت جزءا من معاملة بيع وإعادة تأجير، فيجب على البائع المتابعة للاعتراف بالأصل وأيضا الاعتراف بالتزام مالي (يتم المحاسبة عنه وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية لأي مقابل تم تسلمه من العميل) [١٠٤].

[103]BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018",P110.
[104]BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018",P110.

2- إذا كان سعر إعادة الشراء أكبر من سعر البيع الأصلي للأصل أو يساويه ، يحتسب العقد على أنه ترتيب تمويل، وبالتالي، يعترف البائع بالتزام مالي لأي مقابل يتم تسلمه من العميل الذي يتعين ويستمر في التعرف على الأصل، و الفرق بين مبلغ المقابل المتسلم من العميل ومبلغ المقابل الذي دفعه للعميل عند إعادة الشراء هو الفائدة وأيضاً كتكاليف التشغيل كالتأمين مثلا [١٠٥].

من الضروري أن تأخذ الشركة في اعتبارها القيمة الزمنية للنقود عند مقارنة سعر إعادة الشراء بسعر البيع الأصلي، وفي حالة انقضاء الخيار دون استعماله فإن الشركة يجب عليها أن تلغي اعترافها بالالتزام وتقوم بالاعتراف بالايراد[١٠٦].

b) خيار البيع:

في الحالة الثالثة (أي خيار طرح العميل)، تعتمد المحاسبة أيضا على العلاقة بين سعر إعادة شراء الأصل وسعر البيع الأصلي للأصل.إذا كان سعر إعادة الشراء للأصل أقل من سعر البيع الأصلي للأصل، فإن الشركة تأخذ في اعتبارها عند بدء تنفيذ العقد ما إذا كان للعميل حافز اقتصادي هام لممارسة هذا الحق، حيث إن ممارسة العميل لهذا الحق يترتب عليه أن يدفع المقابل للشركة عن الحق في استخدام لأصل لفترة زمنية، وبالتالي إذا كان للعميل حافزٌ اقتصاديٌ هامٌ لممارسة هذا الحق، فإن الشركة تقوم بالمحاسبة عن هذا الاتفاق كإيجار وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16عقود الإيجار، ولتحديد ما إذا كان للعميل حافزٌ اقتصاديٌ هامٌ لممارسة هذا الحق، فإن الشركة يجب أن تأخذ في اعتبارها عدة عوامل منها العلاقة بين سعر إعادة الشراء والقيمة السوقية المتوقعة للأصل في تاريخ إعادة الشراء، ومقدار الوقت اللازم حتى ينقضي العقد[١٠٧]. فمثلاً إذا كان سعر إعادة الشراء من المتوقع أن يكون متجاوزاً بشكل جوهري للقيمة السوقية للأصل، فإن ذلك يشير إلى أن العميل له حافز اقتصادي هام

[105] محمد, تامر عبد المنعم.٢٠١٥، ص ٢٤٠.

[106] International Financial Reporting Standard®,May; 2014"IFRS15" ,p64-p69.

[107] BDO,(2018)" IFRS In Practice 2018 ", p110.

لممارسة خيار إعادة شراء الأصل[١٠٨]. أما إذا لم يكن للعميل حافز اقتصادي هام لممارسة حقه عند سعر أقل من سعر البيع الأصلي للأصل، فإن الشركة تقوم بالمحاسبة عن هذا الاتفاق كما لو كان بيع المنتج مع حق الرد، أما إذا كان سعر إعادة شراء الأصل مساوياً أو أكبر من سعر البيع الأصلي، وأكثر من القيمة السوقية المتوقعة للأصل، فإن العقد يكون عقداً تمويلياً وبالتالي تتم محاسبة عنه على هذا الأساس وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية، وإذا كان سعر إعادة شراء الأصل مساوياً أو أكبر من سعر البيع الأصلي ويقل عن القيمة السوقية المتوقعة للأصل أو يساويها ، وأن العميل ليس لديه حافز اقتصادي هام لممارسة حقه، عندئذ يقوم العميل بالمحاسبة عن الاتفاقية كما لو كان بيع المنتج مع حق الرد. وعند مقارنة سعر إعادة الشراء مع سعر البيع، يجب أن تأخذ الشركة في اعتبارها القيمة الزمنية للنقود[١٠٩].

[108] International Financial Reporting Standard®,May 2014, "IFRS15" ,p70-p76.

[109] " محمد, تامر عبد المنعم.٢٠١٥، ص ٢٤١.

ملخص الفصل:

تم في هذا الفصل تقديم نظرة عامة على نشأة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و مسوغات اصدار معيار التقرير والإبلاغ المالي (IFRS15)، وبيان كيفية تحديد الاعتراف بالإيراد في هذا المعيار من خلال تطبيق الخطوات الخمس، والمعالجة المحاسبية لبعض المشكلات المتعلقة بالإيرادات التي لم يتطرق لها كل من المعيارين السابقين مثل (البيع مع حق الرد، الضمانات). ووجدنا أن المعيار تضمن دليلاً عن الاعتبارات المتوفرة والقيمة الزمنية للنقود، وأخذ بعين الاعتبار العقود الشفهية خاصة إذا نشأت عنها بعض الحقوق القانونية الخاصة بطرفي التعاقد، وركز على ضرورة التأكد التام من تحقق الإيراد للاعتراف به في القوائم المالية بما لا يتعارض مع الإطار المفاهيمي للقوائم المالية، وألزم المنشآت بتوفير قواعد الإفصاح والقوائم المالية لتحقيق العرض الصادق في القوائم المالية، وبذلك الغى خصوصية الاعتراف بالإيرادات في بعض القطاعات كقطاع المقاولات وقطاع الخدمات.

الفصل الثالث: مقاييس تقييم الشركات وأهمية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في قياس قيمة الشركات

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول قيمة الشركة

3-1-1 مفهوم قيمة الشركة

3-1-2 الهدف من تقييم الشركة

3-1-3 تطور مفاهيم وعملية قياس قيمة الشركات

المبحث الثاني: أنواع مقاييس تقييم الشركات واهمية تطبيق المعايير الدولية في قياس قيمة الشركات

3-2-1 مقاييس تقييم الشركات المبنية على الربحية

3-2-2 مقاييس تقييم الشركات المبنية على القيمة

3-2-3 أفضلية مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على المقاييس المالية الأخرى في قياس قيمة للشركات

3-2-4 أهمية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في قياس قيمة الشركات.

تمهيد:

إن تحقيق أرباح حقيقية في المجال الاقتصادي هو طموح أي شركة هادفة للربح، إلا أن هذا الربح ليس مؤشرا واقعيا لحالة الشركة في محيطها مقارنة بمثيلاتها من الشركات الأخرى. إذ يجب أن تكون قادرة على إنشاء قيمة تبين من خلالها إذا كانت تسير نحو تحقيقها لكافة توقعاتها، أو أنها تحقق فقط أرباحاً مادية لا تعكس وضعها اقتصادياً.

يعد فهم تحليل وخلق القيمة للشركة وتحسينها أمراً ضرورياً لكل مدير مالي، ومطلوب لفهم الأداء المالي للشركة، حيث يتم تحديد القيمة في مواقف مختلفة قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، مما يؤدي إلى حدوث هزات خطيرة للمساهمين وكذلك إلى سمعة الشركة. لذلك، من المهم معرفة ما إذا كانت المعايير الجديدة IFRS15 داعمة في خلق قيمة للمساهمين أم لا، ولتسهيل عملية تقدير هذه القيمة فأغلب الشركات تعتمد على مجموعة من المؤشرات المالية الحديثة الى جانب التحليل المالي، سيتم دراستها في هذا الفصل كمايلي:

3-1 المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول قيمة الشركة:

اعتبر موضوع قيمة الشركة من أكثر المواضيع جدلا بين مختلف المفكرين والمدارس في الفكر الاقتصادي وكان محل اهتمام كبير، الأمر الذي جعله يحوز على حجم كبير من الدراسة ضمن النظرية الاقتصادية والنظرية المالية على حد سواء، وقد جاءت الدراسات لتبحث في مجالات قياس قيمة الشركة في ظل إجراءات التفاوض الناتجة أساساً عن عمليات الخصخصة، التصفية، الاندماج أو أي عملية تستدعي وجود طرفي تفاوض بشأن الشركة[110].

[110] خيري، عبد الكريم(٢٠٢١) ص:٣٠٤.

إن جميع النظريات المالية وضحت أن نجاح الشركة في تعظيم قيمتها السوقية يعتمد على مدى فعالية الدمج بين مصلحة الاطراف ذات العلاقة بالشركة وبين إدارتها، من خلال تصميم برنامج تحفيزي يركز على تحسين انتاجية الموارد المتاحة في ظل ظروف عدم التاكد، وبناء شبكة اتصال مع الشركات المختلفة والمجتمع، وفي الوقت الحاضر يقع ضغط كبير على المدراء التنفيذيين في شركات الأعمال لجميع القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة وتحقيق نمو في ثروة الملاك، وهذه المهمة أمر لا مفر منه ويجب تحقيقه من خلال الاستثمار في مشاريع تعمل على تحقيق تدفقات نقدية تفوق تكلفة رأس مال الشركة[١١١].

وفيمايلي سيتم تقديم وصف موجز حول مفهوم قيمة الشركة والهدف من تقييم الشركات، بالإضافة إلى تطور مفاهيم قياس قيمة الشركات.

3-1-1 مفهوم قيمة الشركة:

اختلفت العديد من النظريات في تحديد مفهوم دقيق للقيمة، فقد تتحدد القيمة بالعرض او الطلب أو المنفعة أو تكلفة الإنتاج أو العمل، فالقيمة عبارة عن رأي وليس حدث، فالسعر هو الحدث والمقصود هنا هو سعر الدفع الذي على أساسه تتم عمليه المبادلة، والقيمة ممكن أن تكون موجودة من دون تبادل فهي ترتكز على التقدير النظري المعتمد على مفهوم المنفعة والذي قام المستثمر أو المقيم بالمقارنة مع مختلف السلع المتاحة، وتتحول القيمة إلى سعر متحقق بوجود مطابقة بين العرض والطلب الحقيقيين[١١٢].

111 خيري، عبد الكريم(٢٠٢١) ص:٣٠٤.
112 بن سنة، ناصر، (٢٠٢١) ص : ٣٧٥.

و يتمثل مفهوم قيمة الشركة، في ذلك المبلغ النقدي العادل الذي خلص إليه خبير متخصص، وحظي بالقبول العام لدى مختلف الأطراف المعنية، الامر الذي يعكس القيمة العادلة لكافة موارد وامكانية الشركة في تنظيمها القائم، وذلك في ظل مفهوم استمرارية النشاط[113].

حيث عرفت لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) قيمة الشركة على أنها"مبلغ تقديري، يمكّن من مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترٍ وبائع راغبين في تنفيذ عقد الصفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما المعلومات الكافية، ولهما مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة" .

أيضاَ يرى المستثمرون، أن قيمة الشركات يمكن أن تحسب على أساس رأس مال الشركة، مقيماً على أساس صافي المتحصلات المستقبلية المخصومة؛ ليكون ملائماً لمتطلبات المستثمرين والمالكين ولتسهيل قرار الاستثمار[١١٤].

3-1-2 الهدف من قياس قيمة الشركة:

يكتسب موضوع تقييم الشركات أهمية كبيرة بالنسبة لأي شركة، خاصة في الفترة الحالية التي أعقبت انهيار الكثير من الشركات الامريكية والاوروبية، والتي كان من بين أسباب انهيارها، التناقض والاختلاف بين البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه الشركات وبين أدائها الحقيقي.

حيث يتم تقييم أداء الشركة وقياس قيمتها، عن طريق مجموعة من الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى نجاح الشركة في إدارة مواردها المادية والبشرية والمالية في مجمل أنشطتها المختلفة خلال فترة زمنية محددة، بكفاءة وفعالية ووفقاً للأهداف والمعايير المحددة مسبقاً، وأيضاً تحديد نقاط القوة والضعف والانحرافات وأسبابها والمسؤولين عنها وهي تقوم بدور مهم في إدارة الشركة، من خلال تزويد الأفراد

---

[113] لكحل,حلوي(٢٠١٨) ص ٣٣.

[114] الموسوي,علاء,(٢٠١٧), ص ٩٢ .

والجهات المختلفة، سواء كانوا يعملون بهذه الشركات أو من خارجها (المساهمون والمستثمرون والعملاء والموردون والمحللون الماليون) بمعلومات مالية حول أداء الشركة، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً[١١٥] .

3-1-3 تطور مفاهيم وعملية قياس قيمة الشركة:

احتلت عملية قياس قيمة الشركات مساحة واسعة من الاهتمام لفترة طويله من العقود، هذا لكونها محوراً رئيسياً يتناول كيفية تقدير نجاح الشركات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية أو إخفاقها، حيث تهدف الشركة الاقتصادية مهما كان نوعها إلى تعظيم قيمتها لفائدة المساهمين أو لجميع الاطراف المهتمة بها، لأن استمرارية الشركة مرهون بقدرتها على تحقيق تراكم الثروة الذي يقاس بمدى خلق القيمة وتعظيمها، لذا يتوجب على المديرين توجيه مختلف القرارات نحو هذا الهدف[١١٦].

فمع بداية القرن العشرين، تحول اهتمام الشركات من استراتيجية التركيز على حجم الإنتاج المتاح وكميته، إلى استراتيجية التركيز على الحجم والكمية التي يمكن بيعها، فالاقتصاديون يرون أن تعظيم الربحية هو الهدف لتقييم الأداء التشغيلي للشركة، لأن تعظيم الربحية يعبر في رأيهم عن مدى الكفاءة الاقتصادية للشركة. بينما الماليون لم يقبلوا بفكرة تعظيم الربح التي تحدث عنها الاقتصاديون على أنهاهدف لقياس قيمة الشركة، فهم يرون أنه هدف قصير الأجل، لأنه يتجاهل عدة عناصر هامة مثل توقيت العائد، التدفقات النقدية والمخاطرة، لذلك لابد من الاعتماد على هدف آخر يستوعب جميع العوامل السابقة، وقد تقدموا بفكرة تعظيم القيمة الحالية للشركة لقياس أدائها، على أنها بديل لتعظيم الربحية.[١١٧]

---

[115] مرتجى, عمر, ٢٠١٨، ص ٥٦.

[116] برهوم ,فضل, ٢٠١٦ ص ٢٠.

[117] لكحل,حلوي 2018، ص ٣٥.

وفي السنوات الاخيرة، تحولت الاهداف الرئيسية للشركات إلى خلق وتحسين القيمة وتحقيق عوائد مرضية من خلال زيادة الربحية وزيادة ثروة المساهمين، لذلك أصبح قياس قيمة الشركات وتقييم وأداءها من الاهتمامات الهامة للغاية، حيث يتخذ المستثمرون عادة قراراتهم الاستثمارية بناء على اختيار أفضل البدائل والتي تعتمد بشكل اساسي على حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن عمليات الشركة[١١٨].

وبشكل عام فإن القرارات المالية لابد أن يتم اتخاذها في ضوء تحقيق هدف تسعى إدارة الشركة إلى تحقيقه باستمرار، كأن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية وجدوى المشاريع المستقبلية عن طريق تطوير وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على المدى الطويل من أجل تعظيم قيمتها، وبالتالي تعظيم ثروة المالكين. ولا شك بأن تطبيق هذا الهدف يكون من خلال تعظيم أسعار أسهم الشركة في السوق، لأنه وفي أي لحظة زمنية فإن هذه الأسعار تعكس قيمة الشركة[١١٩].

118 الصبوع، سليمان(٢٠١٧)، ص :٦٣

119 لكحل,حلوي,2018، ص ٣٥.

المبحث الثاني: أنواع مقاييس تقييم الشركات وأهمية تطبيق المعايير الدولية في قياس قيمة الشركات

تقوم مقاييس حساب قيمة الشركات، بدور حيوي في كل شركة، لأنها غالباً ما يتم اعتبارها مؤشرات تطلعية لاتخاذ أي قرار، واختيار المقياس المناسب هو أحد التحديات الأكثر أهمية التي تواجهها الشركات. لهذا سنتطرق في هذا المبحث لانواع المقاييس المستخدمة في قياس الشركات (المقاييس القائمة على الربحية– المقاييس القائمة على القيمة)، بالإضافة لبيان اهمية تأثير تطبيق معايير الابلاغ المالي في تحسين قيمة الشركات.

3-2 أنواع مقاييس قيمة الشركة:

للوصول إلى تقييم الأداء المالي لأي شركة يجب أولاً القيام بالتحليل المالي، يُعرف التحليل المالي على أنه: "مجموعة من الطرق والآليات التي تسمح بإبداء الرأي حول مختلف جوانب الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة من اجل اتخاذ القرارات الاستثمارية"[١٢٠].

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المؤشرات: كنسب السيولة، ونسب الرفع المالي، نسب النشاط، ونسب الربحية، حيث تقوم هذه المؤشرات بتقييم الأداء المالي للشركة خلال فترات متعددة ومقارنة أداءها بالشركات الاخرى، تعتبر مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم مجمل أداء الشركة، وذلك بقياس العائد النهائي للأموال المستثمرة، ويمكن تقسيمها الى: العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم الواحد.[١٢١]

120 محمد مغنم،(٢٠٢١) ، ص : ١٨٦

121 محمد مغنم،(٢٠٢١) ، ص : ١٨٦

إلا أن التوجه نحو اقتصاد السوق وهيمنة الاسواق المالية في تمويل الاقتصاد بدل البنوك، أدى لتفضيل مردودية رؤوس الأموال وتجميع الثروة للمالكين على حساب الملاءة المالية، مع العمل على تطوير مؤشرات لقياسها: كالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة والدخل المتبقي والقيمة النقدية المضافة[١٢٢].

وفيمايلي ملخص عن أهم المؤشرات التقليدية القائمة على الربحية، بدءا من مقياس ربحية السهم مروراً بالعائد على الاصول وانتهاء بالعائد على حقوق الملكية، أما بالنسبة للمقاييس القائمة على القيمة فسيتم عرض موجز عن مقياس الدخل المتبقي والقيمة السوقية المضافة والقيمة النقدية المضافة انتهاءاً بالقيمة الاقتصادية المضافة.

3-2-1 المقاييس المبنية على الربحية:

تعد هذه المقاييس من أهم المؤشرات الماليّة، التي يعتمد عليها المحللون ومستخدمو القوائم الماليّة في حساب قيمة الشركة. حيث تسعى الشركات الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدل ممكن، في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية تلك المؤشرات في حساب القيمة، ومن اهم هذه المقاييس:

a. ربحية السهم العادي:

ويطلق عليه نسبة العائد الصافي لكل سهم، وهو عبارة عن نصيب السهم الواحد من الأرباح التي حققتها الشركة خلال فترة مالية معينة وذلك قبل القيام بتوزيعه. ويتم قياس ربحية السهم بالمعادلة التالية[١٢٣]:

ربحية السهم (EPS) = (صافي الربح بعد الضريبة–عوائد الأسهم الممتازة) / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

[122] محمد مغنم،(٢٠٢١) ، ص : ١٨٦.

[123] نيفين، حال(٢٠١٤) ص:٣٩.

عند حساب ربحية السهم، يكون أكثر دقة استخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال فترة التقرير، لأن عدد الأسهم يمكن أن يتغير بمرور الوقت[١٢٤]. فبالرغم من أن مقياس ربحية السهم يمثل أداة قياس قيِّمة قوية للغاية بين محللي الاستثمار، إلا انه هناك العديد من نقاط الضعف وخصائص أخرى التي تجعل من قياس القيمة غير مناسبة وغير موثوق بها، فالشركات التي لا تدفع جميع أرباحها كأرباح وأبقت جزءاً منها، من المتوقع أن تحقق ربحية عالية من عام إلى آخر.(الجزء المعاد استثماره من الأرباح يعمل على الحفاظ على هيكل رأس المال دون الاقتراض ويؤدي إلى زيادة الأصول ذات الأرباح الأعلى وارتفاع ربحية السهم)[125].. بالإضافة إلى أنه يتجاهل تكلفة رأس المال المستثمر لتوليد هذه الأرباح مما يدفع المديرون إلى قبول الاستثمارات ذات العوائد الموجبة بصرف النظر عما إذا كانت هذه العوائد تغطي تكلفة رأس المال أم لا[١٢٦].

b. معدل العائد على الأصول:

هو أحد نسب الربحية في تحليل البيانات المالية. غالباً ما يتم تسليط الضوء عليه، لأنه قادر على الإشارة إلى نجاح الشركة في تحقيق الأرباح. فهو معدل يوضح مدى فعالية أو ربحية استخدام الأصول. ويتم حسابه عن طريق المعادلة التالية[١٢٧]:

العائد على الأصول (ROA)= صافي الأرباح بعد الضريبة / متوسط اجمالي الاصول

نجد أن هذا المقياس يستمد أهميته من أهمية قياس انتاجية رأس المال العامل داخل الشركة، فهو مقياس لتقييم الكفاءة الكلية للأصول مقابل صافي الدخل، ومؤشر على فعالية الإدارة في توظيف رأس المال، وقد تميز عن غيره من المقاييس بتقديمه معلومات تخص مردودية الأصول والاستثمارات الجديدة، إلا أن

124 محمد، تامر، ٢٠١٩، ص ٣٦

125 Panigrahi,S,K,Z,et..(2014), p282.

126 المهتدي, غدير (٢٠١٤) ص٣٢.

127 محمد، تامر، ٢٠١٩ ، ص٣٦.

استخدامه كمقياس أوحد لحساب القيمة واعتماده على المعدلات قد يشجّع الإدارة إلى التحيز في قراراتهاعلى الرغم من التعارض مع مصالح حملة الأسهم[١٢٨] (كقبول اقتراحات تسهم بدرجة أقل في تعظيم ثروة المساهمين أو رفض اقتراحات قد تسهم في تعظيمها)[١٢٩].

c. العائد على حقوق الملكية:

يعتبر العائد على حقوق الملكية أحد أفضل أدوات قياس قيمة الشركات من قبل المستثمرين، ويتم احتسابه عن طريق أخذ صافي الدخل بعد خصم الضرائب من سنة معينة وتقسيمها على متوسط حقوق الملكية، ويتم قياس العائد على حقوق الملكية وفق المعادلة التالية[١٣٠]:

العائد على حقوق الملكية(ROE) = صافي الأرباح بعد الضريبة / متوسط حقوق الملكية

نجد أنه يشير إلى المعدل الذي تحققه الشركة من عائد أسهمها، ويعد بمثابة الوجه الآخر لعائد أسهم الشركة. إلا أنه لا يصلح استخدامه مقياساً لحساب قيمة الشركة، لتأثره بقيمة الديون طويلة الأجل التي ساهمت في تحقيق صافي الدخل، حيث إن استخدام الديون طويلة الأجل يرفع صافي الدخل التشغيلي دون أن يؤثر على جانب حقوق الملكية[١٣١].

128 حال، نيفين(٢٠١٤) ص ٤٠.
129 برهوم، فضل (٢٠١٦) ص :٢٦
130 محمد، تامر، ٢٠١٩ ، ص٣٦.
131 حال، نيفين(٢٠١٤) ص ٤١

3-2-2 المقاييس المبنية على القيمة:

ظهرت المقاييس المبنية على القيمة للتغلب على قصور التقارير الماليّة والمداخل التقليدية، وبالتالي فهي تعد نظاماً يقود الإدارة إلى قياس وحث ودعم عملية خلق وتحسين القيمة. وفيمايلي سيتم عرض موجز لمفهوم خلق القيمة وتحسينها، بالإضافة لأهمية المقاييس المبنية على القيمة في قياس الشركات وأهم المقاييس المستخدمة.

3-2-2-1 مفهوم خلق وتحسين قيمة الشركة:

إن جوهر الأعمال بشكل عام والشاغل الرئيسي لأي إدارة هو إضافة قيمة إلى الشركة، هذا هو المبدأ التوجيهي الذي يجب أن يتوافق معه كل قرار داخل الشركة، فإذا كان المدير أو الشركة لا تخلق قيمة، فهي مسألة وقت فقط حتى أحدهما أو الآخر أو كلاهما يختفي. فمن الضروري أن تكون الإدارة وأصحاب المصلحة على دراية تامة وفهم واضح للقيمة التي يتم إنشاؤها أو تدميرها في أي وقت داخل الشركة[١٣٢].

وقد ظهر مدخل خلق القيمة وتحسينها على ضوء النظرية الحديثة للتمويل، التي استقرت على اعتبار قوى السوق هي المعيار المناسب والكافي لاتخاذ القرارات المختلفة بالشركة، وأن خلق القيمة وتحسينها هو التوجه المنطقي لتحقيق هدف تعظيم الثروة للملاك، الذي يمثل الهدف الأساسي والنهائي من وجود الشركة، ولذلك فإن مدخل خلق القيمة يوجه للمديرين، بخاصة المدير المالي بالشركة إلى ضرورة التركيز على سلوك أسواق المال والمشاركين فيه، دون الاقتصار على المشاكل الخاصة التي يتعاملون معها بشكل أساسي ويومي[١٣٣].

---

[132] Evans ,S.I (2016), p:11.

[133] مها يوسف.(2019) ص :٣٥.

المحور الأساسي لمدخل خلق القيمة بالشركة يتمثل في ثروة الملاك، وإن خلق القيمة يعني إضافة ثروة للمساهمين، والشركة سوف تحقق ثروة للمساهم فيها، إذا استطاعت أن تحقق له معدل عائد أكبر من تكلفة الفرصة التي تحملها ذلك المستثمر نتيجة استثمار أمواله بتلك الشركة[١٣٤]. فمفهوم خلق وتحسين القيمة يسمح بإدراك تكلفة رأس المال، حيث لا تمثل الاموال الخاصة مورداً مجانياً لأن الأسهم تشكل أصلاً خطراً، لهذا على الشركة تقدير عوائد رأس المال على الوجه الصحيح حتى تضمن معدل مردودية مرتفعة لحملة الاسهم[١٣٥].

يعني ذلك أن مفهوم خلق القيمة وتحسينها يرتكز على مفهوم الربح الاقتصادي، الذي يعبر عن العوائد الإضافية التي يتم اكتسابها والحصول عليها من استثمار معين، زيادة عن العوائد التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار في أفضل البدائل المتاحة[١٣٦].

3-2-2-2 أهمية المقاييس المبنية على القيمة في قياس قيمة الشركات:

يعتمد النجاح الحقيقي لوحدات الأعمال على تحقيقها لأهدافها خاصة في ظل التغيرات السريعة المتلاحقة التي تحدث في البيئة المحيطة، لذلك فقد اهتمت إدارة شركات الأعمال في الآونة الأخيرة بهدف مهم وهو تحقيق القيمة لحملة الأسهم بدلاً من التركيز فقط على تحقيقها الربحية، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها: التغيرات في بيئة الأعمال، والمنافسات المحلية والعالمية وتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن هناك العديد من الشركات قد حققت معدلات مرتفعة في الربحية، إلا أن هذه النتيجة لا تنعكس على أسعار أسهمها، مما أدى إلى إقالة العديد من مجالس إدارات هذه الشركات، كما في الولايات

134 مها يوسف.(2019) ص :٣٥.
135 لعقون، امال، (٢٠٢١) ، ص : ٢٣٨.
136 مها يوسف.(2019) ص :٣٥.

المتحدة الأمريكية وفي الاتحاد الأوربي، ويعود ذلك إلى تأثر مصالح المستثمرين ليس فقط بربحية الشركة ولكن أيضاً بالتغيرات في القيمة السوقية لأسهمها[١٣٧].

وعليه فقد برزت الحاجة لاستخدام مقاييس أكثر موضوعية وتتناسب مع هذه التطورات ومع حاجة المستثمرين ومتخذي القرارات لمؤشرات تساعد وتعكس تحقيق القيمة بدلاً من تحقيق الأرباح، إذ أن هذه المقاييس تأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال عند حسابها، ويتم تطبيقها من أجل تقييم القدرة المحتملة للشركة على خلق القيمة وتحسينها، وبالتالي تحاول ربط النتائج الماليّة للشركة بخلق القيمة لحملة الأسهم[138].

وعلى مدار السنوات السابقة تمتعت المداخل المبنية على القيمة بشهرة واسعة، ويرجع ذلك لما يلي[١٣٩]:

- التخلص من آثار التشوهات المحاسبية الناتجة عن قصور المداخل التقليدية المبنية على الربحية.
- أخذ تكلفة رأس المال في الاعتبار باعتبارها تكلفة الفرصة البديلة لحملة الأسهم.
- وتقييم أداء كل من الشركة والإدارة معا لتحديد قيمة الشركة والتعبير عن الواقع الاقتصادي لها".

3-2-2-3أهم المقاييس المبنية على القيمة:

من أهم المقاييس المبنية على القيمة:

أ) نموذج الدخل المتبقي:

الدخل المتبقي هو مقياس لما تحققه الشركه من ربح يفوق أدنى عائد مرغوب فيه من قبل الشركة (يتم تحديد أدنى عائد مرغوب فيه من قبل المستوى الاداري الاعلى)، حيث يتم تحديد تكلفة رأس

---

137 برهوم ,فضل(٢٠١٦) ص٣٩.

138 Haldar, A., S.,V.,D., Rao, N., & Shah, R.. (2015), p:49 .

139 " Eva Or Cva? - For Measuring Corporate Performance, ". (2015).p:58.

المال على أساس مستوى الوحدة الاقتصادية ككل وعادة مايكون أدني عائد مرغوب فيه مساوياً أو أكبر من تكلفة رأس المال[١٤٠].

يقيس هذا المؤشر القيمة السوقية للسهم بناءً على قدرته على الاستمرار في خلق الثروة بشكل مغاير لنماذج توزيعات الأرباح التي تركز على توزيع الثروة. ويتم التعبير عنه بالفرق بين قيمة صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب وقيمة التكلفة المتوسطة لرأس المال المستثمر بالشركة، كما في المعادلة التالية[١٤١]:

$$RI = NOPAT – (WACC*CI)$$

حيث أن:

WACC = التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر؛

NOPAT = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب؛

RI = صافي الدخل المتبقي. CI = رأس المال؛

يقدم نموذج الدخل المتبقي إطاراً عاماً يربط المعلومات المحاسبية مع قيمة الشركة، وقد استخدم في تقدير قيمة الشركة وتكلفة الاموال المملوكة، وقد قُدّمِ هذا النموذج للتغلب على عيوب العائد على الاستثمار، حيث يتضمن تحميلاً على الربح يمثل تكلفة رأس المال في شكلها البدائي، والمتمثلة في تكلفة الفرصة الداخلية، ممثلة في معدل فائدة داخلي. إضافة لذلك، نجده يعطي رقماً مطلقاً للربح بعد استبعاد التكلفة المحملة على الربح، وليس نسبة مئوية كما هو الحال لمؤشر العائد على الاستثمار[١٤٢].

---

140 برهوم، فضل (٢٠١٦) ص: ٣٠.

141 سعاد, معاليم. سميحة, أبو حفص, ٢٠١٧ ص٤٠٢.

142 برهوم ,فضل, ٢٠١٦ ص ٣١.

نجد أنه على عكس مفهوم الربح المحاسبي الذي يأخذ في الحسبان صافي الربح بعد خصم تكلفة المصادر المقترضة فقط والتي تتمثل في الفوائد، فإن الدخل المتبقي يأخذ في اعتباره إجمالي تكلفة مصادر التمويل، سواء كانت مملوكة أم مقترضة. وبالتالي يعتمد هذا النموذج على مبدأ أنه لا يمكن اعتبار أي مشروع يضيف قيمة للملاك، إلا إذا كان الربح المحقق أعلى من تكلفة رأس المال المستخدم في تحقيق هذا الربح. وبمعنى آخر، أن الهدف ليس هو تحقيق ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار، وإنما ضمان ربح يغطي تكلفة رأس المال الموظف[١٤٣].

ب) القيمة السوقية المضافة:

يعد مقياس القيمة السوقية المضافة معيار قوي لقياس الثروة وتحسينها، فهو مقياس الكفاءة التشغيلية للشركة وكفاءتها في ربط العوامل التي تؤدي الى نجاح وفعالية الشركة. حيث عرف سيتورات القيمة السوقية المضافة بأنها:" زيادة القيمة السوقية الحالية لرأس المال المستثمر (المملوك والمقترض) عن القيمة الدفترية لرأس المال"[١٤٤].

إن معيار قياس الأداء الجيد للشركات الناجحة، يكمن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة، كونها مقياساً جوهرياً يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للشركة، وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين. ويتم احتساب القيمة السوقية المضافة بالمعادلة التالية[145]:

القيمة السوقية المضافة = ((الأسهم العادية المتداولة* سعر السهم السوقي) + (القيمة السوقية للأسهم الممتازة) + القيمة السوقية للديون)) – (القيمة الدفترية لرأس المال المستثمر)

[143] حال، نيفين (٢٠١٤)، ص: ٤٤.
[144] Mouloud, M(2018),p603.
[145] محمد، تامر، ٢٠١٩، ص ٢٢.

ت)القيمة النقدية المضافة:

ويعبر هذا المقياس عن صافي القيمة الحالية خلال فترة زمنية محددة، وتصنّف الاستثمارات طبقاً لها الى استثمارات استراتيجية واستثمارات غير استراتيجية. فالاستثمارات الاستراتيجية تلك التي تهدف في أساسها إلى خلق قيمة جديدة للمساهمين مثل التوسعات، أمّا الاستثمارات غير الاستراتيجية هي التي تحافظ على قيمة الاستثمارات الاستراتيجية ويمكن أن تكون على هيئة منتج جديد أو الخوض في مشروع استثماري[١٤٦].

القيمة النقدية المضافة هي عبارة عن الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وبين الطلب على التدفق النقدي التشغيلي، حيث تخلق الاستثمارات الاستراتيجية القيمة إذا تخطى التدفق التشغيلي (OCF) الطلب على التدفق النقدي التشغيلي (OCFD) كمايلي[١٤٧]:

المبيعات – التكاليف التشغيلية = (الفائض التشغيلي)

+/– حركة رأس المال العامل – الاستثمارات غير الاستراتيجية = التدفق النقدي التشغيلي

– الطلب على التدفق النقدي التشغيلي = القيمة النقدية المضافة (CVA)

مما سبق نجد أن القيمة النقدية المضافة، هي مفهوم مشابه للقيمة الاقتصادية المضافة باستثناء أنه يتضمن البنود النقدية فقط، بالإضافة لذلك، فهو يحافظ على تكلفة رأس مال ثابتة خلال فترات الاستثمار.

---

[146] برهوم ,فضل, ٢٠١٦، ص ٣٤.

[147] " Eva Or Cva? - For Measuring Corporate Performance ". (2015)p:58.

ت) القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

تشير النظرية المالية الحديثة إلى أن الهدف الأساسي للشركة يتمثل في تعظيم الثروة لمساهميها من خلال قيامها بالأنشطة التي تستطيع من وراءها أن تحقق قيمة إضافية، فمنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي عمدت العديد من الشركات العالمية إلى تبني مقاييس أداء يمكنها قياس مقدار خلق القيمة للمساهم بدلاً من الاعتماد على المقاييس المحاسبية التقليدية التي لا تأخذ بالحسبان تكلفة رأس المال عند حسابها، مما لا يسمح للمستثمرين في السوق المالي من تقييم أداء المنشآت بشكل صحيح[١٤٨].

يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة من أبرز مقاييس خلق القيمة للمساهم واكثرها انتشاراً، فعلى الرغم من أن شيوع مفهوم القيمة المضافة في الفكر الاقتصادي يعود الى المفكرين الكلاسيك أمثال Hamilton وMarshal الذين قدموا شروحات عن كيفية تحقيق الثروة للشركات الاقتصادية، إلا أن الاهتمام الحالي لهذا المفهوم في الفكر المحاسبي يعود الى شركة ستارن وسيتورات للاستشارات[١٤٩].

حيث اقترحت""Stern&Stewart" عام 1991مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على أنه مفهوم يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال حيث يحدد المكاسب الاضافية على أرباح السوق العادية أو الأرباح المطلوبة بهدف تقييم أداء الشركة فيما يتعلق بالسوق خلال فترة زمنية محددة[١٥٠]. وعرفت""Stern&Stewart" مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على أنه مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، ومرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض[١٥١].

---

148 هشام,بحري (٢٠١٧) : ص ١٧.

149 هشام,بحري (٢٠١٧) : ص١٨

150 Behera, S(2020),p:4.

151 محمد, حازم. خليل . احمد واخرون,٢٠١٧،ص ١٨.

المفهوم الاساسي للقيمة الاقتصادية المضافة هو أن المستثمرين بحاجة إلى معدل عائد يعوضهم عن استخدام رأس مالهم أو ما يعادل تكلفة الفرصة البديلة ومستوى المخاطرة التي يتحملونها[١٥٢].

أكّد مفهوم EVA على مفهوم الدخل المتبقي الذي قدمه Alfred Marshal في تسعينيات القرن التاسع عشر، فالدخل المتبقي هو الفرق بين ربح التشغيل بعد الضريبة ومتوسط التكلفة المرجحة لرأس المال، أما EVA فهو يختلف عن الدخل المتبقي إذ يشير الى الربح الاقتصادي الذي حققته الشركة بعد خصم تكلفة الموارد بما في ذلك كل من الديون وراس المال السهمي (EVA هو الدخل المتبقي بتكلفة مال تساوي التكلفة الفعلية لرأس المال الشركة بدلاً من الحد الأدنى لمعدل العائد الذي تريده الشركة لأسباب أخرى[١٥٣]). حيث تم اشتقاق الأساس المفاهيمي ل EVA من أدبيات الاقتصاد الجزئي الراسخة فيما يتعلق بالصلة بين أرباح الشركة وخلق الثروة، نظراً لأن القياس غير المعدل يمكن أن يكون مضللاً في النظرية والتطبيق، فمن الحتمي التركيز على تعديلات الربح المحاسبي لمعالجة تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال، كما خلص Marshal الى ان: إجمالي ارباح الادارة التي يحصل عليها الشريك لا يمكن اثباتها الا بعد إعداد حساب دقيق للأرباح الحقيقية لأعماله وخصم الفائدة على رأس ماله"[١٥٤].

لذلك فإن المفهوم المهم لEVA ليس ما إذا كانت الشركة تحقق عائداً مناسباً أم لا، بل ضمان أن العائد كاف لتغطية تكلفة رأس المال المستثمر في الشركة والحصول على أي عائد بعد تعويض تكلفة رأس المال. بمعنى آخر هل هناك أي قيمة متبقية بعد احتساب تكلفة رأس المال المحملة على العائد المطلوب في السوق؟ لذلك قد تكشف الشركة عن صافي دخل ايجابي للجمهور وتدّعي أنها رابحة من خلال بيئة الأعمال الحالية والبيئة التنافسية والمعايير، ومع ذلك بالنظر إلى حالة الربح يمكن أن تكون

[152] Subedi, M & Farazmand, Ali(2020),p:616.
[153] Sakdiyah, K(2022),p: 55.
[154] Md. Zahedul Islam, Md. Thasinul Abedin, & Md. Sharif Hossain,(2019)p:276.

للشركة قيمة اقتصادية مضافة سلبية إذا لم يكن الربح كافيا لتغطية تكلفة حقوق الملكية لرأس المال بمعدل العائد المطلوب[١٥٥].

-تعريف القيمة الاقتصادية المضافة من الوجهة المحاسبية EVA:

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة محاسبياً وفق المعادلة التالية[١٥٦]:

القيمة الاقتصادية المضافة EVA = صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب – (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المستثمر * رأس المال المستثمر)

EVA=NOPAT-(WACC*C)

حيث:

NOPAT : صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب.

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال . C: رأس المال.

فإذا كانت EVA> 0، فالشركة تحقق فائضاً عن تكلفة رأس المال المستثمر المطلوب من قبل المساهمين والدائنين. وفي هذه الحالة يمكن القول إن الشركة ناجحة، وهناك زيادة في ثروة المساهمين.

أما إذا كانت٠=EVA فهذا يعني أن الشركة قد انتجت بقدر ما استثمرت من أموال، وبالتالي لا تحقق أي قيمة مضافة.

أما عندما تكون 0>EVA هذا يعني وجود تآكل لثروة الملاك نتيجة عدم تغطية تكلفة رأس المال المستثمر [157].

---

[155] Md. Zahedul Islam, Md. Thasinul Abedin, & Md. Sharif Hossain,(2019)p:276.

[156]" Kumar , Kiran :(2017), p:166 .

[157] مرتجى. عمر.(٢٠١٨)، ص ٧٢.

يمكن تحقيق القيمة الاقتصادية من خلال الّربح الاقتصادي (Economic profit-EP) والتي يطلق عليها القيمة الاقتصادية المضافة «EVA»، والتي تشبه صافي القيمة الحالية في احتسابها«NPV» ، إلاّ أنّ الفرق بين«NPV» وبين «EP» ، هو أنّ «EP»يمكن حسابها لفترة زمنية واحدة شهريا أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنويا إلاّ أنّ«NPV» فتحسب لعدة سنوات، كما أنّ تكلفة رأس المال التي تستخدم كمعدل الخصم في احتساب ال «NPV» .تطبق على الشركة ككل|، و يمكن التعبير عن الّربح الاقتصادي «EP» على النحو التالي: [١٥٨]

EP = Invested Capital * (ROIC-WACC)

حيث أنّ: العائد على رأس المال المستثمر ؛ROIC: ،, المتوسط المرجح لتكلفة رأس المالWACC .

وبهدف تحقيق قيمة اقتصادية لا بد أن تكون قيمة «ROIC» أكبر من قيمة«WACC» .

-حساب صافي الربح التشغيلي المعدل:

على الرغم من التشابه الكبير بين مقياسي الدخل المتبقي والقيمة الاقتصادية المضافة، إلا أن الأخيرة تميزت بإجراء العديد من التعديلات على القوائم المالية، والتي ترتكز معظمها في جانبي الارباح ورأس المال. حيث استند مؤيدي القيمة الاقتصادية على أن الارباح الناتجة عن القوائم المالية لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة، لذلك تمحورت التعديلات حول ثلاث محاور: تحويل القيم المستحقة الى قيم نقدية ومن اهم هذه التعديلات تجاهل مخصص الديون المشكوك فيها، بالاضافة لمصروفات البنية السوقية وتتمثل في مصروفات البحوث والتطوير والتدريب وتكاليف الاعلانات، واخيراً تجاهل الارباح والنفقات غير العادية [١٥٩].

158 خيري، عبد الكريم(٢٠٢١) ص:٣١٠.
159 حال، نيفين (٢٠١٤)، ص: ٧١.

حيث يحسب صافي الأرباح التشغيلية المعدل من خلال المعادلة التالية[١٦٠]:

صافي الربح التشغيلي المعدل = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب+ الديون المعدومة+ تكاليف البحث والتطوير (دورات تدريبية) عن السنة الحالية+ تكاليف التسويقية عن السنة الحالية + إطفاء الشهره ان وجدت + مصاريف الاستهلاك+ الخسائر الغير عادية – الأرباح الغير عادية بعد الضريبة – القيمة المستهلكة لتكاليف البحث والتطوير – القيمة المستهلكة للتكاليف التسويقية.

-حساب رأس المال المستثمر المعدل:

يقصد برأس المال المستثمر جميع مصادر الأموال المستثمرة داخل الشركة سواء المملوك منها أو المقترض من خارج الشركة، ويمكن حسابه بطريقة مباشرة " نهج التمويل" الخصوم"" وهي اضافة إجمالي الديون التي تحمل فائدة قصيرة أو طويلة الاجل لحقوق الملكية، أما الطريقة غير المباشرة "نهج التشغيل" الاصول" "فهي خصم الالتزامات التي لا تحمل فوائد من إجمالي الأصول[١٦١]. ويتم حساب رأس المال المستثمر المعدل على الشكل التالي[١٦٢]:

رأس المال المستثمر المعدل= مجموع الموجودات المتداولة – مجموع المطلوبات المتداولة التي لا تحمل فائدة + أصول غير ملموسة معدلة (شهره–مجمع استهلاك) + صافي الموجودات الثابتة + مصاريف تسويقية مرسملة + م استهلاك+ م بحث وتطوير مرسملة+ خسائر غير عادية – أرباح غير عادية بعد الضريبة.

[160] Haldar, A., S.,V.,D., Rao, N., & Shah, R.. (2015), p:5o.
[161] Islam,Z , & Hossain,2019,P:280.
[162] Haldar, A., S.,V.,D., Rao, N., & Shah, R.. (2015).p:50.

- المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال:

هو متوسط التكلفة المرجح بين تكلفة حقوق الملكية (أي العائد المطلوب من قبل المساهمين) وتكلفة الدين ، أي أنه العائد النقدي المقابل لمخاطر الأعمال المرتبطة باستثمار الأموال المملوكة في الشركة،.

يتم احتساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من خلال المعادلة التالية[163]:

WACC= (WD*KD) + (We*Ke)

حيث[١٦٤]:

WD : الوزن الترجيحي لرأس المال المقترض (حقوق الدائنين). ويتم احتسابه :

Wd=d/(d+e)

Kd : كلفة رأس المال المقترض . ويتم احتسابه:

Kd =معدل الفائدة (1- xمعدل الضريبة)

We : الوزن الترجيحي لرأس المال المملوك (حقوق المساهمين). ويتم احتسابه:

We=e/(d+e)

Ke : كلفة رأس المال المملوك. ويتم احتسابه:

Ke = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط حقوق الملكية

حيث:

d : رأس المال المقترض e:. رأس المال المملوك d+e: إجمالي رأس المال

[163] العلي، سوزان (٢٠١٧)، ص ٥٩٣

[164] Aravind, M. Ramya, K. (2015), p: 20.

3-2-3 أفضلية مقياس القيمة الاقتصادية المضافة على المقاييس المالية الأخرى في قياس قيمة الشركات:

اكتسبت القيمة الاقتصادية المضافة منذ ظهورها رواجاً واسعاً في أوساط الأكادميين والمحللين الماليين وجذبت إليها العديد من مدراء الشركات من أجل استخدامها كنظام لقياس الاداء المالي، ويعود تفوقها على المقاييس الأخرى لعدة أسباب واهمها:

– هي مقياس للأداء الداخلي، حيث تساعد على اتخاذ القرارات المالية التشغيلية والاستثمارية للشركة، وتسمح بربط مكافآت المديرين والموظفين بمدى مساهمتهم في خلق القيمة، مما يساعد على تركيز اهتمامهم على تحسين الاداء، كما ويؤدي تطبيق القيمة الاقتصادية المضافة الى تحسين نوعية الاتصال الداخلي مابين الموظفين، وكذلك عملية الاتصال الخارجي من اجل اطلاع مجتمع المستثمرين في السوق المالي عن مدى قدرة الشركة على خلق القيمة لحملة اسهمها[١٦٥].

– تفوقها على المقاييس المحاسبية التقليدية، ذلك لأنها تعتمد على الأرباح التشغيلية الصافية وتكلفة رأس المال في تقدير القيمة المضافة، كما أنها تعكس الربح الحقيقي لحملة الاسهم نظراً لكونها تقوم بإدخال العديد من التعديلات في عملية حسابها وهو ما يسمح بالتخلص من التشوهات التي من الممكن أن تتعرض لها البيانات المحاسبية[١٦٦].

–تساهم في التخلص من التناقضات التي تنشأ بسبب استخدام الشركات لمؤشرات متعددة على غرار العائد على الاستثمار، ربحية السهم، العائد على حقوق الملكية. (فالإدارة غالباً ما تميل إلى التلاعب بالنتائج المالية واستخدام مقاييس محاسبية تناسب مصالحها وتساعدها على المبالغة في تقدير نتائج الشركة أو التقليل من شأنها[167]. فقد تدفع الشركات الضرائب عمدا للتحقق من أنها كانت مربحة وخلق

---

[165] هشام، بحري (٢٠١٧) ، ص ١٨.

[166] " Eva Or Cva? - For Measuring Corporate Performance ". (2015)p:5٨..

[167] Khan, U. Aleemi ,A. R, and Qureshi, M ,(2016), p:205.

انطباع خاطئ في أذهان المساهمين، شركات الأعمال تلجأ إلى أرباح التشغيل لتقوي خطوط الإنتاج، والى معدل العائد على رأس المال المستثمر لتقوي أداء أقسامها المختلفة، كما يتم الاعتماد على أسلوب يخص التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتم الاستعانة كذلك بكل من مقياس ربحية السهم والعائد على حقوق الملكية للتحقق من الوصول إلى أراء المساهمين[١٦٨].)

– تسمح بتقليل مشاكل الحوكمة عن طريق انسجام المصالح بين الادارة والملاك حيث تحفز المدراء على التصرف كأنهم ملاك[١٦٩].

والشكل التالي يبين تفوق القيمة الاقتصادية على طرق القياس التقليدية:

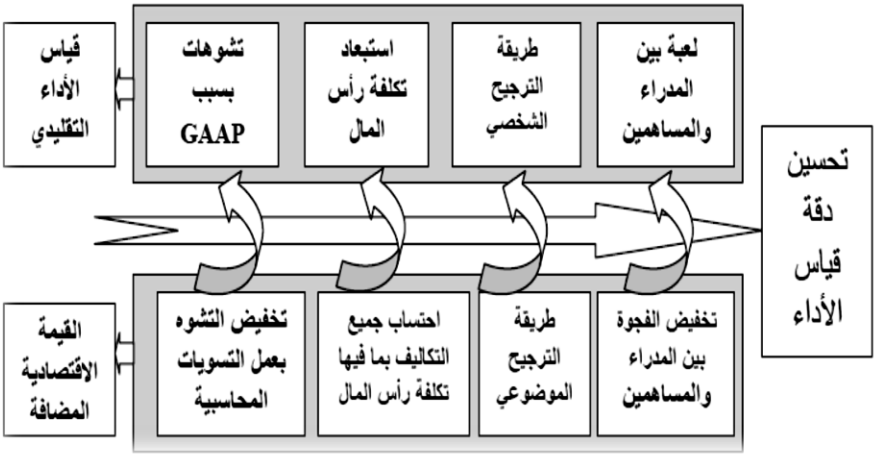

شكل رقم (4) افضلية القيمة الاقتصادية على المقاييس التقليدية [١٧٠]

[168] محمد برهوم ,فضل(٢٠١٦)ص ٤٨.
[169] مغنم، محمد (٢٠٢١)، ص: ١٩٠.
[170] Haldar, A., S.,V.,D., Rao, N., & Shah, R. (2015), p:49.

3-2-3 أهمية تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في قياس قيمة الشركات:

تمثل الإيرادات مقياس أداء الشركة وقياس قيمتها الأكثر أهمية وانتشاراً، لأنها تمثل نقطة البداية لتحديد العديد من القياسات الرئيسية وتحديد العديد من مؤشرات القياس الأخرى. إن انتشار الإيرادات كمدخل للتقييم وتحليل الأداء يفسر انتشار فضائح الإبلاغ عن الإيرادات التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين من شركة أنرون، في عام 2001، حتى يومنا هذا. ففي عملية تقييم الشركات، غالباً ما يبدأ المحللون الماليون بتوقع الإيرادات المستقبلية على أساس طلب السوق على منتجات وخدمات الشركة وسوقها المتوقع كونها تساعد المستخدمين في مقارنة الإيرادات المستهدفة بالإيرادات الفعلية، مع نظرة على كيفية تحقيق الشركة لأهدافها، ويتم إجراء ذلك من خلال مقارنة الأرقام المالية للشركة المعلنة مع تلك الشركات المماثلة في الصناعة، أو بمقارنة الأداء السابق مع أحدث الأرقام المسجلة [١٧١].

فعند استخدام مقاييس تقييم الشركات يمكن لمبادئ الاعتراف بالإيرادات الغير فعالة أن تؤدي في النهاية إلى تدمير القيمة، كون الإيرادات مهمة لأنها تؤثر على الأرباح والأرباح مقياس للتقييم، ومن المهم اختيار المقياس الصحيح ومبدأ الاعتراف الصحيح، فالاختيار الخاطئ يؤدي إلى إشارات خاطئة وقرارات غير رشيدة، وبالتالي نتائج أعمال غير مرغوب فيها، التي بدورها تدفع الإدارة إلى اتخاذ قرارات غير سليمة تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للشركة[١٧٢].

ومع ذلك، فإن المتطلبات السابقة لكل من معايير المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية مختلفة، وكثيرا ما أدت إلى معالجات محاسبية مختلفة للمعاملات المتشابهة اقتصادياً، نتيجة لذلك تم إصدار المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS15 الذي عمل على توفير إطار قوي للتعامل مع قضايا الاعتراف

[162]Wagenhofer, A,(2013), p:4.
[172] Haldar, A., S.,V.,D., Rao, N., & Shah, R. (2015)..p:47.

بالإيرادات، وتحسين قابلية مماثلة المعاملات بين الشركات والصناعات، وبالتالي زيادة فائدة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية مع زيادة في الإفصاحات[١٧٣].

لذلك ترى الباحثة أن هذا المعيار، ليس مفيداً لمقدمي البيانات المالية لأنه سيكون لديهم المزيد من التوجيه المباشر فحسب، ولكن أيضاً مفيد لأصحاب المصلحة في البيانات المالية الذين سيكون لديهم فهم أفضل لتدفق الإيرادات الحقيقية للشركة وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من قبلهم. والمعلومات المالية ستكون قابلة للمقارنة بين البلدان المتنافسة على الاستثمارات الأجنبية، إذ أن الاعتماد العالمي لمجموعة واحدة من معايير التقارير المالية سيعزز هذه المقارنة ويخلق بيئة مواتية لجميع المستثمرين للقدرة على مقارنة فرص الاستثمار بشكل فعال عبر السوق العالمية[١٧٤].

ومع تزايد حجم النشاط الاقتصادي، وتزايد حجم الشركات المساهمة وعددها وكذلك مع وجود الشركات متعددة الجنسية أصبح هناك حاجة ضرورية للتحول الى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي لما تحققه من منافع عديدة للمستثمرين[١٧٥]. فتطبيقها يؤدي إلى نمو حركة التجارة، والمحافظة على كفاءة الأسواق المالية، وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تشجيع المستثمرين على الاستثمار خارج دولهم، كما تساهم في إعداد تقارير مالية على درجة عالية من الجودة وقابلة للمقارنة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وجعل النشاط التجاري أوسع في المستقبل[176].

لكن ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واعتمادها له عواقب، خاصةً على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، نظراً لأن هذه البلدان لا تمتلك البنية التحتية لإعداد التقارير المالية التي تتمتع بها

---

[173] Oyedokun, G. E., 2016 ,p:2 .
[174]Oyedokun, G. E, 2016,p:3.. .
[175] مجدي ،مليجي،٢٠١٤، ص٣.
[176]Hossain,S. Mondal, U,2016, p:147.

البلدان المتقدمة، بسبب الافتقار إلى مصداقية المعلومات المالية المبلغ عنها، الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة هذه البلدان على جذب رأس المال الأجنبي[١٧٧].

وسوريا من البلدان الناشئة التي بدأت بالاعتماد التدريجي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك، لا يزال استيعاب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الممارسة يمثل عدداً من التحديات، وذلك لأن نظام المحاسبة في أي مجتمع يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى التطور السياسي والاقتصادي والقانوني لذلك البلد ودائماً ما يكون نتيجة البيئة التي يوجد فيها، فارتفاع معدلات التضخم والظروف السياسية السيئة التي تمر بها البلاد حالياً، كانت إحدى المسوغات للشركات لتسويغ نتائجها أمام المساهمين على أنها السبب الذي يعيق أداءها.

ولمعرفة أثر تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS15 في تحسين قيمة الشركات السورية، سيتم في المبحث التالي دراسة تأثير تطبيق المعيار في تحسين قيمة هذه الشركات على قطاعين من الشركات الموجودة في سوريا وهما قطاع المقاولات وقطاع الاتصالات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019- 2014.

[177]Tatiana ,G 2013, p:2.

ملخص الفصل:

تم في هذا الفصل تقديم نظرة عامة عن مفهوم قيمة الشركات، وأنواع القيمة، بالإضافة الى مؤشرات تقييم الشركات " المؤشرات القائمة على الربحية والمؤشرات القائمة على القيمة". وبيان أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين قيمة الشركات. وتم مناقشة الانتقادات للمقاييس التقليدية لعدم قدرتها على الأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال، فالربح المحاسبي ليس مؤشراً ثابتاً لقياس قيمة الشركة، ولا يجب استخدامه منفرداً في قياس قيمة الشركة. الأمر الذي أدى الى زيادة الاهتمام بالمقاييس الاقتصادية كالقيمة الاقتصادية المضافة، كأدوات مباشرة تركز على الجانب الاقتصادي والقيمة طويلة الأجل بدلاً من الأرباح المحاسبية قصيرة الاجل. وبالتالي التأثير الإيجابي على سعر السهم في السوق، مما ينعكس على تحقيق هدف تعظيم الثروة وتحسين قيمة الشركة.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

المبحث الاول: الدراسة التطبيقية

4-1-1 منهجية الدراسة

4-1-2 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

4-1-3 مصادر المعلومات اللازمة

4-1-4 تعريف الشركات عينة الدراسة وتطبيق المعيار على القوائم المالية للشركات.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.

4-2-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

4-2-2 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي

4-2-3 اختبار الفرضيات

4-1-1 منهجية الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتم رسم خطوات البحث ومراحله عن طريق جمع المعارف الضرورية التي تتناول موضوع البحث بالرجوع الى ادبيات الدراسة من مراجع ودراسات سابقة، واستخدام أداة التطبيق وتحليل المحتوى على البيانات الفعلية للشركات عينة الدراسة، وتحليل البيانات التي تم التوصل اليها واستخراج النتائج.

4-1-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركتي الاتصالات(سيرياتيل – ام تي ان) وشركات المقاولات العاملة في الجمهورية العربية السورية، وكانت العينة عبارة عن:

- شركة الاتصالات السورية سيرياتيل (عينة من قطاع الاتصالات).
- شركة مقاولات سورية، هي شركة ذات مسؤولية محدودة، تأسست في عام 2004 برأسمال مدفوع /150,000,000/ ل س.

4-1-3 مصادر جمع البيانات اللازمة:

تأسيساً على تصميم هذه الدراسة وأقسامها وفروعها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، فقد تطلب إنجاز هذه الدراسة الاستناد في استسقاء معلوماتها وبياناتها إلى مصدرين متكاملين هما:

- المصادر الأولية: قوائم الدخل والميزانيات للشركات عينة الدراسة في الفترة الممتدة بين عامي 2014-2019.

- المصادر الثانوية: وتم الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع وذلك من خلال المتاح من المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك على الكتب العلمية المتخصصة في الموضوع، والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة، وبعض الندوات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى البحث في بعض المواقع العلمية في "الإنترنت".

4-1-4 تعريف عن شركات عينة الدراسة:

قطاع الاتصالات:

تم اختيار قطاع الاتصالات لكونه من أكثر الصناعات تأثرا بالمعيار الجديدIFRS15 ، واختيار شركة سيرياتيل التي تعتبر من الشركات الرائدة في المجتمع السوري والشركة الأولى في قطاع الاتصالات. احتلت المرتبة الاولى من حيث ارباحها في عام 2018 ليس فقط في سورية، بل تفوقت على شركات الاتصالات الخلوية في المنطقة عموماً. ولكونها شركة مساهمة من السهولة الوصول الي بياناتها المدرجة في سوق الاوراق المالية.

تعريف مبسط عن شركة الاتصالات سيرياتيل:

تم إنشاء الشركة بتاريخ 18/11/2001 برأس مال مدفوع /3,350,000,000/ ل س. وتم إدراجها في سوق الأوراق المالية في عام 2018. عملت الشركة بشكل دائم على توسيع قاعدة الزبائن والاستخدام الأمثل للموارد، وتقديم خدمات مميزة للزبائن. وخلال الازمة السورية كانت سيرتيل قريبة من الشعب السوري حيث قامت بمبادرات كثيرة لمساعدة الشباب، ودعم التعليم، بالإضافة لدعم ذوي الشهداء الجيش والقوات المسلحه.

منتجاتها:

خطـوط مسـبقة الـدفع – خطـوط لاحقـة الـدفع – خطـوط سـيرف لاحـق الـدفع – بطاقـة سـيرف مسـبقة الـدفع – خدمات الجيل الثالث والرابع لنقل البيانات.

كيفية الاعتراف واثبات الايراد في شركة الاتصالات سيرتيل:

طبقـت الشـركة فـي بدايـة عـام 2018 معيـار الإيـراد مـن العقـود مـع العمـلاء علـى القـوائم الماليـة، وبـأثر رجعـي معـدل دون إعـادة عـرض البيانـات وقـد نـتج عنـه انخفـاض فـي الإيـرادات خطـوط مسـبقة الـدفع، بسـبب تغييـر توقيـت الوفـاء بالتزامـات الأداء الناجمـة عـن العـروض والباقـات المتعلقـة بالخـدمات المقدمـة مـن قبلهـا. حيـث طبقـت الشـركة التقـديرات التاليـة التـي تـؤثر بشـكل كبيـر علـى تحديـد قيمـة الايـرادات مـن العقـود مـع الزبـائن وتوقيت تحققها، وتشمل:

- تحديد التزامات الاداء في مبيعات حزم الباقات.
- تحديد سعر البيع الافرادي لكل التزام اداء على حدى.
- توزيع اجمالي سعر المعاملة على جميع التزامات الاداء المشار اليها في هذه الحزم.
- **إثبات الايراد:**

يـتم الاعتـراف بـالإيراد لـيعكس المبلـغ الـذي تتوقـع المنشـأة أن يكـون لهـا حـق فيـه، مقابـل السـلع او الخـدمات المقدمـة للزبـائن، وفقـا لنمـوذج مـن خمـس خطـوات، للمحاسـبة عـن الإيـرادات الناتجـة عـن العقـود المبرمـة مـع الزبائن.

وتطبيق السياسات التالية عند الاعتراف بالإيرادات:

1 – تقديم الخدمات:

تسجل الإيرادات الناتجة من خدمات الاتصالات لاحقة ومسبقة الدفع عند تقديم الخدمات، عندما يقوم المشترك بالدفع المسبق يصبح لدى الشركة التزام بموجب عقد لأداء ذلك المقابل. عندما تقوم الشركة بتقديم الخدمات اولاً واستوفت التزامها بالأداء يصبح لدى الشركة أصل بموجب العقد. يتم تسجيل المبالغ المقبوضة الناتجة عن بيع رصيد مسبق الدفع كالتزام بموجب عقد حتى ذلك الوقت الذي يستخدم فيه المشترك الخدمة وعندها يتم تسجيلها كإيرادات. يتم تسجيل الايرادات الناتجة من الاتصالات الصوتية والرسائل وخدمات الانترنت والمتضمنة في حزم الباقات عندما يتم تقديم الخدمات خلال فترة العقد.

2 – ايرادات الفوائد:

يتم اثبات ايرادات الفوائد عندما تستحق الفائدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

3 – مبيعات السلع:

يعترف بالإيرادات من بيع السلع (اجهزة المودم) في نقطة زمنية معينة، التي يتم عندها انتقال السيطرة على الاصل المباع الى الزبون والتي عادة ما تكون عند تسليم السلع للمشتري.

<u>التغييرات في السياسات المحاسبية والافصاحات:</u>

يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق في مقابل السلع او الخدمات المقدمة للزبائن. تتطلب هذه السياسات المحاسبية من الشركة ان تقوم بالاجتهاد والتقدير، آخذة بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تطبيق كل خطوة من نموذج الخطوات الخمس على العقود مع

الزبائن. وتحدد هذه السياسات المحاسبية الجديدة ايضاً طريقة المحاسبة عن المصاريف المترتبة على العقود والمصاريف الاخرى المتعلقة بالعقد مباشرة.

وبما ان المعيار سمح بالتطبيق المبكر فقد قامت الباحثة بتطبيق متطلبات المعيار على أساس القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بها المنشورة في سوق دمشق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية وبأثر رجعي وذلك من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٩. ونتيجة تطبيق المعيار تم التأثير على الحسابات التالية:

- **الحسابات التي تأثرت بتطبيق المعيار في قائمة الدخل كانت:**

صافي الايرادات – حصة الحكومة السورية من الايرادات – الأجور والمساهمات للهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات –المصاريف الإدارية –مصروف ضريبة الدخل.

- **أما الحسابات التي تأثرت نتيجة تطبيق المعيار في المركز المالي فكانت كالتالي:**

أرصدة دائنة اخرى – ايرادات مؤجلة– مخصص ضريبة الدخل– المستحق الى الحكومة السورية عن تقاسم الايرادات – المستحق للهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات

وكانت نتائج تطبيقه على قوائم الدخل والمركز المالي كالتالي:

- **تأثير تطبيق معيار الايراد على العقود مع العملاء على القوائم المالية للشركة خلال الاعوام من 2014 وحتى 2019**

عند تطبيق معيار الايراد من العقود على العملاء على القوائم المالية للشركة المنشورة، نرى الاثر على المركز المالي وقائمة الدخل كما يلي:

جدول رقم (1) الاثر على المركز المالي (زيادة – نقص) كما في 12-31 كمايلي:

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
ارصدة دائنة اخرى	٢٩,٩٨٢,٦١٨	١٩,٩٠٠,٩٣١	٢٢,٣١٣,١٩٤	٧٨,٩٨٢,٤١٩	٣٧,٩٨٠,٧٢١	٨٩,٩٥٥,٠٨٧
ايرادات مؤجلة	٣٤٩,٥٦٤,٤٠٣	١٨٤,٦٤٥,٦٢٦	١٧٨,١٣١,٧٤٧	٦٠٨,٥١٨,٨٤٤	٢٧٣,١٩٢,٤١٧	٧١١,٥٩٨,٦٣٩
مخصص ضريبة الدخل	٢٤,٣٤٥,٨٧٠	٨,٠٥١,٧٣٧	١٨,٢٢٩,٥٤٢	٥٣,٦٠٢,٩٢٩	٢٧,٦٩٢,٢٣٢	٧٨,٧٣٦,٤١٧
المستحق الى الحكومة السورية عن تقاسم الايرادات	١٦٧,٥٥٤,٠٢١	٨٩,٧٨٦,٠٦٠	٥٢,٤٥٢,٦٥٨	١٧٩,٨٨٠,٤٥٨	٥٤,٢٥٩,٩٧٢	١٤١,٢٣٢,٩٧٦
المستحق للهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات			٢,٤٠٥,٨٩٤	٨,٩٩٤,٠٢٣	٤,٠٦٠,٧٤٥	١٠,٥٩٢,٤٧٣
مجموع المطلوبات المتداولة	**٥٧١,٤٤٦,٩١٢**	**٣٠٢,٣٨٤,٣٥٤**	**٢٧٣,٥٣٣,٠٣٦**	**٩٢٩,٩٧٨,٦٧٣**	**٣٩٧,١٨٦,٠٨٦**	**١,٠٣٢,١١٥,٥٩٢**

جدول رقم (2) الاثر الناتج عن التغير في الاعتراف بالايرادات على قائمة الدخل كما في12-31كمايلي:

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الاثر الناتج عن التغير في الاعتراف بالايرادات						
صافي الايرادات	-٣٤٩,٥٦٤,٤٠٣	-١٨٤,٦٤٥,٦٢٦	-١٧٨,١٣١,٧٤٧	-٦٠٨,٥١٨,٨٤٤	-٢٧٣,١٩٢,٤١٧	-٧١١,٥٩٨,٦٣٩
الاثر الناتج عن التغير في الاعتراف بالمصاريف						
حصة الحكومة السورية من الايرادات	-١٦٧,٥٥٤,٠٢١	-٨٩,٧٨٦,٠٦٠	-٥٢,٤٥٢,٦٥٨	-١٧٩,٨٨٠,٤٥٨	-٥٤,٢٥٩,٩٧٢	-١٤١,٢٣٢,٩٧٦
الاجور والمساهمات للهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات	-	-	-٢,٤٠٥,٨٩٤	-٨,٩٩٤,٠٢٣	-٤,٠٦٠,٧٤٥	-١٠,٥٩٢,٤٧٣
المصاريف الادارية	-٢٩,٩٨٢,٦١٨	-١٩,٩٠٠,٩٣١	-٢٢,٣١٣,١٩٤	-٧٨,٩٨٢,٤١٩	-٣٧,٩٨٠,٧٢١	-٨٩,٩٥٥,٠٨٧
مصروف ضريبة الدخل	-٢٤,٣٤٥,٨٧٠	-٨,٠٥١,٧٣٧	-١٨,٢٢٩,٥٤٢	-٥٣,٦٠٢,٩٢٩	-٢٧,٦٩٢,٢٣٢	-٧٨,٧٣٦,٤١٧
مجموع التعديلات	**-٥٧١,٤٤٦,٩١٢**	**-٣٠٢,٣٨٤,٣٥٤**	**-٢٧٣,٥٣٣,٠٣٦**	**-٩٢٩,٩٧٨,٦٧٣**	**-٣٩٧,١٨٦,٠٨٦**	**-١,٠٣٢,١١٥,٥٩٢**

نرى من الجداول السابقة انخفاض الإيرادات في سنوات الدراسة بشكل متفاوت، ففي السنة الأولى مثلاً نرى انخفاض في الإيراد عند تطبيق المعيار بمقدار ٣٤٩,٥٦٤,٤٠٣ ل س، وسبب التغيير في الإيراد بعد تطبيق المعيار، بسبب تغيير توقيت الوفاء بالتزامات الأداء الناجمة عن العروض والباقات المتعلقة بالخدمات المقدمة من قبلها، حيث كانت تعترف فيها الشركة عند حصول الشركة على الإيراد وقبل تقديم الخدمة للمشترك. وهذا الأمر عالجه المعيار باعترافه بالإيراد فور حصول المشترك على الخدمة وسيطرته عليها وليس عند الحصول على الإيراد. الأمر الذي أدى عند تطبيقه إلى انخفاض في إيرادات الشركة وتحويلها إلى إيرادات مؤجلة، إلى حين حصول المشترك على الخدمة.

مما سبق نرى أن تطبيق الشركة لمتطلبات المعيار من حيث (تحديد التزامات الاداء في مبيعات حزم الباقات–تحديد سعر البيع الافرادي لكل التزام اداء على حدة–توزيع اجمالي سعر المعاملة على جميع التزامات الاداء المشار اليها في هذه الحزم)، أدى الى التأثير بشكل كبير على تحديد قيمة الايرادات من العقود مع الزبائن وتوقيت تحققها.

–أثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة:

عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء في حساب القيمة الاقتصادية المضافة للشركة، تم التمييز بين القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار وبعده، وإيجاد الفروقات وبيان نسبة الزيادة أوالنقصان في تلك الفروقات كما في الجدول التالي رقم ٣:

جدول رقم (3) تأثير تطبيق المعيار على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة

الفرق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار وبعده في قطاع الاتصالات						
البيان	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار	8,888,069,676-	14,818,742,731	16,481,531,667	2,361,141,727-	15,003,592,451-	13,879,619,329-
القيمة الاقتصادية المضافة بعد تطبيق المعيار	8,735,649,200-	15,263,031,773	16,909,361,086	2,018,877,342-	14,773,509,878-	13,541,335,792-
الفرق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار وبعده	152,420,476	444,289,042	427,829,420	342,264,385	230,082,573	338,283,538
نسبة الزيادة او النقصان	**0.017**	**0.030**	**0.026**	**0.145**	**0.015**	**0.024**

نرى من الجدول السابق أن القيمة الاقتصادية للشركة ارتفعت بنسب متفاوتة خلال سنوات الدراسة وذلك نتيجة التغيير في توقيت الاعتراف بالإيرادات ، صحيح أن هذه الزيادة ليست بالكبيرة والسبب أن الإيرادات المؤجلة من العام السابق يتم الاعتراف بها في العام الحالي ويتم تحويل إيراد الباقات المستلمة والغير مفعلة حتى نهاية العام كإيرادات مؤجلة للعام التالي، لكن في المحصله هنالك تأثير ايجابي ولو بسيط لتطبيق المعيار على قيمة الشركة محاسبياً، أما إحصائياً فسيتم بيان تأثير تطبيق المعيار على قيمة الشركة في الدراسة الاحصائية لاحقاً وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة.

.

قطاع المقاولات:

فيمـايلي تعريـف مبسـط عـن الشـركة موضـوع الدراسـة وكيفيـة تحقـق الايـراد فيهـا وخصوصـية الاعتـراف بالايراد:

هـي شـركة ذات مسـؤولية محـدودة، تأسسـت فـي عـام 2004 برأسـمال مـدفوع /150,000,000/ ل س. تعمـل فـي مجـال المقـاولات. شـهدت نمـواً مسـتمراً ونجحـت فـي انتـزاع مشـاريع مهمـه سـواء للقطـاع العـام والخـاص، تتضـمن مشـاريع إنشـاءات وبنـى تحتيـة وخـدمات. لـديها خبـرة كبيـرة فـي التعامـل مـع مقـاولي البـاطن المتخصصـين فـي المجـالات المختلفـة. تخضـع ضـريبيا للقـانون رقـم /24/ لعـام 2004 حيـث تخضـع لضـريبة الارباح الحقيقية. وهي شركة تابعة لشركة ام فيها مجموعة شركات تعمل في مجالات مختلفة.

واقع قياس نتائج النشاط في الشركة:

تعتمد الشركة طريقة العقد المنجز في قياس نتيجة نشاط العقود المنفذة من قبلها.

- سياسة الاعتراف بالإيراد ضمن الشركة:

بموجـب طريقـة العقـد المنجـز لا يـتم الاعتـراف بـالإيراد وهـامش الـربح حتـى ينتهـي إنجـاز المشـروع بشـكل كامـل أو قريـب مـن الإنجـاز الكامـل لـه، وصـدور شـهادة الاسـتلام الأولـي مـن قبـل المهنـدس المقـيم حيـث تعتبـر هـذه الشـهادة أساسـاً لغلـق كلـف وإيـرادات العقـد. أمـا بالنسـبة لعمليـات المشـروعات غيـر التامـة فنتيجتهـا لا تـؤثر علـى قائمـة الـدخل إلا فيمـا يتعلـق بمخصـص الخسـارة المتوقعـة للمشـاريع. حيـث لا يـتم تسـجيل ايـراد المشـروع خـلال فتـرة إنجـازه وتسـجل جميـع الفـواتير المقبوضـة لقـاء الفـواتير المقدمـة للعميـل علـى أنهـا دفعـات مقدمـة علـى المشـاريع قيـد الإنجـاز فـي جانـب الخصـوم مـن الميزانيـة، بينمـا تسـجل كافـة المصـروفات المتعلقـة بالعقد على أنها مصروفات مشاريع قيد التنفيذ في جانب الأصول من الميزانية.

- سياسة الاعتراف بالتكاليف:

يتم الاعتراف بالتكاليف وقياسها من واقع السجلات المالية وحسابات التكاليف، حيث تسجل كافة التكاليف المباشرة والمحملة على العقد حسب نوعها في وقت حدوثها، حيث يجري حصر مصاريف العقود قيد الإنجاز من بداية السنة لنهايتها وتسجل ضمن حسابات مشاريع قيد التنفيذ، ويتم رسملة جميع التكاليف بشكل سنوي وتراكمي لحين انتهاء العقد بشكل نهائي. عند إتمام المشروع تقارن تكاليفه من مواد وعمل وتكاليف غير مباشرة مع قيمة المشروع النهائية للتوصل الى الربح أو الخسارة، وتسجيل القيد المحاسبي المناسب لها. تكون النتيجة المجملة في نهاية العقد هي كالتالي:

الربح المجمل/ الخسارة المجملة = قيمة العقد – التكاليف الكلية

تسجل الخسارة بشكل كامل في الفترة التي تم اكتشافها فيها، حيث تحسب الخسارة المتوقعة كالتالي:

- إضافة التكاليف المتوقعة لإنجاز العقد إلى التكاليف الفعلية للوصول الى التكاليف الكلية للعقد.
- إضافة أية إيرادات أو مبالغ متوقع الحصول عليها للوصول الى الإيرادات الكلية للعقد.
- طرح التكاليف الكلية من الإيرادات الكلية للحصول على الخسارة المتوقعة.

- وفيمايلي نرى تأثير تطبيق المعيار على القوائم المالية للشركة خلال فترة الدراسة

تأثير تطبيق معيار الايراد على العقود مع العملاء على القوائم المالية للشركة خلال الاعوام من 2014 وحتى 2019:

عند تطبيق معيار الايراد من العقود على العملاء على القوائم المالية للشركة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، نرى تأثيره على حسابات (مشاريع تحت التنفيذ –حسابات مستحقة للزبائن) وذلك في قائمة المركز المالي، وتأثيره على حسابات (الايرادات التشغيلية والمصاريف التشغيلية) وذلك في قائمة الدخل، وكانت نتائج تطبيقه كالتالي:

جدول رقم (4) الاثر على المركز المالي كما في 12-31:

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاصول المتداولة						
مشاريع تحت التنفيذ	-٢٥٢,٩٨٢,٧٩٩	-٣١٩,١٧٩,٣٩٤	-١٢,٥١٦,٥٤٢	١٩,٠٣١,٧٣٢.٧٥	١٥٦,٢٥٩,٣٢٢	-٣٢٤,٤٥٤,٦٩٢
المطلوبات المتداولة						
حسابات مستحقة للزبائن	-٤٦١,٥٦٩,٨١٨	-٥٦٧,١٤٧,٩٥١	-١٧,٦٨٠,٢٤٤	٥١,٤٦٧,٩٢٥	٢٧٤,٨٤٨,٢٧٢	-٥٧٠,٦٩١,١٤٥
مجموع التعديلات	**-٢٠٨,٥٨٧,٠١٩**	**-٢٤٧,٩٦٨,٥٥٦**	**-٥,١٦٣,٧٠٣**	**٣٢,٤٣٦,١٩٣**	**١١٨,٥٨٨,٩٥٠**	**-٢٤٦,٢٣٦,٤٥٣**

جدول (5) اثر التغير في الاعتراف بالايرادات في قائمة الدخل كما في 12-31 :

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاثر الناتج عن التغير في الاعتراف بالايرادات						
الايرادات التشغيلية	٤٦١,٥٦٩,٨١٨	٥٦٧,١٤٧,٩٥١	١٧,٦٨٠,٢٤٤	-٥١,٤٦٧,٩٢٥	-٢٧٤,٨٤٨,٢٧٢	٥٧٠,٦٩١,١٤٥
الاثر الناتج عن التغير في الاعتراف بالمصاريف						
المصاريف التشغيلية	٢٥٢,٩٨٢,٧٩٩	٣١٩,١٧٩,٣٩٤	١٢,٥١٦,٥٤٢	-١٩,٠٣١,٧٣٣	-١٥٦,٢٥٩,٣٢٢	٣٢٤,٤٥٤,٦٩٢
مجموع التعديلات	**٢٠٨,٥٨٧,٠١٩**	**٢٤٧,٩٦٨,٥٥٦**	**٥,١٦٣,٧٠٣**	**-٣٢,٤٣٦,١٩٣**	**-١١٨,٥٨٨,٩٥٠**	**٢٤٦,٢٣٦,٤٥٣**

نـرى ممـا سـبق أن تطبيـق المعيـار قـد أدى الـى زيـادة فـي الايـرادات خـلال الأعـوام الثلاثـة الاولـى يقابلهـا نقصـان بـنفس المبلـغ فـي الحسـابات المسـتحقة للزبـائن، وزيـادة فـي المصـاريف التشـغيلية يقابلهـا نقصـان فـي المشـاريع تحـت التنفيـذ بـنفس المبلـغ ، والسـبب ان الشـركة تسـجل الـدفعات النقديـة التـي تسـتلمها مـن الزبـائن فـي حسـابات مسـتحقة الـدفع ولا تسـجلها كـإيراد، والمصـاريف التـي تتكبـدها الشـركة علـى المشـاريع تسـجلها علـى أنهـا مشـاريع قيـد التنفيـذ، بالإضـافة لتكـاليف العقـود المتكبـدة لا يـتم تسـجيلها إلا عنـد انتهـاء العقـد، ولا يتم تسجيل أي مبلغ في قائمة الدخل.

أمـا عنـد تطبيـق المعيـار فيـتم الاعتـراف بـالإيراد فـور حصـول العميـل علـى الخدمـة وسـيطرته عليهـا، وكـل الـدفعات المسـجلة خـلال العـام علـى أنهـا دفعـات مقدمـة تـم تنزيلهـا مـن حسـابات مقدمـة للعمـلاء وإضـافتها لحسـاب الإيـرادات التشـغيلية. وجميـع التكـاليف المتكبـدة تـم تنزيلهـا مـن المشـاريع قيـد التنفيـذ و تسـجيلها علـى أنهـا مصـاريف تشـغيلية ، بالمقابـل فـي عـام ٢٠١٧ و٢٠١٨ نـرى نقصـان الايـرادات يقابلـه زيـادة فـي الحسـابات المسـتحقة للزبـائن بـنفس المبلـغ ونقصـان فـي المصـاريف التشـغيلية يقابلهـا زيـادة فـي مشـاريع قيـد التنفيـذ بـنفس المبلـغ وذلـك نتيجـة انتهـاء عـدد مـن العقـود المنفـذة حيـث قامـت الشـركة بـالاعتراف بكافـة المصـاريف فـي قائمـة الـدخل وتنزيلهـا مـن المشـاريع قيـد التنفيـذ بالإضـافة للاعتـراف بكافـة المبـالغ المقبوضـة كإيراد في قائمة الدخل وتنزيلها من حسابات مستحقة للزبائن .

-أثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة للشركة:

عنـد تطبيـق معيـار الايـراد مـن العقـود مـع العمـلاء فـي حسـاب القيمـة الاقتصـادية المضـافة للشـركة، تـم التمييـز بـين القيمـة الاقتصـادية المضـافة قبـل تطبيـق المعيـار وبعـده، وإيجـاد الفروقـات وبيـان نسـبة الزيـادة أوالنقصـان فـي تلـك الفروقـات كمـا فـي الجـدول التـالي رقـم٦

جدول رقم (6) تأثير تطبيق المعيار على القيمة الاقتصادية للشركة

الفرق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار وبعده						
البيان	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار	29,124,847	210,195,980-	297,772,982	136,198,151	49,120,309	939,490,208-
القيمة الاقتصادية المضافة بعد تطبيق المعيار	72,715,270	34,421,720	10,077,805	26,692,419-	5,128,586	27,745,203
الفرق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار وبعده	43,590,422	244,617,700	287,695,176-	162,890,570-	43,991,724-	967,235,411
نسبة الزيادة او النقصان	**1.50**	**1.16**	**-0.97**	**-1.20**	**-0.90**	**1.03**

يتضح من نتائج المقارنة الواردة في الجدول أعلاه بأن القيمة الاقتصادية للشركة تراوحت بين انخفاض وارتفاع خلال سنوات الدراسة، وذلك لاختلاف توقيت الاعتراف بالايراد وقياسه نتيجة تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء، ولكن نلاحظ زيادتها كمتوسط عام خلال سنوات الدراسة الستة بعد تطبيق المعيار، وبالتالي هناك تأثير إيجابي للمعيار في تحسين قيمة شركات المقاولات محاسبياً، أما إحصائياً فالدراسة الإحصائية التالية ستبين تأثيره في تحسين قيمة شركات المقاولات وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة.

.

4-2 المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.

4-2-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

تم القيام بتفريغ وإدخال البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار في تحسين القيمة الاقتصادية على برنامج اكسل، وأجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات الدراسة، ثم حولت هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1) اختبار التوزيع الطبيعي One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل.

2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة كالنسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.

3) تطبيق اختبار الاشارة Tow Related Sample (Wilcoxon Signed Ranks Test) من أجل دراسة الفروق الاحصائية في قيم القيمة الاقتصادية المضافة قبل وبعد تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء.

4-2-2 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

يجب في البداية وقبل عملية التحليل واختبار الفرضيات معرفة خصائص البيانات وذلك بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة. وقد اعتمدت دراستنا على اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) وذلك للتحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلباً على نتائج اختبار فرضيات الدراسة ويشترط هذا الاختيار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات لبيان التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	القيمة الاقتصادية المضافة قبل	القيمة الاقتصادية المضافة بعد
N	48	48
Normal Parameters[a,b] Mean	-789,134,890	-564,465,266
Normal Parameters[a,b] Std. Deviation	9,473,047,468	9,520,709,786
Most Extreme Differences Absolute	0.288	0.307
Most Extreme Differences Positive	0.288	0.307
Most Extreme Differences Negative	-0.184	-0.189
Test Statistic	0.653	0.288
Asymp. Sig. (2-tailed)	.063[c]	.072[c]

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بالاستعانة باختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) ويعرض الجدول أيضاً نتائج اختبار مدى اقتراب كل من متغيرات الدراسة المتصلة من توزيعها الطبيعي، وهي المتغير IFRS 15 المتعلق بالإيراد من العقود مع العملاء مع المتغير التابع للقيمة الاقتصادية المضافة، وللتأكد من اتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فإنه يجب أن تكون قيمة الاحتمالSig أكبر من(5%)، يلاحظ من مخرجات الجدول رقم(7) أن قيمة Sig لمتغيرات الدراسة أكبر من (5%) و بالتالي توفر شرط التوزيع الطبيعي في متغيرات الدراسة .

4-2-3 اختبار الفرضيات:

HO – الفرضية الرئيسية:

"لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركات الاتصالات والمقاولات السورية"

لدراسة الفروق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل وبعد تطبيق المعيار سيتم تطبيق اختبار Tow Related Sample قيم (Wilcoxon Signed Ranks Test) ودراسة الدالات الاحصائية كالمتوسطات والانحراف المعياري. والجدول التالي يبين الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل تطبيق المعيار وبعده.

جدول (٨) الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد خلال سنوات الدراسة

القيمة الاقتصادية المضافة بعد تطبيق المعيار		القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار		
Standard Deviation	Mean	Standard Deviation	Mean	
6228454248	-4331466965	6305408717	-4429472414	2014
10768253437	7648726746	10627064477	7304273375	2015
11949597805	8459719446	11443645511	8389652324	2016
1408687468	-1022784880	1765885963	-1112471788	2017
10450075474	-7384190646	10643875268	-7477236071	2018
9594789186	-6756795294	9150053051	-7409554769	2019
9520709786	**-564465266**	**9473047468**	**-789134890**	**Total**

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	N	
9,473,047,468	-789,134,890	٤٨	القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار
9,520,709,786	-564,465,266	٤٨	القيمة الاقتصادية المضافة بعد تطبيق المعيار

نجد من الجدول السابق أن المتوسط العام للقيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار (789,134,890-) ل س، وبانحراف المعياري قدره (9,473,047,468)، وبعد تطبيق المعيار أصبح المتوسط العام للقيمة الاقتصادية المضافة (564,465,266-) ل س وبزيادة قدرها (224,669,624) ل س، وبانحراف المعياري قدره (9,520,709,786) وزيادة قدرها (47,662,318).

ولمقارنة الفروق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل وبعد تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على الشركات عينة الدراسة، تم تطبيق اختبار Two Related Sample قيم (Wilcoxon Signed Ranks Test) كما يلي:

جدول (٩) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد

Test Statistics[a]	
القيمة الاقتصادية المضافة قبل - القيمة الاقتصادية المضافة بعد تطبيق المعيار	
-2.040[b]	Z
0.041	Asymp. Sig. (2-tailed)
a. Wilcoxon Signed Ranks Test	
b. Based on negative ranks.	

نرى من خلال الجدول أن قيمة دالة الاختبار Z=-2.040 والدلالة المعنوية Sig=0.041 وهي أصغر من 5% وبالتالي **نقبل الفرض البديل: (يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة لشركات الاتصالات والمقاولات السورية، حيث يلاحظ أن تطبيق المعيار رفع من القيمة الاقتصادية المضافة أي أن الفروق لصالح تطبيق المعيار الذي أثر في القيمة الاقتصادية المضافة بشكل إيجابي لشركات الاتصالات والمقاولات السورية).**

والرسم البياني التالي رقم (١) يظهر تحسين القيمة الاقتصادية عند تطبيق المعيار IFRS 15

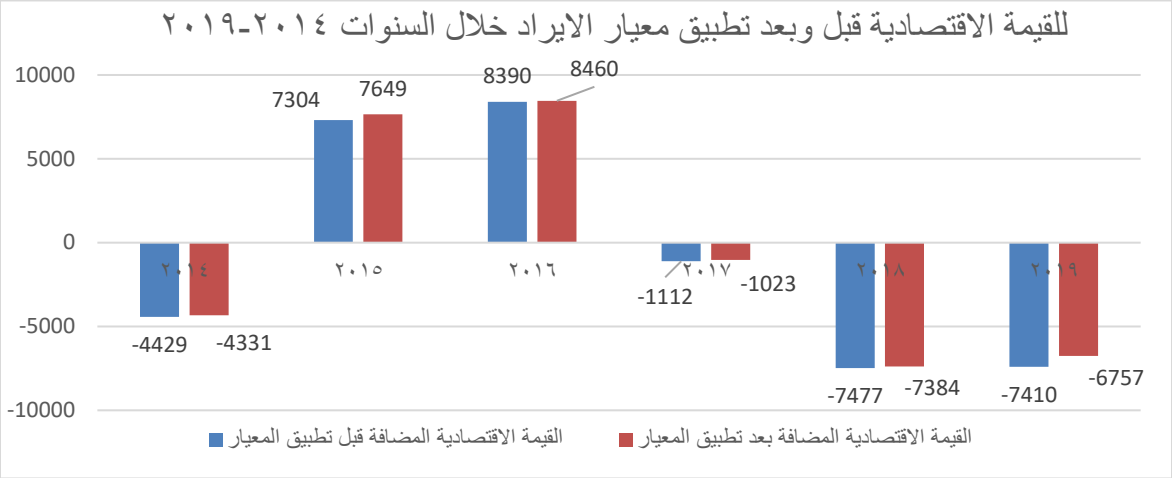

H01- الفرضية الفرعية الاولى:

"لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركة الاتصالات ":

لدراسة الفروق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل وبعد تطبيق المعيار سيتم تطبيق اختبار Tow Related Sample قيم (Wilcoxon Signed Ranks Test) ودراسة الدالات الاحصائية كالمتوسطات والانحراف المعياري. والجدول التالي يبين الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل تطبيق المعيار وبعده.

جدول (١٠) الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد خلال سنوات الدراسة

القيمة الاقتصادية المضافة بعد	القيمة الاقتصادية المضافة قبل	
-8735649200	-8888069676	2014
15263031773	14818742731	2015
16909361086	16481531667	2016
-2018877342	-2361141727	2017
-14773509878	-15003592451	2018
-13541335792	-13879619329	2019

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
القيمة الاقتصادية المضافة قبل	-1,472,024,798	14,003,994,231	-15,003,592,451	16,481,531,667
القيمة الاقتصادية المضافة بعد	-1,149,496,559	14,092,341,034	-14,773,509,878	16,909,361,086

نجد من الجدول السابق ان المتوسط الكلي للقيمة الاقتصادية المضافة خلال سنوات الدراسة الستة قبل تطبيق المعيار (1,472,024,798-) ل س وبانحراف المعياري قدره (14,003,994,231) و بعد تطبيق المعيار اصبح المتوسط الكلي للقيمة الاقتصادية المضافة (1,149,496,559-) ل س وبزيادة قدرها (322,528,239) ل س، وبانحراف المعياري قدره (14,092,341,034) وزيادة قدرها(88,346,803).

ولمقارنة الفروق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل وبعد تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على شركة الاتصالات سيرياتيل، تم تطبيق اختبار Two Related Sample قيم (Wilcoxon Signed Ranks Test) كما يلي:

جدول (١١) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق المعيار على شركة سيرياتيل

Test Statistics[a,b]	
	القيمة الاقتصادية المضافة قبل - القيمة الاقتصادية المضافة بعد تطبيق المعيار
Z	-2.201-[c]
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.028
a. الشركة = الاتصالات	
b. Tow Related Sample	
c. Based on negative ranks.	

نـرى مـن خـلال الجـدول أن قيمـة دالـة الاختبـار Z=-2.201 والدلالـة المعنويـة Sig=0.028 وهـي أصـغر من 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل:

" يوجـد فـروق ذات دلالـة معنويـة عنـد تطبيـق معيـار الايـراد مـن العقـود مـع العمـلاء علـى القيمـة الاقتصـادية المضـافة لـدى شـركة الاتصـالات. حيـث يلاحـظ أن تطبيـق المعيـار رفـع مـن القيمـة الاقتصـادية المضـافة أي أن الفـروق لصـالح تطبيـق المعيـار الـذي أثـر ايجابيـاً فـي القيمـة الاقتصـادية المضـافة لـدى شركة الاتصالات ".

والرسم البياني التالي رقم (٢) يظهر تحسين القيمة الاقتصادية في شركة الاتصالات عند تطبيق المعيار IFRS 15

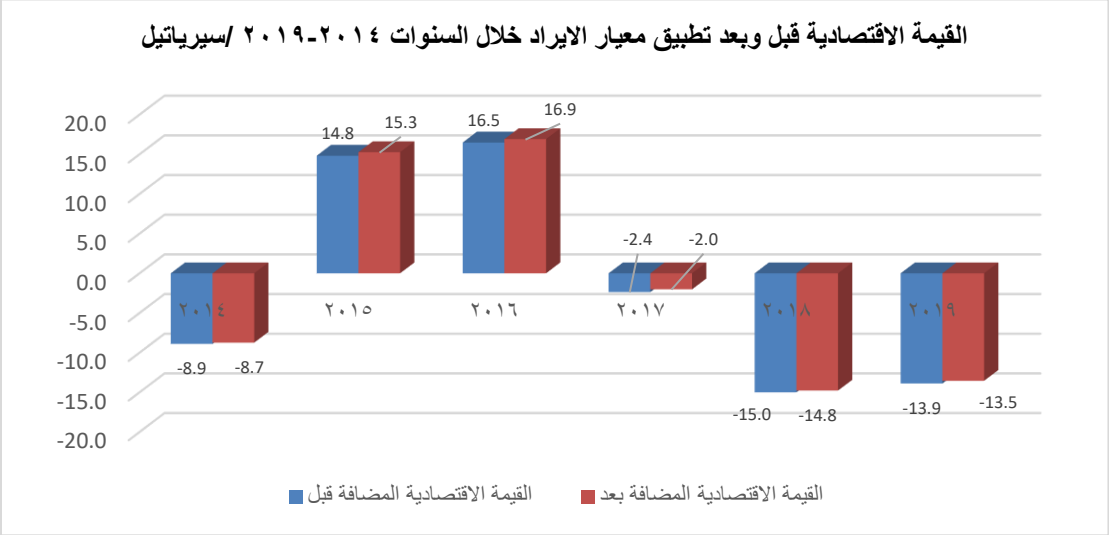

H02- الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة في شركة المقاولات"

لدراسة الفروق في القيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار وبعده، سيتم تطبيق اختبار Tow Related Sample قيم (Wilcoxon Signed Ranks Test) ودراسة الدالات الاحصائية كالمتوسطات والانحراف المعياري. والجدول التالي يبين الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق المعيار.

جدول (١٢) الدالات الاحصائية للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق معيار الايراد خلال الاعوام الدراسة

القيمة الاقتصادية المضافة بعد	القيمة الاقتصادية المضافة قبل	
72715270	29124847	2014
34421720	-210195980	2015
10077805	297772982	2016
-26692419	136198151	2017
5128586	49120309	2018
27745203	-939490208	2019

Descriptive Statistics

Maximum	Minimum	Std. Deviation	Mean	
297772982	-939490208	440,358,029	-106,244,983	يساوي القيمة الاقتصادية المضافة ربعية
72715270	-26692419	33,300,878	٢0,566,027	يساوي القيمة الاقتصادية المضافة بعد

نجد من الجدول السابق أن المتوسط العام للقيمة الاقتصادية المضافة قبل تطبيق المعيار (106,244,983-) ل س وبانحراف المعياري قدره (٤٤٠,٣٥٨,٠٢٩) ، وبعد تطبيق المعيار أصبح المتوسط العام للقيمة الاقتصادية المضافة (20,566,027) ليرة وبزيادة قدرها (126,811,010) ل س وبانحراف المعياري قدره (٣٣,٣٠٠,٨٧٨) وانخفاض قدره (407,057,151-). ولمقارنة الفروق في القيمة

الاقتصادية المضافة قبل وبعد تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء/مقاولات تم تطبيق اختبار Two Related Sample قيم (Wilcoxon Signed Ranks Test) كما يلي:

جدول (١٣) الدالات الاحصائية لاختبار الفروق للقيمة الاقتصادية قبل وبعد تطبيق المعيار على شركة المقاولات

Test Statistics[a,b]	
القيمة الاقتصادية المضافة قبل- القيمة الاقتصادية المضافة بعد تطبيق المعيار	
-3.105-[c]	Z
0.045	Asymp. Sig. (2-tailed)
a. الشركة = المقاولات	
b. Tow Related Sample	
c. Based on negative ranks.	

نرى من خلال الجدول السابق أن قيمة دالة الاختبار Z=-3.105 وأن الدلالة المعنوية Sig=0.045 أصغر من 5%، **وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل الفرض البديل:**

يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة لدى شركة المقاولات. حيث يلاحظ أن تطبيق المعيار رفع من القيمة الاقتصادية المضافة أي أن الفروق لصالح تطبيق المعيار الذي أثر بشكل ايجابي في القيمة الاقتصادية المضافة لدى شركة المقاولات)

الرسم البياني التالي رقم (٣) يظهر تحسين القيمة الاقتصادية في شركة المقاولات عند تطبيق المعيار IFRS 15

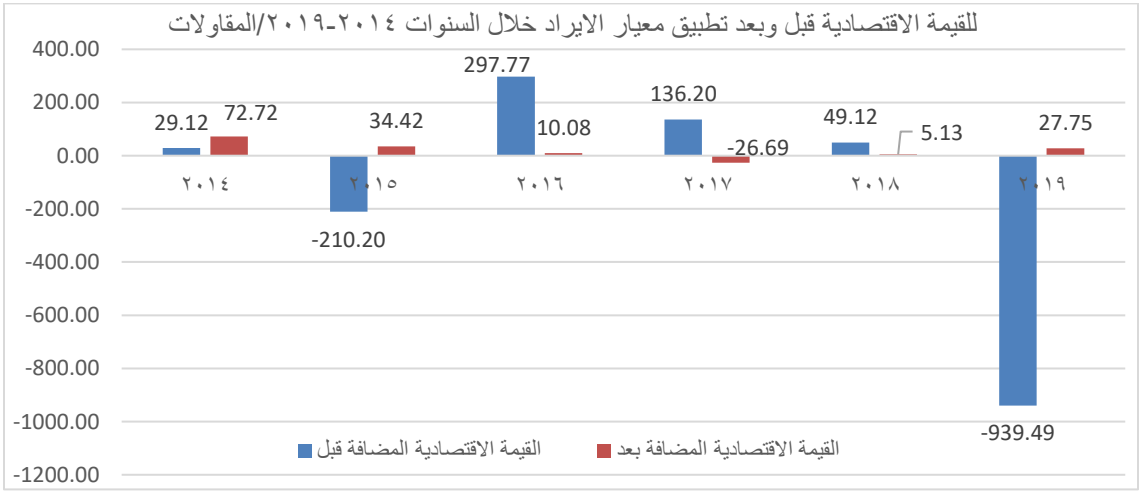

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

5-1 النتائـــــج :

بعد عملية تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها احصائيا تم التوصل الى مايلي:

1 . يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة لدى شركات الاتصالات والمقاولات السورية. حيث يلاحظ أن تطبيق المعيار رفع من القيمة الاقتصادية المضافة أي أن الفروق لصالح تطبيق المعيار الذي أثر بشكل ايجابي في القيمة الاقتصادية المضافة لدى شركات الاتصالات والمقاولات السورية.

2 . يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمةالاقتصادية المضافة لدى شركة الاتصالات سيرياتيل. ويلاحظ أن تطبيق المعيار رفع من القيمة الاقتصادية المضافة أي أن الفروق لصالح تطبيق المعيار الذي أثر بشكل ايجابي في القيمة الاقتصادية المضافة لدى شركة الاتصالات سيرياتيل. ". وتظهر الدراسات السابقة نتائج تتفق مع هذه الدراسة، فدراسة (عبد السلام، 2018)" التي هدفت الى قياس مستوى جوهرية تحليل الفروق بين شركات الاتصالات المصرية فيما يتعلق بتأثير المعيار المحاسبي (IFRS15) على قيمة الشركة ، نتج عنها وجود تأثير ايجابي للمعيار على قيمة الايراد وقياسه في الشركات محل الدراسة، اوصت الدراسة العمل على تطبيق المعيار(IFRS15) لما له من أثر في تحقيق الشفافية في الافصاح المحاسبي وزيادة الموثوقية القياس المحاسبي للبيانات المالية ، وعلاج المعوقات والمشكلات التى تواجه الإعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء فى قطاع الإتصالات المصري.

3. يوجد فروق ذات دلالة معنوية عند تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء على القيمة الاقتصادية المضافة لدى شركة المقاولات. ويلاحظ أن تطبيق المعيار رفع من القيمة الاقتصادية المضافة أي أن الفروق لصالح تطبيق المعيار الذي أثر بشكل ايجابي في القيمة الاقتصادية المضافة لدى شركة المقاولات. والسبب في ذلك أن شركة المقاولات لا تطبق معايير المحاسبة الدولية، ولا يوجد الية واضحة لإعداد العقود واظهار التفاصيل المتبعة في عملية الاعتراف بالإيرادات، نشأ عن ذلك عدم استقرار في طرق القياس المحاسبي وتعرضها للتعديل المستمر، وبالتالي عدم دقة في مخرجات العملية المحاسبية، مما أدى إلى انخفاض الثقة والمصداقية بالقوائم المالية المقدمة للجهات المختلفة، وإن تطبيق المعيار IFRS 15 ساعد على تعزيز إمكانية المقارنة والشفافية في المعلومات المالية، كما أنه حقق لمتخذي القرارات معلومات مالية عالية الجودة، و اتسم القياس والاعتراف بأصول والتزامات العقود بأنه أكثر ملاءمة وموثوقية، وبالتالي خفض أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة مما أدى الى سهولة فهمها بصورة أفضل..

5-2 التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تم وضع التوصيات التالية:

1 – إيجاد قوانين وتشريعات تلزم شركات المقاولات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية وخاصة معيار الإيراد من العقود مع العملاء، لما له من أثر في تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي وزيادة موثوقية القياس المحاسبي للبيانات المالية، وذلك لضمان دقة حساب التزامات الاداء وفصل إيرادات كل فترة عن الاخرى.

2 – دراسة نظام العروض والحسومات على الخدمات المقدمة في شركة سيرياتيل نظراً للتأثير الكبير الذي يترتب من تطبيق المعيار عليها، ودراسة إمكانية تطوير أنظمة وبرامج تكنولوجيا المعلومات وربطها بالنظام المحاسبي وفقاً لمعيار الإيراد من العقود مع العملاء.

٣– العمل على زيادة وعي المستثمرين وإدارات الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة بأهمية تطبيق المعيار لتأثيره الايجابي على الافصاح المحاسبي والشفافية وتحسين المحتوى الاعلامي للتقارير المالية وزيادة الثقة بالتقارير المالية، ذلك من خلال الورش والدورات التدريبية والدورات العلمية لتوفير كوادر محاسبية ومالية كفؤة ومؤهلة وقادرة وذات معرفة جيدة بقياس وإثبات الإيرادات المتأتية من الدخل في الشركات.

قائمة المراجع:

أولاً–المراجع باللغة العربية:

١. بن سنة .ناصر(٢٠٢١)" أهميةالقرارات المالية المعبر عنها بالعائد على الاستثمار والتكلفة الوسيطية في خلق القيمة االقتصادية المضافة–دراسة حالة مؤسسةأليانس للتأمينات الفترة(٢٠١٤–٢٠١٨). **مجلة الافاق للدراسات المحاسبية ، العدد :٦، لمجلد: ٢، السنة : ٢٠٢١، الصفحات : ٣٥٤–٣٦٩**.جامعة البويرة الجزائر.

٢. مغنم، محمد(٢٠٢١)" تقييم الأداء المالي باستخدام طريقة القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) حالة مؤسسة SOFTALCONSTRUCTION للفترات المالية 2011-2014" **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد٠٥ /العدد: ٠٢(٢٠٢١) ،ص ١٨٣–١٩٦. جامعة بومرداس، الجزائر.**

٣. عبد الكريم، خيري،(٢٠٢١) " مدى مساهمة مؤشّر القيمة الاقتصادية المضافة» EVA» في تحديد القيمة السوقية للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة »دراسة حالة مجمّع صيدال« **مجلة ادارة الاعمال والدراسات، مجلد :٧، عدد: ١، (٢٠٢١) ص ص : ٣٠٣–٣٢٢.** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة (الجزائر).

٤. بوخلخال ,خالد سيف الاسلام . ثابت ،علال (٢٠٢١) :" قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٩" **مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد ١٢ ، العدد :١، (٢٠٢١).ص ص: ١٤٣–١٦٠.**

٥. لعقون، آمال، (٢٠٢١)" خلق القيمة في المؤسسة باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA – دراسة حالة مؤسسة الاوراسي ٢٠٠٢-٢٠١٩" **مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد ١٩ ، العدد :٢، (٢٠٢١).ص ص: ٢٣٤-٢٥١.**

٦. سلمان. انور، (2020)"القياس المحاسبي على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 وانعكاسه على الإجراءات المحاسبية" كلية الاقتصاد جامعة واسط.العراق.

Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences (KJEAS) Vol. 12 No. 37 (2020).

٧. محمد، محمد (2020)" إنعكاس تبني IFRS 15 على إجراءات تدقيق الإيرادات في البيئة العراقية – دليل إرشادي مقترح" بحث مستل من رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة بغداد.العراق

Journal of Economics and Administrative Sciences December 2020 vol. 26 No.(124) pp: 506-528.

٨. محمد، تامر (2019)" قياس تأثير الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري على مؤشرات قياس الأداء المالي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)

. SJAR_Volume 1_Issue" 1_Pages 1-70

٩. يوسف. مها (2019) " دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات المساهمة بسوق راس المال بجمهورية مصر العربية"

JSVUER, VOL.2.NO.1.MAY2019, .ISSN:2090-7206. Pp: 34-48.

١٠. خزعل، حسن (2019): " أثر قياس نتائج نشاط عقود الانشاء على وفق IFRS15 على قائمة الدخل في شركات المقاولات العراقية" دراسة تطبيقية في شركة المنصور العامة للمقاولات الانشائية.

Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences / ISSN: 1999 -558x / Issue: 31 – 2019.

١١. خزعل، حسن(2019)" قياس نتائج نشاط عقود الانشاء على وفق IFRS15: تحديات التنفيذ للشركات العراقية"

Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences / ISSN: 1999 -558x / Issue: 32 – 2019.

١٢. مكط، علاء، (2019)" تأثير تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS15 الايرادات من العقود مع العملاء على جودة الابلاغ المالي".

Journall of Economiics and Administrative Sciences 2019; Voll. 25, No: 113 Pages: 575- 594.

١٣. مرتجى. عمر. (2018)" **مدى تطبيق شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لقواعد حوكمة الشركات وأثر ذلك على تقييمها المالي باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة**". ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر.غزة، فلسطين، ص ١٤٥.

١٤. لكحل، حلوي (2018):" **قرار توزيع الأرباح وأثاره على قيمة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة صيدال ١٩٩٩ – ٢٠١٦**""، ماجستير في العلوم المالية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ماي قالمة، الجزائر، ص ١٠٥.

١٥. عبد السلام، كمال(2018):" أثر الامتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS15 على جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الاتصالات المصرية" قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد. **JSST**, Volume 19_Issue2, Pages 80-101.

١٦. علي. باسم (2017)" **إطار مقترح لمراجعة الانشطة البيئية وأثره على قيمة المنشأة**" دراسة تطبيقية. كلية التجارة، جامعه المنصورة. العراق، ص: ٢٠٩.

١٧. محمد، حازم. خليل. احمد واخرون، (2017) " استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقويم نتائج ممارسات ادارة الارباح" دراسة تطبيقية على شركة اسيا سيل للاتصالات. العراق . http://zancojournals.su.edu.krd/index.php/JAHS/article/view/1668.Vol21No4 (2017)

١٨. شنيشل، عقيل حسين. يعقوب، ابتهاج اسماعيل، (2017) بعنوان "الاعتراف بالإيراد وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي وانعكاسه على جودة الإبلاغ المالي في قطاع الاتصالات–دراسة تطبيقية" **مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية**–بغداد–مج: ٢٤، عدد ٤٩ تشرين الاول ٢٠١٧.

١٩. الخريسات، براءة شاهين(2017) بعنوان "**أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS15 على الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء – دراسة حالة شركة الاتصالات الأردنية–أورانج**". دراسة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، ص ١٠٥.

٢٠. علاء، الموسوي (2017)"**العلاقة بين المسؤولية البيئية والابعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية، وأثرها على تعظيم قيمة الشركة**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ص ١٨٨.

٢١. سعاد، معاليم. سميحة، أبو حفص (2017)"إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة " **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** العدد 30 سبتمر. 2017, الجزائر"

٢٢. خليل، علي محمود مصطفى. وإبراهيم، منى مغربي محمد(2016) **بعنوان "قياس أثر تطبيق معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على استدامة الأرباح المحاسبية –دليل من البيئة المصرية**" مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعه نبها، مصر، ص ٦٠.

٢٣. العلي، سوزان (٢٠١٧)" القيمة الاقتصادية بين مؤيديها ومعارضيها " **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية–سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٨) العدد٣،** ص ص: ٥٨٧–٦٠٢.

٢٤. هشام، بحري(٢٠١٧):" عالقة القيمة الاقتصادية المضافة و المقاييس المحاسبية التقليدية بالقيمة السوقية المضافة للمنشأة دراسة حالة الشركات المدرجة في مؤشر CAC40" كلية العلوم الاقتصادية–جامعة قسطنطينية ٢الجزائر . **مجلة العلوم الانسانية ، العدد ٤٨ ديسمبر ٢٠١٧ ، المجلد : ب. ص ص : ١٧–٣٠.**

٢٥. برهوم، فضل, 2016" **استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية – غزة–فلسطين، ص ١١٧.

٢٦. بوشايب، حسينة (٢٠١٦):"دور وأهمية الإفصاح الاختياري في القوائم المالية للمؤسسات دراسة عينة من المؤسسات المساهمة في بورصة الجزائر" **مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة) / المجلد ٢٠، العدد ٢، ص ص: ١١–٢٩.**

٢٧. الرشيدي، طارق عبد العظيم، (٢٠١٦)" أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ على قائمة الدخل في شركات المقاولات" – دراسة تطبيقية" جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة. **ATASU_Volume 20_Issue 5_Pages 257-296**

٢٨.محمد، تامر عبد المنعم(2015)" أثر معيار الايراد من العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية" دراسة ميدانية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة.

ATASU_Volume 19_Issue 2_Pages 202-277

٢٩. هيكل، فوز (2015) " تقييم أثر الإفصاح عن إيرادات العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة فى معيار التقرير المالي الدولي ١٥ IFRS" **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا. Article 7, Volume 2, Issue 2, Summer and Autumn 2015, Page 313-356.**

٣٠.دحدوح، حسين-حمادة، رشا(2015): " نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 31 العدد الأول - 2015.ص ص : ٩-٤٢.**

٣١. مليجي، مجدي (2014) بعنوان "**أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية**". جامعة سلمان عبد العزيز، السعودية، ص: ٥٠.

٣٢. بقيلة، بسام (2014):"**مدى موثوقية الإيراد الذي تعترف به شركات المقاولات الأردنية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية(IFRS)"**. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، ص ١٠١.

٣٣. المهتدي، غدير (2014)" **استخدام مؤشرات تقييم الاداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم (دراسة حالة بنك فلسطين)**" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ص١٠٢.

٣٤. حال، نيفين. (2014)"**استخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء للشركات الأداء المحاسبي للشركات**" رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر، ص ١٨٤.

٣٥. دادن، عبد الوهاب وحفصي، رشيد (2014)" تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة (2006-2011)".

ASJP. Volume 7, Numéro 2, Pages 22-44

٣٦.معيار المحاسبة الدولي رقم11.

٣٧. معيار المحاسبة الدولي رقم 18.

٣٨. القاضي، حسين و حمدان، مأمون واخرون(٢٠٠٩):" نظرية المحاسبة" ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

ثانياً–المراجع باللغة الأجنبية:

1. Khulaimah, S (2022)" FINANCIAL PERFORMANCE ASSESSMENT ANALYSIS USING ECONOMIC VALUE ADDED (EVA) METHOD" **NUsa ntara Islamic Economic Journal, Vol. 1 No. 1 January 2022,pp:54-64.**
2. Behera, S (2020)" "Does the EVA valuation model explain the market value of equity better under changing required return than constant required return?" **Behera Financial Innovation (2020) 6:9** https://doi.org/10.1186/s40854-019-0167-8. Financial Innovation,p:23.
3. Levanti, D.A (2020)" Applicability of IFRS 15 Principles for the Banking Industry: An Analysis With Reference To the Credit, In Romania" Bucharest Academy of Economic Studies, Romania. http://www.ecoforumjournal.ro/index.php/eco/article/view/1077,Vol 9, No 2 (2020).
4. Milan.v, Daniël.C (2020)"The adequacy of IFRS 15 for revenue recognition in the construction industry" **Journal of Economic and Financial Sciences**, Vol 13 No (1), a474. https://doi.org/ 10.4102/jef.v13i1.474,p:13. ISSN: (Online) 2312-2803, 2-2020.
5. E A Dolbnya1, M K Vasilyeva1, A Y Lyukina(2020) "Analysis of Methods for Calculating the Weighted Average Cost of Capital of a Company on the Example of an Industrial Enterprise", "**Advances in Economics, Business and Management Research, volume 128 .P2803-2807.**
6. Subedi, M & Farazmand, A "Economic Value Added (EVA) for Performance Evaluation of Public Organizations" **Public Organization Review (2020) 20:613–630 https://doi.org/10.1007/s11115-020-00493-2.pp:613-630.**

7. Ernst & Young's, (2019): **Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers** (Updated September 2019) p: 478.

8. Haggenmüller,S(2019)" **Revenue recognition under IFRS 15 A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement**" thesis submitted to the University of Gloucestershire in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Business Administration in the School of Business and ManagementMunich, Germany , April 2019,p:424.

9. Mattei1,G&Paoloni,N(2019)"Understanding_the_Potential_Impact_of_IFRS _15_on_theTelecommunication Listed Companies, by the Disclosures' Study " **International Journal of Business and Management**; Vol. 14, No. 1; 2019.ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119.Published by Canadian Center of Science and Education,pp:169-179.

10. BDO, 2019" **IFRS IN PRACTICE 2019 – IFRS 15 REVENUE FROM CONTRACTS WITH CUSTOMERS: TRANSITION**" p: 24.

11. Md. Zahedul Islam, Md. Thasinul Abedin, & Md. Sharif Hossain,2019:" Economic Value Added (EVA): A Literature Review"**International Journal of Science and Business, Volume: 3, Issue: 1 Page: 274-285, 2019.**

12. Kivioja, T (2018).**''The Impact of IFRS 15 on Analysts' Forecast Accuracy**" University OF OULU, Master's thesis Accounting, December 2018, p: 65.

13. Mouloud, M(2018) "**The Impact of Economic Value Added and the Market Value Added on Earning per Share; Case Study of the Industrial Companies Listed in Kuwait Stock Exchange During the Period 2012-2016**" Faculty of economy and commercial and management sciences, Bordj

Bou Arreridj University(Algeria)__ El-Bahith Review ISSN 1112-3613 - 18 (1)/2018, P:599-611.

14. Trabelsi,N(2018) "IFRS 15 Early adoption and Accounting Information: Case of Real Estate Companies in Dubai", American University in Dubai, **academy of Accounting and Financial Studies Journal Research** Article: 2018 Vol: 22 Issue: 1.

15. Mazumde.B, Purohit.K (2018):'Revnue Recognition for Long-Term Contracts under IFRS 15: An Analysis With Reference To The Real Estate Comanies In Bangladesh' **indian Journal of Accounting (IJA**) 2ISSN: 0972-1479 (Print) 2395-6127 (Online) Vol. 50 (2), December, 2018, pp. 22-30.

16. Rosikah.P,Dwi.K,et al(2018)" Effects of Return on Asset, Return On Equity, Earning Per Share on Corporate Value"**The International Journal of Engineering and Science (IJES)** , Volume (7), Issue , 3 Ver. PP 06-14 2018 ,| ISSN (e): 2319 – 1813 ISSN (p): 23-19 – 1805.

17. Deloitte, (2018**)" Revenue from Contracts with Customers, A guide to IFRS 15, March 2018**"p: 254. , available online at https://www.iasplus.com/en/publications/global/guides/a-guide-to-ifrs-15.

18. Amoah.N Y, Bonaparte. I, Kelly.M, Makawwi.B" Accounting Irregularity, Improper Revenue Recognition and Auditor Litigation", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Volume 22, Issue 3, 2018.p:10.

19. BDO,(2018)" **IFRS In Practice 2018 – IFRS 15 Revenue From Contracts With Customers**"p:154.

20. Cicpac, (2018) "**Revenue Recognition Implementation Guide**" Construction Companies.p:59.

21. MNP.CA.(2017) "**IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers Guide**"p:65.

22. KOC,F(2017):"Economic Value Added Approach In Measurement of Financial Performance: An Investigation on Economic Added Values of Holdings and Investment Companies Processed in Bist 100 in Turke.." **Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies 3/4 (2017),pp: 109-136.**

23. Kumar, K (2017) " Shareholders' Value Analys: Eva & Mva in Relations to Stock Market Returns With Reference To the Indian Cement industry**" International Journal of Research in Economics and Social Sciences (Ijress)** Available online at: http://euroasiapub.org. Vol. 7 Issue 5, May-2017, pp. 165~172 ISSN (o): 2249-7382.

24.. Alsoboa1,S(2017):" The Influence of Economic Value Added and Return on Assets on Created Shareholders Value: A Comparative Study in Jordanian Public Industrial Firms "**International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 4; 2017,pp:63-78.** ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Published by Canadian Center of Science and Education.

25. Ernst & Young's, (2017), "Applying **IFRS Presentation and disclosure requirements of IFRS 15".**October, p: 51.

26. Ernst & Young, (2017), "**A Closer Look at the New Revenue Recognition Standard**", Global Ernst & Young Organization, Eygm Limited, October, p: 333.

27. Domala.D & Tummuru, k (2017), Sap"**revenue accounting and reporting and ifrs15".**). www.sap-press.com/4206. 376 Pages.

28. Al-Shatnawi, H. (2017)". The Possibility of the Jordanian Industrial Corporations to Apply the IFRS No. 15." **Asian Journal of Finance & Accounting** 2017, Vol. 9, No. 1, pp: 375-295.

29. Pwc, (2017) "**In depth A look at current financial reporting issues, New revenue guidance Implementation in the engineering and construction industry**" No. US2017-22 September 14, p: 24.

30. PWC, (2017)**" In depth A look at current financial reporting issues Revenue from contracts with customers the standard is final – A comprehensive look at the new revenuemodel**" No. INT2014-02 (supplement) March 2017, p: 25.

31. Melville, A (2017):"**International financial reporting 2017**"sixth Edition, p: 513.

32. Evans, S.I (2016**)" Economic Value-Added in the Maritime Container Shipping Industry"** Thesis for the degree of Master of Science The Graduate School of International Studies Pusan National University,Department of International Logistics & Port Management,pp:135.

33. EFRAG,(2016)"**Endorsement of amendments to International Financial Reporting Standard (IFRS) 15 Revenue from Contracts with Customers,p:46**

34. Maxime, P (2016) "**The new IFRS 15 standard: implementation challenges for Belgian companies** for a Master en sciences de gestion, finalité spécialisée en Financial Analysis and Audit"p: 123.

35. Papa, V (2016)" Watching the "Top Line" Areas for Investor Scrutiny on Revenue Recognition Changes © 2016 Cfa Institute, p: 15.

36. Khamis, A, (2016)," Perception of Preparers & Auditors on Revenue from Contract with Customers (IFRS15) : Evidence from Egypt" ,**Proceedings of 35th International Business Research Conference** , 30 – 31 May 2016 , American University in the Emirates , Dubai,UAE ISBN:978-1-925488-06-7

37. Khan.U, Aleemi.A, and Qureshi, M (2016)"Is Economic Value Added More Associated With Stock Price Than Accounting Earnings? Evidence from Pakistan" **City University Research Journal**, Volume 06 Number 02 July 2016, PP 204-216.

38. Oyedokun, G.E. (2016)" Revenue Recognition Paradox: A Revenue of IAS 18 and Ifrs 15" **Ssrn Electronic Journal**· January 2016. https://www.researchgate.net/publication/317996234.

39. Zhee, L (2016)" **Accounting Standard Precision and Incentive for Revenue Management**". THESIS SUBMITTED IN FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF DOCTOR OF PHILOSOPHY FACULTY OF BUSINESS AND ACCOUNTANCY UNIVERSITY OF MALAYA KUALA LUMPUR, p: 257.

40. PWC, (2016):"**Revenue from contracts with customers "What is your implementation effect**? December 2016, p:24"

41. Shashikant.C,(2016): IFRS 15 in Telecommunication industry , **The Management Accountant** , Volume 51 , Issue 2 , May 2016.

42. Cognizant Soultion Overview, JULY, (2016)"**new-revenue-accounting-standards-its-impact-on-erp-systems**"p: 12.

43. Hossain.S, Mondal.U (2016) "Effects of Adopting International Accounting Standards on Financial Statements" **Iosr Journal of Business and**

Management (Iosr-Jbm) e-Issn: 2278-487X, p-Issn: 2319-7668. Volume 18, Issue 7 .Ver. IV (July 2016), PP 147-151.www.iosrjournals.org.

44. Haldar, A., S., V., D., Rao, N., & Shah, R. (2015) "Economic Value Added: Corporate Performance Measurement Tool" **Corporate Board: Role, Duties & Composition** / Volume 11, Issue 1, 2015, pp: 47-58.

45. Kumar, B.Asha, V.Naidu, G" Eva or CVA? - For Measuring Corporate Performance, An Empirical Study".**Elk Asia Pacific Journal of Finance and Risk Management**, ISSN 2394-0409; OI:10.16962/Eapjfrm/issn.2394-2325; Volume 6 Issue 2 (2015), pp: 57-67.

46. Deloitte (2015):" **IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers, Your Questions Answerd** "March 1, 2015.p:43.

47. Ernst & Young, (2015): Applying IFRS in Engineering and Construction The new revenue recognition standard, July 2015, p: 43.

48. Aravind.M, Ramya.K...(2015):" Relationship between EVA (EconomicValue Added) and Share Prices of Select Companies in Bse-sensex- AnEmpirical Study" **Journal of Commerce & Accounting Research** Volume 4 Issue 3 & 4, July & October 2015, pp:19-26.

49. Hasan.T, Hosain.Z (2015):"Corporate Mandatory and Voluntary Disclosure Practices in Bangladesh: Evidence from listed companies of Dhaka Stock Exchange". **Research Journal of Finance and Accounting** www.iiste.org ,Issn 2222-1697 (Paper) Issn 2222-2847 (Online),Vol.6, No.12, 2015,pp:14-32.

50. Ernst & Young, (2015), "**Applying IFRS in Engineering and Construction: The New Revenue Recognition Standard**", The Global Ernst & Young Organization, EYGM Limited, November,

51. Cpa.2015" **IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers**, p: 78".

52. Kasztelnik, K., (2015), "The Value Relevance of Revenue Recognition under International Financial Reporting Standard", **Accounting and Finance Research**, Vol. 4, No. 3, pp: 88-98.

53. International Financial Reporting Standard®, May 2014, IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers, p: 89.

54. International Accounting Standard Board, (IASB), (2014), **"Revenue from Contracts with Customers"**, IFRS, No. 15, available at: http://www.ifrs.org, Accessed at: 10 July, 2016.

55. International Accounting Standards Board, (2014a,) **'IFRS 15 revenue from contracts with customers**', in IASB (ed.), International Financial Reporting Standards: A guide through IFRS official pronouncements, issued at 01 July 2014.

56. Dalkiliç.A. F (2014)."The Real Step in Convergence Project: A Paradigm Shift from Revenue Recognition to Revenue from Contracts with Customers". **International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences**, Vol. 4, issue: 3-4.,p 67-84,

57. Jack, Keenan (2014)"**The impact of the revenue recognition project**" Presented to the Department of Accounting and the Robert D. Clark Honors College in partial fulfillment of the requirements for the degree of Bachelor of Arts, p:47.

58. Deloitte, (2014), Accounting & Auditing News IFRS 15 - Revenue from Contracts with Customers: Part 2B – Differences vs. IAS 18 - Revenue Navarro Amper & Co. **Technical Research** 17 July 2014 (Issue 4) p:10...

59. IFRS foundation (2014) :"**international Financial Reporting Standard ''IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers''p8**-10.

60. Kpmg,(2014)"**First-Impressions-Impacts-on-the-construction-industry-of-the-new-revenue-standard**"p18.

61. Igil Erem, A.G "Examining the Status of Economic Added Value against Conventional Performance Measurements in Explaining the Market Added Value". Suleyman Demirel University, **The Journal of Faculty of Economics and Administrative Sciences**.2014, Vol.19, No.3, pp.371-385.

62. Panigrahi.S, K.Z, et.(2014)"Comparing Traditional And Economic Performance Measures For Creating Shareholder's Value: A Perspective From Malysia" **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences** .Vol. 4, No.4, October 2014, pp. 280–289.

63. Tatiana, G (2013)"**The Effect of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption 2 on the Value Relevance of Financial Reporting: case of Russia"** Department of Finance and Accounting Director, Master in Management Programs Graduate School of Management St.Petersburg University, p: 30.

64. Emengini, S.E. (2013)" Revenue Recognition Challenges and Financial Statement Reporting" **Afrrev Ijah**, Vol. 2 (2), S/No 6, May, 2013: 339-348.

65. Grosu, Veronica. Socoliuc, Marian" Effects and Implications of the Implementation of IFRS 15 - Revenue from Contracts with Customers"http://www.strategiimanageriale.ro/images/images_site/articole/article_6d,6e593597daec5e7db3ba8260e5b07.pdf, p: 95-106.

66. Wagenhofer, Alfred,(2013)" **The Role of Revenue Recognition in Performance Reporting**" Center for Accounting Research, University of Graz Universitaetsstrasse 15, A-8010 Graz, Austria 2013,p:55.

Abstract:

This study aims to show the impact of the application of the International Financial Reporting Standard "Revenue from Contracts with Clients IFRS15" in improving the value of companies. To achieve this goal, the standard was applied to the financial statements of a sample of the company's understudy. The value of the company was measured using the economic added value. An analytical study was conducted on the financial statements of the companies understudy during the period from 2014 to 2019. In order to test the hypotheses of this research, a study was conducted using a number of statistical methods, such as the Spss program. The study reached a number of results.

The most important results are:

1- There are significant differences when applying the revenue criterion from contracts with customers to the economic value added in the Syrian telecommunications and construction companies.

2- There are significant differences when applying the revenue criterion from contracts with customers to the economic value added in telecommunications companies.

3- There are significant differences when applying the revenue criterion from contracts with customers to the economic value added in the construction company.

The study concluded with several recommendations.

Keywords: revenue from contracts with clients IFRS15, requirements for recognition, measurement and disclosure, company value, economic added value.

Syrian Arab Republic

University of Damascus

Faculty of Economics

Department of Accounting

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Accounting:

The Effect of Applying the International Financial Reporting Standard "Revenue from Contracts with Customers" in Improving the Value of Companies.

− An Applied Study−

By

Alisar Saadeh

Supervised by Prof. Dr. Nabil Al-Halabi

2022